

العنوان باللغة العربية

دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية

إعداد / محمد عبد الوهاب القحطاني

الرقم الجامعي / 233000702

إشراف /

د. الفیصل عبدالحمید محمد

د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2024

فهرس المحتويات

3	قائمة الجداول
5	فهرس الأشكال
6	المستخلص Abstract
7	الفصل الأول
8	المقدمة
10	مشكلة الدراسة
13	أهمية الدراسة
21	أهداف الدراسة
23	تساؤلات الدراسة
24	فروض الدراسة
25	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
28	الفصل الثاني
28	الدراسات السابقة
29	مقدمة
31	الدراسات السابقة
35	الإطار النظري
46	الفصل الثالث
46	منهجية الدراسة
47	مقدمة
49	المنهجية وطرق البحث
51	مجتمع البحث
53	حدود البحث
55	الفصل الرابع
55	نتائج الدراسة
56	مقدمة

58.....	تحليل البيانات
59.....	النتائج
99.....	التوصيات
101.....	المراجع
102.....	المراجع العربية
102.....	المراجع الأجنبية
105.....	الملاحق
106.....	الاستبانة
108.....	Abstract الملخص

قائمة الجداول

59.....	جدول 1: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين بالتجربة.
61.....	جدول 2: الوصف الإحصائي لعمر المشاركين بالتجربة.
62.....	جدول 3: الوصف الإحصائي للدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة.
64.....	جدول 4: الوصف الإحصائي لتعزيز النمو.
65.....	جدول 5: الوصف الإحصائي للمواد الخام.
67.....	جدول 6: الوصف الإحصائي لتعزيز التنافس.
68.....	جدول 7: الوصف الإحصائي للتوسع الدولي.
70.....	جدول 8: الوصف الإحصائي لسمعة المملكة.
71.....	جدول 9: الوصف الإحصائي للتكاليف الإنتاجية.
73.....	جدول 10: الوصف الإحصائي لتنوع المنتجات.
74.....	جدول 11: الوصف الإحصائي لفرص الصادرات.
76.....	جدول 12: الوصف الإحصائي للتحفيز على التوظيف.
77.....	جدول 13: الوصف الإحصائي لزيادة الصادرات.
78.....	جدول 14: الوصف الإحصائي لتقليل الربحية.
79.....	جدول 15: الوصف الإحصائي لتحفيز الشركات.
81.....	جدول 16: الوصف الإحصائي للعائق الرئيسي.
82.....	جدول 17: الوصف الإحصائي لقدرة الشركات.
83.....	جدول 18: الوصف الإحصائي لتبادل التكنولوجيا.
84.....	جدول 19: الوصف الإحصائي للمعايير القياسية.
86.....	جدول 20: الوصف الإحصائي للقيمة المضافة.
87.....	جدول 21: الوصف الإحصائي للضرائب والرسوم.
88.....	جدول 22: الوصف الإحصائي للبنية التحتية.
90.....	جدول 23: الوصف الإحصائي للتدريب والتطور.
92.....	جدول 24: اختبار كاي اسكوير لدور التكنولوجيا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية.
95.....	جدول 25: اختبار كاي اسكوير لدور تنوع المنتجات والخدمات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية.
96.....	جدول 26: اختبار كاي اسكوير لدور اللوجستيات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية.

جدول 27: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة بين دور اللوجستيات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية.....	96
جدول 28: تحليل أنوفا ^{أ، ب}	97
جدول 29: ملخص انجاز القضية.....	98
جدول 30: الإحصاءات الموثوقة.....	98

فهرس الأشكال

- رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة 35
- رسم توضيحي 2: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين بالتجربة 60
- رسم توضيحي 3: الوصف الإحصائي لعمر المشاركين بالتجربة 61
- رسم توضيحي 4: الوصف الإحصائي للدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة 63
- رسم توضيحي 5: الوصف الإحصائي لتعزيز النمو 64
- رسم توضيحي 6: الوصف الإحصائي للمواد الخام 66
- رسم توضيحي 7: الوصف الإحصائي لتعزيز التنافس 67
- رسم توضيحي 8: الوصف الإحصائي للتوسع الدولي 69
- رسم توضيحي 9: الوصف الإحصائي لسمعة المملكة 70
- رسم توضيحي 10: الوصف الإحصائي للتكاليف الإنتاجية 72
- رسم توضيحي 11: الوصف الإحصائي لتنوع المنتجات 73
- رسم توضيحي 12: الوصف الإحصائي لفرص الصادرات 75
- رسم توضيحي 13: الوصف الإحصائي لتحفيز على التوظيف 76
- رسم توضيحي 14: الوصف الإحصائي لزيادة الصادرات 77
- رسم توضيحي 15: الوصف الإحصائي لتقليل الربحية 79
- رسم توضيحي 16: الوصف الإحصائي لتحفيز الشركات 80
- رسم توضيحي 17: الوصف الإحصائي للعائق الرئيسي 81
- رسم توضيحي 18: الوصف الإحصائي لقدرة الشركات 82
- رسم توضيحي 19: الوصف الإحصائي لتبادل التكنولوجيا 83
- رسم توضيحي 20: الوصف الإحصائي للمعايير القياسية 85
- رسم توضيحي 21: الوصف الإحصائي للقيمة المضافة 86
- رسم توضيحي 22: الوصف الإحصائي للضرائب والرسوم 88
- رسم توضيحي 23: الوصف الإحصائي للبنية التحتية 89
- رسم توضيحي 24: الوصف الإحصائي للتدريب والتطور 90
- رسم توضيحي 25: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة بين دور التكنولوجيا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية 93
- رسم توضيحي 26: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة بين دور تنوع المنتجات والخدمات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية 95

المستخلص Abstract

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى إلى فهم كيفية تأثير السياسات الحكومية والإجراءات التحفيزية على الشركات المحلية لتصدير منتجاتها، ودور الواردات في توفير المواد الخام والمكونات الصناعية الضرورية للإنتاج المحلي. باستخدام منهجية كمية تعتمد على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، جمعت الدراسة بيانات من عينة تتكون من 162 مشاركاً من أصحاب المصالح في قطاع التصنيع والتجارة الدولية. كشفت النتائج أن استراتيجيات تعزيز الصادرات قد أسهمت بشكل كبير في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات، في حين لعبت الواردات دوراً حيوياً في تكامل سلسلة التوريد وتحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال توفير المواد الخام واستيراد التكنولوجيا المتقدمة التي ساعدت في تحسين العمليات الصناعية وتطوير المهارات التقنية للقوى العاملة المحلية. بناءً على هذه النتائج، قدمت الدراسة عدة توصيات مهمة، منها ضرورة تحسين السياسات الحكومية لتكون واضحة وشفافة، وتطوير البنية التحتية اللوجستية من موانئ ومطارات وطرق، ودعم البحث والتطوير في قطاع التصنيع لتعزيز الابتكار التكنولوجي، بالإضافة إلى تقديم حوافز للشركات المحلية لتحسين جودة منتجاتها وتوسيع نطاق إنتاجها. كما أكدت على أهمية تحسين العلاقات التجارية الدولية من خلال اتفاقيات تجارية وشراكات استراتيجية، واستكشاف أسواق جديدة بفضل استراتيجيات تسويق مبتكرة، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأخيراً تحسين الكفاءات البشرية من خلال تقديم برامج تدريبية متخصصة. هذه التوصيات، إذا ما تم تبنيها وتنفيذها بفعالية، من شأنها تعزيز قطاع التصنيع في المملكة وزيادة تأثيره الإيجابي على التجارة الدولية، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفصل الأول

المقدمة

تعتبر استراتيجيات الصادرات والواردات عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام في أي دولة. في المملكة العربية السعودية، تلعب هذه الاستراتيجيات دوراً محورياً في تطوير قطاع التصنيع وتعزيز مكانة البلاد على الساحة الدولية. مع توجه المملكة نحو تنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد الكبير على النفط، أصبحت الصادرات والواردات أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف. تتناول هذه المقالة بالتفصيل دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية (Hanif، 2018).

تعد استراتيجيات تعزيز الصادرات من الركائز الأساسية لسياسة المملكة الاقتصادية ضمن رؤية 2030. تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تنمية الصناعات المحلية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. وقد اتخذت المملكة عدة خطوات في هذا الصدد، منها تقديم الحوافز للشركات المحلية لتصدير منتجاتها، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وتحسين جودة المنتجات الصناعية لتلبية المعايير الدولية.

تؤدي هذه الاستراتيجيات إلى نمو قطاع التصنيع من خلال توفير فرص جديدة للشركات المحلية، مما يعزز من قدرتها على الابتكار وتحسين الإنتاجية. على سبيل المثال، ساعدت مبادرات مثل برنامج "صنع في السعودية" في تعزيز الهوية الوطنية للمنتجات السعودية، وزيادة الوعي بوجودها في الأسواق العالمية. هذا النمو في قطاع التصنيع يسهم بشكل مباشر في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل القومي، وتنويع قاعدة الاقتصاد السعودي.

تعتبر استراتيجيات الواردات بنفس القدر من الأهمية لتطوير قطاع التصنيع في المملكة. تستورد السعودية مواد خام ومكونات صناعية لا تتوفر محلياً، ما يتيح للشركات المحلية تصنيع منتجات ذات جودة عالية. تسهم هذه الاستراتيجية في تعزيز التكامل الصناعي وتوفير بيئة عمل مواتية للصناعات التحويلية (Waheed، 2020).

على سبيل المثال، استيراد التكنولوجيا المتقدمة والآلات الصناعية يساعد المصانع السعودية على تحسين كفاءتها الإنتاجية وتقليل التكاليف. هذا ينعكس إيجاباً على جودة المنتجات ويجعلها أكثر تنافسية في الأسواق المحلية والدولية. علاوة على ذلك، تسهم هذه الواردات في نقل المعرفة التقنية وتطوير المهارات المحلية، مما يعزز من قدرات القوى العاملة السعودية ويسهم في تحقيق أهداف التوطين والتوظيف.

تمثل استراتيجيات الصادرات والواردات جزءاً لا يتجزأ من العلاقات التجارية الدولية للمملكة العربية السعودية. من خلال تعزيز صادراتها، تسعى المملكة إلى توسيع حصتها في الأسواق العالمية، وتوثيق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى. هذه الاستراتيجيات تسهم في تحسين الميزان التجاري للبلاد وزيادة الاحتياطات النقدية الأجنبية، مما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويعزز من مكانة المملكة على المستوى الدولي.

كما تسهم الواردات في تحقيق توازن تجاري من خلال توفير السلع والخدمات التي تحتاجها البلاد لتنمية قطاعاتها المختلفة. الاستيراد من الدول المتقدمة يفتح قنوات جديدة للتعاون والشراكة، ما يعزز من تبادل المعرفة والخبرات. هذا التفاعل الدولي يزيد من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع السعودي، ما يساهم في تحديث البنية التحتية الصناعية وتطويرها (Asiri، 2020).

تلعب استراتيجيات الصادرات والواردات دوراً حيوياً في تنمية قطاع التصنيع وتعزيز التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. من خلال تبني سياسات فعالة في هذا المجال، تستطيع المملكة تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزيز قدرتها التنافسية على الساحة العالمية، وتنويع مصادر دخلها بما يتماشى مع رؤية 2030. هذه الاستراتيجيات ليست فقط ضرورية للتنمية الاقتصادية، بل أيضاً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتوفير فرص عمل جديدة للشباب السعودي، مما يمهد الطريق لمستقبل مزدهر ومستدام (محمد، 2019).

مشكلة الدراسة

تعد استراتيجيات الصادرات والواردات من القضايا الحيوية التي تواجهها المملكة العربية السعودية في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على النفط. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف من خلال تطوير قطاع التصنيع، إلا أن هناك العديد من التحديات والعوامل التي تعيق تحقيق الفعالية الكاملة لهذه الاستراتيجيات. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على التحديات والفرص المرتبطة بها (Alhowaish، 2017).

تواجه المملكة عدة تحديات في تنفيذ استراتيجيات تعزيز الصادرات التي تؤثر بشكل مباشر على قطاع التصنيع. من أبرز هذه التحديات:

- على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، لا يزال قطاع التصنيع في المملكة يعتمد بشكل كبير على الصناعات التقليدية مثل البتروكيماويات والتعدين. هذا الاعتماد يحد من قدرة البلاد على التوسع في أسواق جديدة وتصدير منتجات متنوعة.
- تواجه المنتجات السعودية تحديات في تلبية المعايير الدولية المطلوبة في الأسواق العالمية. وهذا يتطلب استثمارات كبيرة في تحسين جودة المنتجات وتبني تقنيات حديثة لضمان التوافق مع المعايير العالمية.
- تعتبر البنية التحتية للنقل والشحن والتخزين من العوامل الحاسمة في نجاح استراتيجيات الصادرات. ومع أن المملكة قد استثمرت في تطوير موانئها وشبكاتها اللوجستية، إلا أن التحديات المتعلقة بالكفاءة والقدرة الاستيعابية لا تزال قائمة.

قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية يعتمد بشكل كبير على الصناعات التقليدية مثل البتروكيماويات والتعدين. هذا الاعتماد يحد من قدرة البلاد على التوسع في أسواق جديدة وتصدير منتجات متنوعة. بالرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، إلا أن قلة التنوع في الصناعات يجعل الاقتصاد السعودي أقل قدرة على التكيف مع تغيرات الطلب العالمي والتحديات الاقتصادية العالمية (Sallam، 2022).

المنتجات السعودية تواجه تحديات كبيرة في تلبية المعايير الدولية المطلوبة في الأسواق العالمية. هذا يتطلب استثمارات ضخمة في تحسين جودة المنتجات، وتبني تقنيات حديثة لضمان التوافق مع المعايير العالمية المتغيرة باستمرار. القدرة

على تحقيق هذا التوافق تحدده قدرة الشركات السعودية على الوصول إلى الأسواق الدولية وزيادة حصتها فيها، مما يعزز من مكانتها التنافسية.

البنية التحتية للنقل والشحن والتخزين تعد عاملاً حاسماً في نجاح استراتيجيات الصادرات والواردات. على الرغم من استثمارات المملكة في تطوير موانئها وشبكات البنية التحتية، إلا أن التحديات المتعلقة بالكفاءة والقدرة الاستيعابية لا تزال قائمة. تحسين هذه البنية التحتية يتطلب استثمارات مستمرة في تحسين البنية التحتية وتوسيع القدرات، بما يتناسب مع النمو المتوقع في حجم الصادرات والواردات وزيادة الطلب على الخدمات اللوجستية المتقدمة.

تبرز مشكلة الاعتماد الكبير على الصناعات التقليدية في قطاع التصنيع في المملكة، والتحديات المتعلقة بتلبية المعايير الدولية، والحاجة الماسة لتحسين البنية التحتية اللوجستية. هذه العوامل تعتبر جوانب حيوية يجب معالجتها لتعزيز قدرة القطاع على المنافسة في الأسواق العالمية وتعزيز دوره في تعزيز التجارة الدولية للمملكة العربية السعودية.

بالإضافة إلى الصادرات، تواجه المملكة تحديات في استراتيجيات الواردات التي تؤثر على قطاع التصنيع. من بين هذه التحديات:

- تعتمد العديد من الصناعات السعودية على استيراد المواد الخام والتكنولوجيا من الخارج. هذا الاعتماد يجعل القطاع عرضة لتقلبات أسعار السلع العالمية والتغيرات في سياسات التجارة الدولية.
 - تعتمد المملكة على استيراد التكنولوجيا المتقدمة لتطوير قطاع التصنيع. ومع ذلك، فإن القدرة على استيعاب هذه التكنولوجيا وتطبيقها بكفاءة يمثل تحدياً كبيراً، خاصة في ظل نقص الكفاءات والمهارات المحلية المتخصصة.
 - تؤثر تكلفة استيراد المواد الخام والمعدات الصناعية بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج، مما يؤثر على تنافسية المنتجات السعودية في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الشركات تحديات في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار في التقنيات الجديدة وتحسين الإنتاجية.
- تتعرض المملكة العربية السعودية لتحديات كبيرة في استراتيجيات الصادرات والواردات التي تؤثر على قطاع التصنيع بشكل ملحوظ. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه صادراتها، تواجه المملكة تحديات متعددة في استراتيجيات الواردات التي تؤثر على القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي في القطاع. على سبيل المثال، تعتمد الصناعات السعودية بشكل كبير على استيراد المواد الخام والتكنولوجيا من الخارج، مما يعرضها لتقلبات أسعار السلع العالمية وتغيرات في

سياسات التجارة الدولية. هذا الاعتماد يجعل القطاع عرضة للمخاطر الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر سلباً على استقرار الإنتاج والتوسع في الأسواق العالمية (Murshed، 2022).

بالإضافة إلى ذلك، تواجه المملكة تحديات في تلبية المعايير الدولية المطلوبة في الأسواق العالمية، مما يتطلب استثمارات كبيرة في تحسين جودة المنتجات وتبني تقنيات حديثة لضمان التوافق والتميز التنافسي. على سبيل المثال، قد يتطلب تطوير قدرات التصنيع والابتكار في المملكة استيراد التكنولوجيا المتقدمة، ولكن التحدي يكمن في قدرة القطاع على استيعاب وتطبيق هذه التقنيات بكفاءة وتكلفة مناسبة، خاصة في ظل نقص الكفاءات والمهارات المحلية المتخصصة.

علاوة على ذلك، تؤثر تكلفة استيراد المواد الخام والمعدات الصناعية بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج، مما يجعل المنتجات السعودية غير قادرة على المنافسة بفعالية في الأسواق العالمية. هذا يعزز الضرورة الملحة للشركات السعودية لتحسين كفاءتها وتخفيض تكاليف الإنتاج لزيادة التنافسية والاستدامة في الأسواق الدولية (Tawfik، 2022).

هذه التحديات تتطلب من السعودية تطوير استراتيجيات متكاملة لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع التصنيع، بما في ذلك تحسين بنية التحتية للنقل والشحن والتخزين، وتطوير القدرات التكنولوجية، ودعم الابتكار. بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية لتحقيق نمو مستدام ومستدام في الاقتصاد الوطني. هذا التوسع يتناول جوانب متعددة لتحديات الصادرات والواردات في قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية، مما يعكس الحاجة الماسة للتركيز على تطوير السياسات والاستراتيجيات التي تعزز الاستدامة والتنمية الاقتصادية المتكاملة.

تلعب استراتيجيات الصادرات والواردات دوراً مهماً في تحديد مكانة المملكة على الساحة الدولية. ولكن، هناك عدة عوامل تؤثر على فعالية هذه الاستراتيجيات في تعزيز التجارة الدولية:

- تعتمد نجاح استراتيجيات الصادرات والواردات على مدى استفادة المملكة من الاتفاقيات التجارية الدولية. ومع أن المملكة تسعى إلى توقيع اتفاقيات تجارية جديدة، إلا أن العقبات السياسية والاقتصادية قد تعرقل تحقيق هذه الأهداف.

- يجب على المنتجات السعودية أن تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث الجودة والسعر. وهذا يتطلب استثمارات كبيرة في تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف، فضلاً عن الترويج الفعال للمنتجات السعودية في الخارج.
- تؤثر العوامل الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية على قدرة المملكة على تنفيذ استراتيجيات الصادرات والواردات بفعالية. الاستقرار السياسي والاقتصادي يعتبر شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية دراسة دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية من الأهمية الكبيرة لهذه الاستراتيجيات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة والتنوع الاقتصادي. تبرز الدراسة الحاجة إلى فهم معمق لتأثير هذه الاستراتيجيات على القطاع الصناعي والتجارة الدولية، وتقديم رؤى تساعد في تحسين السياسات الاقتصادية وتعزيز مكانة المملكة على الساحة العالمية.

الأهمية العملية للدراسة:

- تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

تعد استراتيجيات الصادرات والواردات من الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ففهم كيفية تأثير هذه الاستراتيجيات على قطاع التصنيع يساعد في تحديد الطرق الأكثر فعالية لتعزيز النمو الاقتصادي. تعني التنمية المستدامة تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وهو ما تسعى المملكة إلى تحقيقه من خلال تطوير قطاعات أخرى، مثل التصنيع. تساهم هذه الدراسة في تقديم توصيات عملية لتحسين السياسات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة (Ouassaf, 2023).

أهمية الدراسة في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة:

1. الحاجة إلى التنوع الاقتصادي:

استراتيجيات الصادرات والواردات تعتبر أدوات حيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة العربية السعودية. من خلال تعزيز قطاع التصنيع وزيادة الصادرات، يمكن للمملكة تنوع مصادر الدخل بعيداً عن اعتمادها

الكبير على قطاع النفط. هذا التنوع يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني ويقلل من تأثير تقلبات أسواق النفط العالمية على الاقتصاد السعودي.

2. دعم النمو الاقتصادي المستدام:

تعزز الصادرات والواردات من فرص النمو الاقتصادي المستدام من خلال زيادة الإنتاجية والإيرادات الخارجية، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الاستراتيجيات أن تدعم الابتكار وتعزز قدرة الشركات المحلية على التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية.

3. تحسين البنية التحتية والمهارات العمالية:

تساهم استراتيجيات الصادرات والواردات في تعزيز البنية التحتية الاقتصادية وتطوير المهارات العمالية في المملكة. من خلال استثمارات في التكنولوجيا والتدريب، يمكن تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة جودة المنتجات، مما يزيد من جاذبية المنتجات السعودية في الأسواق العالمية.

4. الدور في تعزيز السياسات الاقتصادية:

توفر هذه الدراسة إطاراً لتحسين السياسات الاقتصادية في المملكة، بما في ذلك إصلاحات التشريعات وتسهيلات الاستثمار التي تدعم الصادرات والواردات. هذا يساهم في تعزيز البنية التحتية الاقتصادية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يعزز من قدرة المملكة على المنافسة العالمية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام (Alshehry، 2020).

- تنوع الاقتصاد وتحقيق رؤية 2030

تعتبر رؤية 2030 خطة استراتيجية طموحة تهدف إلى تنوع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. تلعب استراتيجيات الصادرات والواردات دوراً محورياً في تحقيق هذه الرؤية من خلال تعزيز قطاع التصنيع وزيادة صادراته. تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على التحديات والفرص المرتبطة بتنفيذ هذه الاستراتيجيات، مما يساعد صانعي القرار في اتخاذ خطوات مدروسة لتحقيق الأهداف الاقتصادية لرؤية 2030 (Guendouz، 2020).

أهمية الدراسة في تنوع الاقتصاد وتحقيق رؤية 2030:

1. تعزيز التنمية المستدامة وتنوع الاقتصاد:

استراتيجيات الصادرات والواردات تلعب دوراً حيوياً في تحقيق تنويع الاقتصاد السعودي، وهو هدف رؤية 2030 التي تسعى المملكة لتحقيقها. من خلال تعزيز قطاع التصنيع وزيادة الصادرات غير النفطية، يمكن للمملكة تقليل اعتمادها على النفط كمورد رئيسي للدخل وتنويع مصادر الدخل الوطني، مما يزيد من استقرار الاقتصاد ويحسن من مستوى المعيشة للمواطنين.

2. تحسين بنية الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية:

بالاعتماد على استراتيجيات الصادرات والواردات، يمكن تحسين بنية الاقتصاد السعودي عبر تطوير البنية التحتية وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار. هذا يعزز قدرة الشركات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يدفع باتجاه تحقيق التحول الاقتصادي المطلوب.

3. تحقيق أهداف رؤية 2030:

رؤية 2030 تهدف إلى تحويل المملكة إلى اقتصاد متنوع ومبتكر يعتمد على مجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك التصنيع والخدمات غير النفطية. استراتيجيات الصادرات والواردات تمثل أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف، حيث تساهم في تعزيز القدرة التنافسية وتوفير فرص العمل وتحسين بنية الاقتصاد بشكل عام.

4. الأثر على التنمية المستدامة والاستدامة الاقتصادية:

بفضل استراتيجيات الصادرات والواردات، يمكن تحقيق استدامة اقتصادية أكبر من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير مصادر دخل متعددة. هذا يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويدعم جهود الحكومة لتعزيز التنمية المستدامة على المدى الطويل (Blazquez, 2021).

- تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية

تعتمد قدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية بشكل كبير على جودة المنتجات وكفاءة الإنتاج. من خلال فهم تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات، يمكن تحسين جودة المنتجات المحلية وتبني تقنيات حديثة تزيد من كفاءة الإنتاج. تساهم هذه الدراسة في تقديم حلول لتحسين القدرة التنافسية للصناعات المحلية، مما يساهم في زيادة حصتها في الأسواق العالمية وزيادة الإيرادات.

1. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا:

استراتيجيات الصادرات والواردات تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية من خلال تعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة. بفتح الأسواق الدولية وتبادل التقنيات، يمكن للشركات السعودية تعزيز قدراتها التكنولوجية وتطوير منتجات تتفوق في الأسواق العالمية، مما يزيد من جاذبيتها وتنافسيتها.

2. تحسين جودة المنتجات والخدمات:

من خلال التعامل مع الأسواق العالمية، يمكن للشركات السعودية تحسين جودة منتجاتها وتقديم خدمات ذات مستوى عالمي. هذا التحسين في الجودة يعزز الثقة بالعلامة التجارية السعودية ويسهم في توسيع حصة السوق على المستوى الدولي.

3. تطوير المهارات والقدرات البشرية:

استراتيجيات الصادرات والواردات تعزز من ضرورة تطوير المهارات والقدرات البشرية في القطاع الصناعي السعودي. من خلال التدريب والتأهيل، يمكن تحسين كفاءة العمالة المحلية وزيادة تمكينها للتعامل مع التقنيات والمعايير العالمية، مما يعزز من قدرتها على المنافسة الدولية بشكل فعال.

4. تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بفتح الأسواق الدولية، تزيد استراتيجيات الصادرات والواردات من جاذبية السعودية كمكان للاستثمارات الأجنبية المباشرة. تعزيز البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال يزيد من الثقة في السوق السعودية كمركز للأعمال والاستثمارات، مما يعزز من تنافسية الصناعات المحلية (Bradshaw، 2019).

الأهمية العلمية للدراسة:

- تعزيز التجارة الدولية

تلعب المملكة العربية السعودية دوراً مهماً في التجارة الدولية، واستراتيجيات الصادرات والواردات تؤثر بشكل كبير على هذا الدور. تساعد هذه الدراسة في فهم كيفية تحسين العلاقات التجارية الدولية وزيادة حجم التبادل التجاري بين المملكة ودول العالم. من خلال تحليل السياسات الحالية وتقديم توصيات لتحسينها، يمكن تعزيز مكانة المملكة في التجارة الدولية وزيادة إيراداتها من الصادرات (Razek، 2021).

أهمية الدراسة في تعزيز التجارة الدولية:

1. توسيع قاعدة الأسواق الخارجية:

استراتيجيات الصادرات والواردات تعزز من قدرة الشركات السعودية على توسيع قاعدة عملائها في الأسواق الدولية. من خلال زيادة حجم الصادرات، تتيح هذه الاستراتيجيات للشركات السعودية الوصول إلى أسواق جديدة وتحقيق مبيعات إضافية، مما يزيد من حجم التبادل التجاري الدولي ويعزز من مكانة المملكة كلاعب رئيسي في السوق العالمي.

2. تعزيز الإيرادات الخارجية وتنويع مصادر الدخل:

تسهم استراتيجيات الصادرات والواردات في زيادة الإيرادات الخارجية للمملكة، مما يقلل من اعتمادها على النفط كمورد رئيسي للدخل. بتنويع مصادر الدخل، تحقق المملكة استقراراً اقتصادياً أكبر وتقليل للمخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يدفع باتجاه تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

3. تحسين البنية التحتية والمعايير القياسية:

من خلال الانخراط في التجارة الدولية، تضطلع الشركات السعودية بمتطلبات معايير الجودة والسلامة والاستدامة العالمية. هذا التحسين في المعايير يساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة، مما يزيد من تنافسيتها على المستوى العالمي ويعزز من قدرتها على الوصول إلى الأسواق العالمية بشكل أوسع.

4. دعم الابتكار والتكنولوجيا:

التجارة الدولية تساهم في تبادل التقنيات والابتكارات بين الشركات السعودية ونظرائها العالمية. هذا التبادل يعزز من قدرة الشركات على التطور التكنولوجي والابتكار، مما يعزز من مكانة السعودية كمركز للابتكار والتقنية في المنطقة (Istaiteyeh، 2023).

- دعم السياسات الاقتصادية

توفر هذه الدراسة معلومات قيمة لدعم صياغة السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والصناعة. من خلال تحليل البيانات وتقديم توصيات مبنية على الأدلة، يمكن لصانعي القرار استخدام هذه المعلومات لتحسين السياسات الحالية وتطوير استراتيجيات جديدة تعزز قطاع التصنيع والتجارة الدولية. تعتبر هذه الدراسة أداة مهمة لدعم القرارات الاستراتيجية وتحقيق الأهداف الاقتصادية للمملكة (Gouider، 2020).

أهمية الدراسة في دعم السياسات الاقتصادية:

1. تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي:

استراتيجيات الصادرات والواردات تساهم في دعم السياسات الاقتصادية من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المملكة العربية السعودية. بزيادة الاستثمارات وتعزيز التبادل التجاري، تساهم هذه الاستراتيجيات في

خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، مما يدعم أهداف الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة والشمول الاجتماعي.

2. تعزيز القطاع الخاص وجذب الاستثمارات:

من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستثمارات، تسهم استراتيجيات الصادرات والواردات في دعم السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذا التعزيز يعزز من قدرة الاقتصاد السعودي على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية ويعزز من تنافسيته.

3. تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي:

بالمشاركة في التجارة الدولية، يمكن للمملكة تعزيز التكامل الاقتصادي مع الدول الأخرى في المنطقة والعالم. هذا التكامل يساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية، مما يعزز من استقرار الاقتصاد السعودي ويزيد من فرص النمو المستدام.

4. دعم التنمية المستدامة والاستدامة البيئية:

من خلال تنويع مصادر الدخل وتحسين بنية الاقتصاد، تسهم استراتيجيات الصادرات والواردات في دعم السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى التنمية المستدامة والاستدامة البيئية. بتعزيز الاستثمار في القطاعات الخضراء وتبني معايير الإنتاج المستدام، يمكن للمملكة تحقيق النمو الاقتصادي بطرق تحافظ على الموارد الطبيعية وتحمي البيئة.

- تعزيز الاستثمارات الأجنبية

تلعب الاستثمارات الأجنبية دوراً حيوياً في تطوير قطاع التصنيع وزيادة القدرة الإنتاجية. تساهم الدراسة في تقديم رؤى حول كيفية جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وتقديم حوافز للشركات الأجنبية للاستثمار في المملكة. من خلال تعزيز الاستثمارات الأجنبية، يمكن تحسين التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الصناعي وزيادة قدرته التنافسية (Bardesi، 2016).

أهمية الدراسة في تعزيز الاستثمارات الأجنبية:

1. جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

استراتيجيات الصادرات والواردات تلعب دوراً حاسماً في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة العربية السعودية. من خلال توسيع أسواق الصادرات وتحسين بيئة الأعمال، يمكن للمملكة جذب استثمارات

جديدة في قطاعات متنوعة مثل التصنيع، التكنولوجيا، والبنية التحتية، مما يعزز من نمو الاقتصاد ويخلق فرص عمل جديدة.

2. تعزيز النقلة النوعية في الاقتصاد الوطني:

بتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات استراتيجية، تساهم هذه الاستراتيجيات في تحقيق النقلة النوعية في الاقتصاد السعودي. من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية، يمكن للمملكة تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى العالمي وجذب المزيد من الاستثمارات على المدى الطويل.

3. دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي:

بالتعاون مع الشركات الأجنبية، يمكن للمملكة دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي في القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة والتقنيات البيئية. هذا التعاون يعزز من قدرة الاقتصاد السعودي على التكيف مع التحولات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.

4. تعزيز الشراكات الاستراتيجية الدولية:

من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، تعزز المملكة من شراكاتها الاستراتيجية مع الدول الأخرى والشركات العالمية. هذه الشراكات تعزز التبادل التجاري والتقني، وتساهم في تحقيق تكامل اقتصادي أعمق يعود بالفائدة على الاقتصاديات المشاركة.

- خلق فرص عمل جديدة

يعتبر خلق فرص عمل جديدة أحد الأهداف الرئيسية لتنمية قطاع التصنيع. من خلال تحسين استراتيجيات الصادرات والواردات، يمكن تعزيز نمو الصناعات المحلية وخلق فرص عمل جديدة للشباب السعودي. تسلط هذه الدراسة الضوء على الطرق التي يمكن من خلالها تحسين سياسات التوظيف وزيادة فرص العمل في القطاع الصناعي، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي (Zhang، 2023).

أهمية الدراسة في خلق فرص عمل جديدة:

1. تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المحلية:

استراتيجيات الصادرات والواردات تساهم في خلق فرص عمل جديدة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي في قطاع التصنيع. بتحفيز الإنتاجية وتوسيع الأسواق، يمكن للمملكة خلق فرص عمل للشباب والعمالة المحلية، مما يعزز من مستوى المعيشة ويخفض معدلات البطالة.

2. تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية:

من خلال توسيع نطاق الصادرات وزيادة الاستثمارات في قطاع التصنيع، يتم تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية. هذا التحفيز يؤدي إلى توسيع قاعدة الإنتاج وزيادة الطلب على القوى العاملة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

3. تطوير المهارات والتدريب:

زيادة فرص العمل في قطاع التصنيع، يمكن للمملكة تطوير المهارات والقدرات لدى القوى العاملة المحلية. هذا يشمل التدريب على التقنيات الحديثة والابتكارات التكنولوجية، مما يزيد من فرص التوظيف ويحسن من مستوى الإنتاجية.

4. تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية:

من خلال خلق فرص عمل جديدة، تساهم الاستراتيجيات الصادرات والواردات في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. بتوفير فرص عمل مستدامة ومناسبة للشباب والمجتمعات المحلية، يمكن للمملكة تعزيز التوازن الاجتماعي والحد من الفقر.

- الاستفادة من التحولات العالمية

يشهد العالم تحولات كبيرة في الاقتصاد والتجارة نتيجة للتطورات التكنولوجية والعولمة. تساهم هذه الدراسة في تحليل كيفية تأثير هذه التحولات على استراتيجيات الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية، وتقديم توصيات للاستفادة من هذه التحولات بشكل فعال. من خلال فهم التحولات العالمية وتكييف السياسات الاقتصادية معها، يمكن للمملكة تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي وزيادة تنافسيتها.

أهمية الدراسة في الاستفادة من التحولات العالمية:

1. التكامل في الاقتصاد العالمي:

استراتيجيات الصادرات والواردات تساهم في تكامل الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي من خلال الربط بين الأسواق الدولية وتبادل السلع والخدمات. يمكن للمملكة أن تستفيد من التحولات الاقتصادية العالمية مثل العولمة والتكنولوجيا الرقمية لتعزيز قدرتها التنافسية وتوسيع حصتها في الأسواق العالمية.

2. تعزيز الابتكار والتقنيات الجديدة:

من خلال الانفتاح على التحولات التكنولوجية والابتكارية على المستوى العالمي، يمكن للمملكة تعزيز قدرتها على تطوير التقنيات الجديدة في قطاعات مختلفة من الصناعة. هذا يشمل تبني التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي والتحسين المستمر للعمليات الإنتاجية، مما يدعم الابتكار ويحسن كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات.

3. دعم التنمية المستدامة والموارد البشرية:

تسهم استراتيجيات الصادرات والواردات في دعم التنمية المستدامة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية وتطوير الموارد البشرية. بتحسين فرص التوظيف وتطوير المهارات، يمكن للمملكة تعزيز قدرات القوى العاملة المحلية وتحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

4. التأثير على السياسات الاقتصادية والتجارية:

من خلال دراسة تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات، يمكن للمملكة تحديد السياسات الاقتصادية والتجارية الفعالة التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. هذا يشمل تطوير السياسات التجارية لتعزيز الصادرات وزيادة التبادل التجاري مع الدول الشريكة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. لتحقيق هذا الهدف العام، تتمحور الدراسة حول مجموعة من الأهداف الفرعية التي تسعى إلى توفير فهم شامل ومتعمق للموضوع.

- تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تأثير استراتيجيات تعزيز الصادرات على تطور قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية. يتضمن ذلك دراسة السياسات الحكومية والإجراءات التحفيزية التي تدعم الشركات المحلية في تصدير منتجاتها. سيتم تحليل تأثير هذه الاستراتيجيات على زيادة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات، وابتكار تقنيات جديدة. كما سيتم تقييم مدى نجاح برامج مثل "صنع في السعودية" في تعزيز الهوية الوطنية للمنتجات السعودية وزيادة وعي الأسواق العالمية بجودتها.
- تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تأثير استراتيجيات الواردات على تطور قطاع التصنيع السعودي. يتضمن ذلك دراسة الاعتماد على الواردات لتوفير المواد الخام والمكونات الصناعية اللازمة للإنتاج المحلي. سيتم تحليل تأثير الواردات على تكامل سلسلة التوريد، والكفاءة الإنتاجية، وجودة المنتجات النهائية. كما سيتم تقييم

كيفية استيراد التكنولوجيا والآلات المتقدمة لتحسين العمليات الصناعية وتطوير المهارات التقنية للقوى العاملة المحلية.

- تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على مكانة المملكة العربية السعودية في التجارة الدولية. سيتم تحليل البيانات التجارية لتقييم التغيرات في حجم الصادرات والواردات، وتحديد القطاعات الأكثر استفادة من هذه الاستراتيجيات. كما سيتم دراسة تأثير الاتفاقيات التجارية الدولية والعلاقات الثنائية على تعزيز التجارة الخارجية للمملكة، وتقييم مدى فعالية هذه الاتفاقيات في تحسين الميزان التجاري وزيادة الاحتياطيات النقدية الأجنبية.

- تسعى الدراسة لتحديد ومعالجة التحديات الرئيسية التي تعيق تنفيذ استراتيجيات الصادرات والواردات بشكل فعال. يتضمن ذلك دراسة التحديات المتعلقة بالبنية التحتية اللوجستية، وجودة المنتجات، والمعايير الدولية، والتمويل. سيتم تحليل كيفية تأثير هذه التحديات على قدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية. كما سيتم تقديم توصيات عملية لمعالجة هذه التحديات وتحسين السياسات الاقتصادية ذات الصلة.

- تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات مدروسة لصانعي القرار لتحسين استراتيجيات الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية. ستستند هذه التوصيات إلى نتائج التحليل والتقييم الذي تم إجراؤه خلال الدراسة. سيتم التركيز على كيفية تحسين السياسات الحكومية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية. كما سيتم تقديم اقتراحات لتحسين العلاقات التجارية الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

- تسعى الدراسة إلى فهم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها استراتيجيات الصادرات والواردات. سيتم تحليل تأثير هذه الاستراتيجيات على خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل القومي، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. كما سيتم دراسة تأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل بما يتماشى مع رؤية 2030. سيتم تقييم الفوائد التي تحققها هذه الاستراتيجيات على المدى الطويل وكيفية تعزيز الاستفادة منها.

- سيتم تحليل كيفية استيراد وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة في قطاع التصنيع، وتأثير ذلك على تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات. كما سيتم تقييم دور الابتكار في تطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات الأسواق

العالمية وتعزز القدرة التنافسية للمملكة. سيتم تقديم توصيات لتعزيز الاستثمار في البحث والتطوير ودعم الابتكار المحلي.

تساؤلات الدراسة

سؤال الدراسة الرئيسي:

- ما هو تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع، وكيف تؤثر هذه الاستراتيجيات على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف تؤثر استراتيجيات تعزيز الصادرات على نمو وتطور قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية؟
 - ما هي السياسات الحكومية والإجراءات التحفيزية التي تدعم الشركات المحلية في تصدير منتجاتها؟
 - كيف تؤثر هذه الاستراتيجيات على زيادة الإنتاجية وجودة المنتجات والابتكار التكنولوجي في قطاع التصنيع؟
2. ما هو دور استراتيجيات الواردات في دعم قطاع التصنيع السعودي؟
 - كيف يؤثر الاعتماد على الواردات لتوفير المواد الخام والمكونات الصناعية على تكامل سلسلة التوريد والكفاءة الإنتاجية؟
 - كيف تسهم استيراد التكنولوجيا والآلات المتقدمة في تحسين العمليات الصناعية وتطوير المهارات التقنية للقوى العاملة المحلية؟
3. كيف تؤثر استراتيجيات الصادرات والواردات على مكانة المملكة العربية السعودية في التجارة الدولية؟
 - ما هي التغيرات في حجم الصادرات والواردات نتيجة لهذه الاستراتيجيات؟
 - كيف تؤثر الاتفاقيات التجارية الدولية والعلاقات الثنائية على تعزيز التجارة الخارجية للمملكة؟
4. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ استراتيجيات الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية؟

- ما هي التحديات المتعلقة بالبنية التحتية اللوجستية، وجودة المنتجات، والمعايير الدولية، والتمويل؟
- كيف تؤثر هذه التحديات على قدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية؟
- 5. ما هي التوصيات العملية لتحسين استراتيجيات الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية؟
 - كيف يمكن تحسين السياسات الحكومية لتشجيع الصادرات والواردات؟
 - ما هي الإجراءات اللازمة لتطوير البنية التحتية وتعزيز الابتكار التكنولوجي وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية؟
- 6. ما هي الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجيات الصادرات والواردات على المدى الطويل؟
 - كيف تسهم هذه الاستراتيجيات في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة؟
 - كيف تدعم هذه الاستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل بما يتماشى مع رؤية 2030؟
- 7. كيف يمكن للتكنولوجيا والابتكار دعم استراتيجيات الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية؟
 - ما هو دور التكنولوجيا المتقدمة في تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات في قطاع التصنيع؟
 - كيف يمكن تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير ودعم الابتكار المحلي لتلبية احتياجات الأسواق العالمية؟

فروض الدراسة

الفرض الرئيسي:

- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن استراتيجيات الصادرات والواردات تؤثر بشكل كبير على قطاع التصنيع والتجارة الدولية في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن استراتيجيات تعزيز الصادرات تؤثر بشكل إيجابي على نمو وتطور قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية.
- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن استراتيجيات الواردات تسهم بشكل إيجابي في دعم قطاع التصنيع السعودي من خلال توفير المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة.
- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن استراتيجيات الصادرات والواردات تؤثر بشكل كبير على مكانة المملكة العربية السعودية في التجارة الدولية وزيادة حجم الصادرات والواردات.
- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن التحديات المتعلقة بالبنية التحتية اللوجستية وجودة المنتجات والمعايير الدولية والتمويل تؤثر سلباً على فعالية استراتيجيات الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية.
- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن تحسين السياسات الحكومية وتطوير البنية التحتية وتعزيز الابتكار التكنولوجي يزيد من فعالية استراتيجيات الصادرات والواردات.
- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن استراتيجيات الصادرات والواردات تحقق فوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة، مثل خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية.
- توجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 تشير إلى أن التكنولوجيا والابتكار يدعمان بشكل كبير استراتيجيات الصادرات والواردات من خلال تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات في قطاع التصنيع السعودي.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

تستند النظرية العلمية المستخدمة في إعداد هذا البحث إلى مجموعة من النظريات الاقتصادية والإدارية التي تهدف إلى فهم وتحليل تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وكيفية انعكاسها على التجارة الدولية. يعتمد هذا البحث على الأساليب الكمية والنوعية لتحليل البيانات وفهم العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة.

✓ الإطار النظري

1. نظرية الميزة النسبية

تعتبر نظرية الميزة النسبية لأدم سميث وديفيد ريكاردو من الأسس النظرية الرئيسية في هذا البحث. تشير هذه النظرية إلى أن الدول يجب أن تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، أي التي يمكن إنتاجها بتكلفة أقل مقارنة بالدول الأخرى. من خلال تطبيق هذه النظرية، يمكن للمملكة العربية السعودية تحقيق أقصى استفادة من استراتيجيات الصادرات والواردات، مما يساهم في تعزيز قطاع التصنيع وزيادة تنافسية المملكة على الصعيد الدولي.

2. نظرية النمو الاقتصادي

تُستخدم نظرية النمو الاقتصادي لفهم كيفية تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي للمملكة. تشير هذه النظرية إلى أن التجارة الدولية تعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق وزيادة الإنتاجية. يُعتبر تطوير قطاع التصنيع من خلال تعزيز الصادرات واستيراد التكنولوجيا والمواد الخام الضرورية، عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

3. نظرية المنافسة الدولية

تعتمد هذه النظرية على دراسة العوامل التي تؤثر على قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق العالمية. يتطلب تعزيز قطاع التصنيع السعودي تحسين جودة المنتجات وتبني أحدث التقنيات، بالإضافة إلى تحقيق كفاءة عالية في الإنتاج. تتضمن استراتيجيات الصادرات والواردات تعزيز البنية التحتية، وتطوير المهارات البشرية، وتطبيق سياسات تجارية فعالة لدعم الشركات المحلية في مواجهة المنافسة الدولية.

✓ الأساليب البحثية

1. المنهج الكمي

يتم استخدام الأساليب الكمية لتحليل البيانات الاقتصادية والإحصائية المتعلقة بالصادرات والواردات وقطاع التصنيع في المملكة. تتضمن هذه الأساليب جمع البيانات من مصادر رسمية مثل البنك المركزي السعودي ومنظمة

التجارة العالمية، واستخدام النماذج الإحصائية لتحديد العلاقات السببية وقياس تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على الأداء الاقتصادي والتجاري.

2. المنهج النوعي

يتضمن المنهج النوعي إجراء مقابلات مع خبراء في مجال التجارة الدولية والاقتصاد، وكذلك مع مسؤولين في الحكومة السعودية وشركات التصنيع. يهدف هذا النهج إلى فهم العوامل غير الكمية التي تؤثر على استراتيجيات الصادرات والواردات وتقديم رؤى معمقة حول التحديات والفرص التي تواجه قطاع التصنيع في المملكة.

✓ التحليل والتفسير

1. تحليل البيانات

يتم تحليل البيانات باستخدام البرامج الإحصائية المتقدمة مثل SPSS وStata. يركز التحليل على قياس تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على مؤشرات الأداء الاقتصادي، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاجية، والتوظيف في قطاع التصنيع.

2. تفسير النتائج

تعتمد عملية تفسير النتائج على الربط بين النتائج الكمية والملاحظات النوعية. يتم تفسير النتائج في ضوء النظريات الاقتصادية المذكورة أعلاه لتقديم فهم شامل لكيفية تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع والتجارة الدولية في المملكة.

يسهم الإطار النظري والأساليب البحثية المستخدمة في هذا البحث في تقديم تحليل متكامل ودقيق لتأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية. من خلال الاستناد إلى نظريات اقتصادية راسخة وتطبيق أساليب بحثية متقدمة، يمكن الوصول إلى توصيات عملية تدعم تطوير السياسات التجارية وتعزيز مكانة المملكة في الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

في سياق دراسة دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية، يحتل الفصل الثاني أهمية محورية في تحقيق فهم شامل وعميق للمسألة البحثية المطروحة. يهدف هذا الفصل إلى تقديم مراجعة شاملة للأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من مختلف جوانبه، بالإضافة إلى تقديم إطار نظري يساهم في تنظيم الأفكار والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة. هذا التقديم يعزز من أسس البحث العلمي ويوجه الباحث نحو تحديد أهدافه بوضوح ودقة.

يبدأ هذا الفصل بمراجعة مفصلة للدراسات السابقة، حيث يتم استعراض الأبحاث التي تناولت تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع. هذا الاستعراض لا يقتصر على الدراسات المحلية في المملكة العربية السعودية فقط، بل يمتد ليشمل الدراسات الدولية التي قد تقدم رؤى وأفكار جديدة يمكن تطبيقها في السياق المحلي. من خلال هذه المراجعة، يسعى الباحث إلى تحديد الفجوات البحثية التي لم تتناولها الدراسات السابقة، مما يتيح له الفرصة لتقديم مساهمة علمية جديدة ومبتكرة في هذا المجال. إضافة إلى ذلك، تساعد مراجعة الأدبيات السابقة على التعرف على المناهج البحثية والأدوات التحليلية التي استخدمها الباحثون الآخرون، مما يمكن الباحث من اختيار المنهجية الأكثر ملاءمة لدراسته.

يتضمن هذا الفصل أيضاً بناء إطار نظري متين يمكن من خلاله تفسير وتحليل البيانات التي سيتم جمعها لاحقاً. يعتمد هذا الإطار النظري على النظريات والنماذج الاقتصادية والتجارية التي تفسر العلاقات بين استراتيجيات الصادرات والواردات وقطاع التصنيع. يمكن أن يشمل ذلك نظريات التجارة الدولية، ونماذج النمو الاقتصادي، وكذلك النماذج التحليلية التي تدرس سلاسل الإمداد والتوريد. من خلال هذا الإطار النظري، يتم تحديد المتغيرات الأساسية التي تؤثر على قطاع التصنيع نتيجة لتطبيق استراتيجيات الصادرات والواردات، مما يسهل على الباحث بناء فرضيات علمية دقيقة واختبارها بشكل منهجي.

تكمن أهمية هذا الفصل في توفيره لخلفية علمية قوية تدعم البحث وتوجيهاته. مراجعة الدراسات السابقة تتيح للباحث الاستفادة من المعارف المتراكمة والتجارب البحثية السابقة، مما يساعده على تجنب التكرار والاستفادة من الدروس المستفادة. من جهة أخرى، يمكن للإطار النظري أن يوجه الباحث في تفسير النتائج التي سيصل إليها، وذلك من خلال تقديم نماذج ونظريات تساعد في فهم الديناميكيات المعقدة للعلاقات التجارية وتأثيرها على قطاع التصنيع.

يوفر هذا الفصل للباحث القدرة على وضع دراسته في سياق أوسع، حيث يمكنه مقارنة النتائج التي سيحصل عليها مع نتائج الدراسات السابقة، مما يساهم في تعزيز مصداقية البحث. كما يتيح له فرصة لربط النتائج النظرية بالتطبيقات العملية، وذلك من خلال تقديم توصيات مستندة إلى إطار نظري متين ومدعوم بأدلة علمية.

يعد الفصل الثاني بمثابة العمود الفقري الذي يربط بين الأجزاء المختلفة للدراسة، ويعمل كجسر يربط بين النظريات والمفاهيم الأكاديمية وبين التطبيقات العملية والنتائج المستخلصة. بدون هذا الفصل، قد تفتقر الدراسة إلى العمق والتحليل العلمي الرصين الذي يجعل من نتائجها إضافة حقيقية للمعرفة في مجال استراتيجيات الصادرات والواردات وتأثيرها على قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية. لذا، يعتبر هذا الفصل أساسياً ليس فقط لفهم الإطار النظري للدراسة، ولكن أيضاً لتوجيه البحث نحو تحقيق أهدافه بوضوح ودقة.

الدراسات السابقة

تتناول دراسة (Belloumi، 2020) تأثير الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. وهو يفعل ذلك من خلال استخدام إطار التكامل المشترك للتأخر الموزع الانحداري، باستخدام البيانات السنوية خلال الفترة من 1971 إلى 2016. وبشكل عام، تشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الانفتاح التجاري ومؤشرين للتنمية المستدامة - هما النمو الاقتصادي والنمو البيئي. جودة. وتشير النتائج إلى أن الانفتاح التجاري لا يؤثر على مؤشرات النمو الاقتصادي وجودة البيئة على المدى القصير. ومع ذلك، على المدى الطويل، يكون للانفتاح التجاري تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي عندما يتم قياسه بواسطة متغيرات نسبة الصادرات بالإضافة إلى الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ ولكن هناك تأثير إيجابي كبير لمتغير نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر الانفتاح التجاري سلباً على جودة البيئة على المدى الطويل. تظهر الاختبارات المستخدمة لتشخيص النماذج أنها صالحة، وبالتالي فإن النتائج التي توصلنا إليها قوية. وبشكل شامل، نجد أن الانفتاح التجاري كان من الممكن أن يؤدي إلى تدهور التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية.

تتناول دراسة (Alotaibi، 2020) تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية للفترة 1980-2018. تم إجراء التحقيق من خلال اختبارات ديكي فولر (1979) وفيليبس بيرون (1988) لتقنيات التكامل المستخدمة في هذه الدراسة لاختبار القيم اللوغاريتمية للسلسلة الزمنية الأساسية لجذر الوحدة واختبار إنجل جرانجر وجوهانسن (1988). اختبارات التكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والصادرات الحقيقية والواردات الحقيقية. المتغيرات المختارة للدراسة هي الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات الحقيقية، والواردات الحقيقية التي تم جمعها بشكل رئيسي من سمسا (مؤسسة النقد العربي السعودي). تم جمع أسعار المستهلك من مؤشرات التنمية العالمية. وأظهرت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة متضمنة بقيمتها الثابتة عند جذر الوحدة. ومن أجل ضمان وجود علاقة متوازنة بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات وأسعار المستهلك، على المدى الطويل، استخدمنا طريقة جرانجر إنجل التي تكشف عن وجود ارتباط مشترك بين المتغيرات. وأظهر استقرار معاملات الانحدار من نتيجة انحدار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات. وأكدت اختبارات التكامل المشترك أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالصادرات طويلة الأجل. وتشير نتائج الاختبار السببي إلى أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والواردات غير مرتبطة بالاقتصاد قصير المدى، مما يعني

عدم وجود علاقة سببية بين الواردات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ويوصى بضرورة قيام الاقتصاد السعودي بتوسيع نطاقه في الأسواق العالمية من خلال تعزيز نمو قطاعات التصدير الأخرى من خلال تحرير قطاعي الخدمات والتصنيع، ويجب عليهم تحويل الاعتماد على الإيرادات النفطية إلى الإيرادات غير النفطية إلى جهود مكثفة لتنويع صادراته. سياسات موجهة والبحث عن سلع بديلة (بخلاف النفط والمنتجات ذات الصلة). كما يجب إنشاء قاعدة إنتاجية صناعية تلبى احتياجات الاقتصاد المحلي ومن ثم التصدير.

كونها أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، فإن الصادرات والواردات لها آثار كبيرة على توليد الثروة والناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية. يركز البحث الحالي على دراسة الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية لتحديد إمكانية وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات الاقتصادية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعتمد الدراسة على مجموعات بيانات تشمل سبعة وأربعين عامًا من السجلات التي نشرها البنك الدولي وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. تم الحصول على نتائج تحليل البيانات من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر. واستناداً إلى تحليل البيانات التجريبية اللاحقة، تشير الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي يتكامل مع الواردات والصادرات عند تقييمه من منظور طويل الأجل. أظهرت نتائج العلاقة السببية لجرانجر أيضاً وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه للناتج المحلي الإجمالي والواردات. وعند النظر إليها بمعزل عن العوامل الأخرى، تشير النتائج إلى أن التجارة مساهم كبير في الاقتصاد السعودي، حيث تتمتع التجارة العابرة للحدود الوطنية بفوائد مباشرة على التنمية الاقتصادية على حساب الجودة البيئية. وفي هذا السياق، يبرز تحرير التجارة كأداة قوية لتعزيز النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يؤثر أيضاً سلباً على الاستدامة من خلال إدخال وتحفيز الممارسات الضارة بالبيئة (Yusuf، 2023).

أحد أهم أهداف الاقتصاد هو تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي لتحسين رفاهية المواطن. ولهذا الغرض، من الأفضل أن يتم تحديد التدابير السياسية الموجهة نحو التصدير في الماضي القريب. تهدف الدراسة الحالية إلى إيجاد الروابط بين الصادرات والنمو الاقتصادي في حالة المملكة العربية السعودية. تستخدم الدراسة اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك والسببية الأكثر كفاءة للعثور على العلاقات الحقيقية بين الصادرات والنمو الاقتصادي. تحاول الدراسة فحص الارتباط الديناميكي للصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ومن خلال تطبيق تقنية السلاسل الزمنية الأكثر شيوعاً للعلاقة طويلة المدى والسببية، تجد الورقة علاقات التكامل المشترك

طويلة المدى في نموذج نمو الصادرات الخاص بنا. علاوة على ذلك، وجدنا تأثيرًا مرتدًا في العلاقات بين نمو الصادرات ونقترح المزيد من ترويج الصادرات لتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (Alkhateeb، 2016). وتعتبر دراسة (Barbary، 2024) من الدراسات القليلة التي حاولت استكشاف العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية. تهدف الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ما بين (1990-2023). توظيف منهجية أندر باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء. كما تعتمد الدراسة على بيانات الصادرات السعودية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قواعد بيانات البنك الدولي. وتشير النتائج إلى وجود تكامل مشترك بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات السعودية في الفترة (1990-2023)، أما بالنسبة للعلاقة السببية بين المتغيرين فقد أظهرت النتائج وجود علاقة سببية بين الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج. اتجاه الصادرات فقط، مما يعني أن الصادرات السعودية تسبب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية، وتوصي الدراسة بإعطاء المزيد من الحوافز لجذب المستثمرين الأجانب في قطاع مختلف بدلاً من قطاع النفط، إلى جانب تحسين الخدمات اللوجستية التي تعتبر حيوية لأي استراتيجية جذب استثماري.

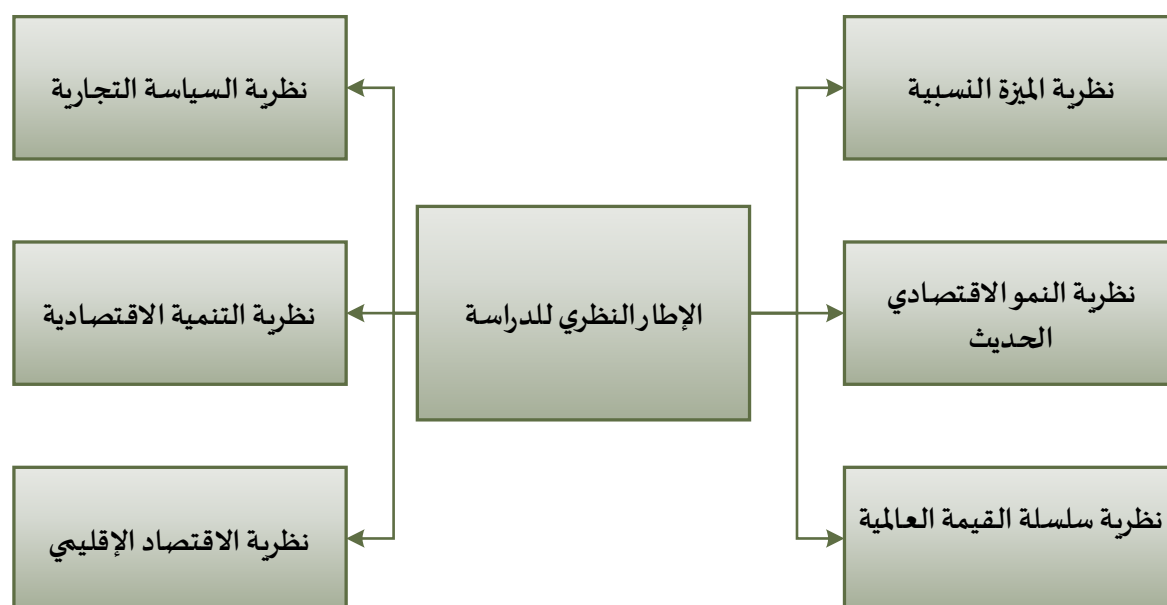
تحاول دراسة (Sarwar، 2020) دراسة التأثيرات النظرية والعملية للصادرات غير النفطية والسياحة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وفي ذلك، استخدم المؤلف البيانات الربع سنوية للمتغيرات المدروسة التي تغطي الفترة من 1980q4-2017q1 واستخدم اختبار ARDL المقيد، وأسلوب يوهانسن للتكامل المشترك، وأسلوب جريجوري هانسن للتكامل المشترك. تشير النتائج التجريبية إلى أن الصادرات غير النفطية والسياحة لهما آثار إيجابية على النمو الاقتصادي. وتشير النتائج إلى أن تعزيز الصادرات غير النفطية قد يكون استراتيجية جيدة للنمو المستدام وكبديل للمنتجات البترولية. علاوة على ذلك، تشير التجارب إلى التكامل المشترك على المدى الطويل بين السياحة والطاقة المتجددة ورأس المال والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وتشير النتائج التفصيلية إلى أنه يمكن الاستفادة من تكوين رأس المال لتعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة والمرافق السياحية، حيث أن السياحة والطاقة المتجددة أمران حاسمان للغاية للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وكملحظة ختامية، ترى الدراسة أنه ينبغي على المملكة العربية السعودية تعزيز الاستثمارات في السياحة والطاقة المتجددة بهدف تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

تقوم دراسة (Akadiri، 2019) بدراسة مساهمة استهلاك الغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الطويلة والحديثة خلال الفترة 1968-2016 في إطار متعدد المتغيرات يتضمن إجمالي التجارة كمتغير إضافي. وباستخدام طريقة الانحدار الذاتي الموزع للتأخر في التكامل المشترك، نجد علاقة توازن تكامل مشترك طويلة المدى بين NGC، وإجمالي التجارة، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع وجود علاقة إيجابية معنوية بين المتغيرات. ومن خلال تطبيق طريقة تودا وياماموتو على اختبار السببية لجرانجر، نجد علاقة سببية أحادية الجانب تمتد من NGC إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ بينما بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتجارة، NGC وإجمالي التجارة، وإجمالي التجارة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدون ردود فعل. ومن خلال نتائجنا التجريبية، نقترح أن سياسة الحفاظ على الغاز الطبيعي من شأنها أن تضر بالطلب على الغاز الطبيعي، وتعوق التجارة الإجمالية، وبالتالي تؤخر الإنتاج المحلي. ومع ذلك، فمن الممكن في المستقبل القريب أن تتمكن حكومة المملكة العربية السعودية من تلبية احتياجات الطاقة وتعزيز التجارة الإجمالية من خلال اعتماد بدائل الطاقة المتجددة للغاز الطبيعي. ومع ذلك، ينبغي تطبيق النتائج التي يتم على أساسها استنتاج آثار السياسة بحذر لأنها قد لا تكون مجدية بما يكفي لتبرير اعتماد خيار سياسة الطاقة غير الجذاب للمملكة العربية السعودية.

تحلل دراسة (Alfalih، 2024) آثار متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية (سعر النفط، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والانفتاح التجاري) على معدل البطالة في المملكة العربية السعودية. اعتمدت الدراسة نموذج ARDL واختبار الحدود لنهج التكامل المشترك وتقنيات الاقتصاد القياسي التشخيصي الأخرى للتحقق من المشكلات المحتملة الناتجة عن استخدام بيانات السلاسل الزمنية، من عام 1991 إلى عام 2019. وأظهرت النتائج أن التغيرات في المتغيرات الأربعة تظهر تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على المدى الطويل - تأثير التشغيل على معدل البطالة. بالإضافة إلى ذلك، اكتشفنا وجود علاقة غير خطية بين البطالة وأسعار النفط. ويكون تأثير أسعار النفط إيجابيا فقط إذا تجاوز 41.2 دولارا للبرميل. ويبدو أن سعر برميل النفط تحت هذه العتبة يؤدي إلى تفاقم وضع سوق العمل في المملكة العربية السعودية. تمثل عائدات صادرات النفط مصدراً رئيسياً للدخل في البلاد. ولسوء الحظ، تخضع أسعار النفط لعوامل خارجة عن سيطرة الدولة (التناقضات في أسعار النفط العالمية). تحتاج البلاد إلى تنوع اقتصادها وخاصة في قطاعات الاقتصاد المعززة للنمو لتوليد فرص العمل والحد من البطالة المعتدلة.

الإطار النظري

تشكل المنطلقات النظرية للدراسة الأساس الفكري والعلمي لفهم وتحليل دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. تتناول هذه المنطلقات النظريات الاقتصادية والسياسات التجارية التي تفسر كيفية تأثير هذه الاستراتيجيات على النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، فضلاً عن العلاقة بين التجارة الدولية والاقتصاد الوطني.



رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة

1. نظرية الميزة النسبية

تعد نظرية الميزة النسبية واحدة من أهم الأسس النظرية التي يمكن من خلالها تحليل وفهم الديناميكيات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالموضوع. هذه النظرية، التي طورها الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو في القرن التاسع عشر، تشكل حجر الزاوية في فهم التجارة الدولية وكيف يمكن للدول أن تستفيد من التكامل الاقتصادي العالمي من خلال التركيز على القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية (Akram, 2024).

تقوم نظرية الميزة النسبية على فكرة بسيطة ولكنها عميقة: حتى لو كانت دولة ما أقل كفاءة من دولة أخرى في إنتاج جميع السلع، فإنها يمكن أن تستفيد من التجارة الدولية من خلال التركيز على إنتاج وتصدير السلع التي تكون فيها أقل كلفة نسبياً، واستيراد السلع التي تكون فيها كلفة الإنتاج أعلى. بمعنى آخر، على الدول أن تخصص مواردها

الإنتاجية في المجالات التي تكون فيها تكاليف الفرصة البديلة أقل، مما يعزز من كفاءتها الاقتصادية ويزيد من رفاهية جميع الدول المشاركة في التجارة.

عند تطبيق نظرية الميزة النسبية على قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية، نجد أن المملكة تتمتع بعدة مزايا نسبية في بعض المجالات الصناعية بفضل مواردها الطبيعية الوفيرة، خاصة النفط والغاز، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلها مركزاً تجارياً حيوياً يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. هذه المزايا تجعل من المنطقي أن تركز السعودية على تطوير الصناعات البتروكيمياوية والصناعات المرتبطة بالطاقة، والتي تستطيع فيها تحقيق إنتاج بكفاءة أعلى وتكلفة أقل مقارنة بدول أخرى.

استراتيجيات الصادرات والواردات تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الميزة النسبية للسعودية. من خلال تشجيع صادرات المنتجات التي تتمتع فيها المملكة بميزة نسبية، يمكن تعزيز نمو قطاع التصنيع وزيادة الإيرادات الوطنية. على سبيل المثال، يمكن للسعودية أن تركز على تصدير المنتجات البتروكيمياوية والمشتقات النفطية التي تنتجها بكفاءة عالية. وفي الوقت نفسه، يمكن للمملكة استيراد السلع التي تكون تكلفة إنتاجها محلياً أعلى، مثل بعض المنتجات

التكنولوجية والآلات الصناعية، مما يتيح لها توفير الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر كفاءة.

تساهم نظرية الميزة النسبية في توجيه السياسات التجارية نحو تبني استراتيجيات مفتوحة تعزز من حرية التجارة بين الدول. في سياق السعودية، يمكن تطبيق هذه النظرية من خلال سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع، وتطوير البنية التحتية لتسهيل حركة التجارة، وتبني اتفاقيات تجارية تعزز من اندماج المملكة في الاقتصاد العالمي. هذه السياسات يمكن أن تساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة تنافسية الصناعات السعودية على المستوى الدولي.

رغم الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تحققها السعودية من خلال تبني استراتيجيات قائمة على نظرية الميزة النسبية، إلا أن هناك بعض التحديات التي يجب مواجهتها. منها ضرورة تطوير القدرات البشرية والتكنولوجية لتحقيق الكفاءة في القطاعات التي تتمتع فيها المملكة بميزة نسبية. كما أن الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية يشكل تحدياً في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية. من هنا، تبرز الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا في قطاع التصنيع (Aljohani, 2024).

2. نظرية النمو الاقتصادي الحديث

تشكل نظرية النمو الاقتصادي الحديث أحد الركائز الأساسية التي تساعد في تحليل وفهم العلاقات الديناميكية بين التجارة الدولية وقطاع التصنيع. تطورت هذه النظرية بشكل كبير خلال النصف الثاني من القرن العشرين بفضل أعمال اقتصاديين بارزين مثل روبرت سولو وبول رومر، وتهدف إلى تفسير محركات النمو الاقتصادي الطويل الأجل والابتكار والتكنولوجيا (Petrakis، 2020).

تركز نظرية النمو الاقتصادي الحديث على العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل. تختلف هذه النظرية عن نظريات النمو التقليدية التي كانت تركز بشكل رئيسي على تراكم رأس المال والعمل كعوامل رئيسية للنمو. بدلاً من ذلك، تركز النظرية الحديثة على الابتكار والتقدم التكنولوجي، والاستثمار في رأس المال البشري، ودور المؤسسات والسياسات الاقتصادية في تعزيز النمو.

وفقاً لهذه النظرية، يُعد الابتكار والتكنولوجيا محركين رئيسيين للنمو الاقتصادي. الابتكار يؤدي إلى تحسينات في العمليات الإنتاجية وتطوير منتجات جديدة، مما يزيد من الكفاءة الإنتاجية ويمكن الشركات والدول من تحقيق ميزة تنافسية في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الاستثمار في التعليم والتدريب في تعزيز رأس المال البشري، مما يرفع من مستوى المهارات والمعرفة بين القوى العاملة ويدعم القدرة على التكيف مع التقنيات الجديدة. عند تطبيق نظرية النمو الاقتصادي الحديث على قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية، يمكن ملاحظة أن المملكة تستثمر بشكل متزايد في الابتكار والتكنولوجيا كمحركين رئيسيين للنمو الاقتصادي. تسعى رؤية السعودية 2030 إلى تحويل الاقتصاد السعودي من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط إلى اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على الابتكار والتكنولوجيا.

استراتيجيات الصادرات والواردات تلعب دوراً حيوياً في تحقيق هذا التحول. من خلال تعزيز الصادرات في القطاعات التي تتمتع فيها السعودية بميزة تنافسية، مثل الصناعات البتروكيمياوية وصناعات الطاقة المتجددة، يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام. علاوة على ذلك، يمكن لاستيراد التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة التقنية أن يعزز من قدرة القطاع التصنيعي على الابتكار وزيادة الإنتاجية.

تعتمد استراتيجيات الصادرات والواردات الفعالة على تهيئة بيئة اقتصادية ملائمة تدعم الابتكار وتوفير الحوافز للشركات للاستثمار في البحث والتطوير. من خلال تشجيع الشركات السعودية على التوسع في الأسواق الدولية، يمكن تحقيق وفورات الحجم والاستفادة من الخبرات العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاستيراد المعدات والآلات المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة أن يعزز من القدرات الإنتاجية للقطاع التصنيعي ويزيد من تنافسيته على المستوى الدولي.

تلعب السياسات التجارية والاستثمارية دوراً مهماً في تيسير حركة التجارة وتدفق الاستثمارات الأجنبية. يمكن لاتفاقيات التجارة الحرة والمبادرات الداعمة للاستثمار أن تجذب الشركات الأجنبية للاستثمار في السعودية، مما يؤدي إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة وتعزيز القدرة الابتكارية للقطاع التصنيعي المحلي. رغم الفرص الكبيرة التي توفرها نظرية النمو الاقتصادي الحديث لقطاع التصنيع في السعودية، إلا أن هناك عدة تحديات يجب مواجهتها لتحقيق الفوائد المرجوة. من أبرز هذه التحديات الحاجة إلى تطوير نظام تعليمي يركز على الابتكار والتكنولوجيا، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم البحث والتطوير، وتوفير بيئة تنظيمية داعمة للشركات الناشئة والمبتكرة.

تبرز فرص هائلة يمكن استغلالها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. من خلال الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، مثل شبكات الإنترنت عالية السرعة والمرافق البحثية المتقدمة، يمكن تعزيز قدرة الشركات على الابتكار والتوسع في الأسواق الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتطوير مناطق صناعية متخصصة ومجمعات تكنولوجية أن يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة التنافسية العالمية للقطاع التصنيعي السعودي (Zhang H., 2022).

3. نظرية سلسلة القيمة العالمية

تعتبر نظرية سلسلة القيمة العالمية (Global Value Chain Theory) أحد الأسس النظرية المحورية التي تساعد في تحليل وفهم الروابط بين التجارة الدولية وقطاع التصنيع. تطورت هذه النظرية لتفسير كيفية تقسيم الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية على المستوى العالمي، وكيف يمكن للدول الاستفادة من هذا التقسيم لتحسين تنافسيتها الاقتصادية وتعزيز نموها الصناعي (Fernandez-Stark, 2019).

تركز نظرية سلسلة القيمة العالمية على عملية تقسيم الإنتاج إلى مراحل مختلفة، يتم توزيعها بين دول متعددة بناءً على المزايا التنافسية لكل دولة في مرحلة معينة من الإنتاج. هذه النظرية تعترف بأن إنتاج السلع والخدمات الحديثة لا يحدث في مكان واحد، بل يتم تقسيمه عبر سلسلة من الأنشطة المتخصصة التي تتم في مواقع جغرافية مختلفة. تشمل هذه الأنشطة البحث والتطوير، التصميم، التصنيع، التسويق، والتوزيع.

تُعد القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإنتاج أساساً لفهم كيفية خلق الثروة والنمو الاقتصادي. يمكن للدول أن تنضم إلى سلاسل القيمة العالمية من خلال التركيز على الأنشطة التي تضيف أكبر قدر من القيمة وتمتع

فيها بميزة تنافسية. على سبيل المثال، قد تركز دولة معينة على التصميم والابتكار، بينما تركز دولة أخرى على التصنيع منخفض التكلفة.

عند تطبيق نظرية سلسلة القيمة العالمية على قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية، يمكن ملاحظة أن المملكة تتمتع بعدة مزايا تمكنها من الانخراط بفعالية في سلاسل القيمة العالمية. بفضل مواردها الطبيعية الغنية، وخاصة النفط والغاز، تستطيع السعودية أن تكون مورداً رئيسياً للمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات. ومع توجه رؤية السعودية 2030 نحو التنوع الاقتصادي، تسعى المملكة أيضاً إلى تعزيز قدراتها في مراحل أخرى من سلسلة القيمة، مثل التصنيع المتقدم، والبحث والتطوير، والخدمات اللوجستية.

تلعب استراتيجيات الصادرات والواردات دوراً حاسماً في تعزيز مشاركة السعودية في سلاسل القيمة العالمية. من خلال تشجيع صادرات المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، يمكن للمملكة زيادة إيراداتها وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. على سبيل المثال، يمكن للسعودية تصدير المنتجات البتروكيمياوية المعالجة بدلاً من المواد الخام فقط، مما يزيد من القيمة المضافة ويعزز من تنافسية القطاع التصنيعي.

يمكن لاستيراد التكنولوجيا والمعدات المتقدمة أن يعزز من القدرات التصنيعية المحلية، مما يمكن الشركات السعودية من تحسين جودة منتجاتها وزيادة كفاءتها. من خلال تكامل الأنشطة الإنتاجية والتجارية عبر الحدود، يمكن للسعودية الاستفادة من الخبرات العالمية والابتكارات التكنولوجية لتعزيز نمو قطاعها التصنيعي. رغم الفرص الكبيرة التي تتيحها نظرية سلسلة القيمة العالمية، إلا أن هناك عدة تحديات يجب مواجهتها لتحقيق الفوائد المرجوة. من أبرز هذه التحديات الحاجة إلى تطوير البنية التحتية اللوجستية لتسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود. كما أن تعزيز القدرات البشرية والتكنولوجية يتطلب استثمارات كبيرة في التعليم والتدريب والبحث والتطوير.

تبرز فرص هائلة يمكن استغلالها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. يمكن للسعودية الاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي لتكون مركزاً إقليمياً للتجارة والتصنيع. كما أن تطوير المناطق الصناعية المتخصصة والمجمعات التكنولوجية يمكن أن يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الابتكار والنمو الصناعي (Klaus، 2024).

4. نظرية السياسة التجارية

تشكل نظرية السياسة التجارية أحد الأسس النظرية الرئيسية التي تساعد في تحليل وفهم السياسات والإجراءات التي تتبناها الحكومات لتنظيم التجارة الدولية وتعزيز النمو الاقتصادي. تتناول هذه النظرية الأساليب المختلفة التي يمكن للحكومات من خلالها التأثير على التجارة الخارجية من خلال الأدوات والسياسات التجارية (RASURE، 2024).

تركز نظرية السياسة التجارية على كيفية تأثير السياسات الحكومية على التجارة الدولية والاقتصاد المحلي. تشمل هذه السياسات التعريفات الجمركية، والحصص، والإعانات، والإجراءات غير الجمركية مثل المعايير البيئية والصحية. تهدف هذه السياسات إلى تحقيق عدة أهداف، منها حماية الصناعات المحلية الناشئة، تعزيز الصادرات، تقليل العجز التجاري، وحماية المستهلكين من المنتجات ذات الجودة المنخفضة.

السياسات الحمائية تهدف إلى حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية عن طريق فرض تعريفات جمركية أو حصص على الواردات، أو تقديم إعانات للمنتجين المحليين. يمكن أن تساعد هذه السياسات في دعم الصناعات الناشئة وتوفير فرص العمل، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى تقليل الكفاءة الاقتصادية وزيادة الأسعار للمستهلكين.

السياسات التجارية الليبرالية تهدف إلى تشجيع التجارة الحرة وتقليل الحواجز التجارية من خلال خفض التعريفات الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية. يمكن أن تعزز هذه السياسات من الكفاءة الاقتصادية والتنافسية، وتوفر للمستهلكين منتجات متنوعة بأسعار منخفضة، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى تعرض الصناعات المحلية لمنافسة شديدة من المنتجات الأجنبية.

عند تطبيق نظرية السياسة التجارية على قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية، نجد أن المملكة تتبنى مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تعزيز هذا القطاع وتعظيم فوائده الاقتصادية. في سياق رؤية السعودية 2030، تسعى الحكومة إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تعزيز قطاع التصنيع وتطويره.

تشمل هذه السياسات تقديم إعانات للصناعات المحلية، وتسهيل الإجراءات الجمركية لتحفيز الصادرات، وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دول أخرى لتعزيز التبادل التجاري. بالإضافة إلى ذلك، تسعى السعودية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصنيع من خلال توفير حوافز ضريبية وإجراءات تنظيمية ميسرة.

تلعب استراتيجيات الصادرات والواردات دوراً حيوياً في تنفيذ السياسة التجارية وتعزيز قطاع التصنيع. من خلال تشجيع الصادرات، يمكن للسعودية زيادة إيراداتها من العملات الأجنبية، وتعزيز نمو قطاع التصنيع، وتحقيق توازن

تجاري إيجابي. على سبيل المثال، يمكن للسعودية التركيز على تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية مثل البتروكيماويات والمنتجات الصناعية المتقدمة.

يمكن لاستيراد المعدات والتكنولوجيا المتقدمة أن يساهم في تحسين القدرات الإنتاجية وزيادة كفاءة القطاع التصنيعي. تسعى السياسات التجارية في هذا السياق إلى تحقيق التوازن بين تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وضمان توفر السلع والخدمات اللازمة لدعم النمو الاقتصادي.

رغم الفوائد المحتملة التي يمكن أن تحققها السياسات التجارية، إلا أن هناك عدة تحديات يجب مواجهتها لتحقيق الفوائد المرجوة. من أبرز هذه التحديات الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الحماية الضرورية للصناعات المحلية وتعزيز التنافسية من خلال الانفتاح على التجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه السعودية تحديات في التفاوض على اتفاقيات تجارية مع دول أخرى وفي ضمان امتثال الصناعات المحلية للمعايير الدولية.

على الجانب الآخر، توفر السياسة التجارية فرصاً هائلة لتعزيز النمو الاقتصادي. يمكن للسعودية استغلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي لتحويلها إلى مركز تجاري إقليمي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. كما أن تطوير البنية التحتية اللوجستية وتحسين مناخ الاستثمار يمكن أن يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز نمو قطاع التصنيع.

توفر نظرية السياسة التجارية إطاراً نظرياً قوياً لفهم وتوجيه استراتيجيات الصادرات والواردات في قطاع التصنيع بالمملكة العربية السعودية. من خلال تبني السياسات التجارية الملائمة، يمكن للمملكة تعزيز تنافسية قطاعها التصنيعي على المستوى الدولي، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وزيادة قدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية. هذا النهج يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية الصناعية، مما يجعل من هذه النظرية أداة مهمة لتحقيق الأهداف الوطنية الطموحة (Hadili، 2021).

5. نظرية التنمية الاقتصادية

تشكل نظرية التنمية الاقتصادية حجر الزاوية لفهم كيفية تأثير السياسات التجارية على النمو الاقتصادي المستدام. تستند هذه النظرية إلى المفهوم الأساسي للتنمية الاقتصادية الذي يركز على تحسين مستوى المعيشة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق التنمية الاجتماعية. لتحقيق ذلك، تتطلب التنمية الاقتصادية استراتيجيات شاملة تدعم التوسع في الإنتاج، وتحسين الكفاءة، وتنويع مصادر الدخل (Christoforidis، 2023).

التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل تحسين مستويات الدخل وجودة الحياة، وزيادة فرص العمل، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الاستثمارات. تستند التنمية الاقتصادية إلى فرضية أساسية أن النمو الاقتصادي ليس هدفًا في حد ذاته، بل وسيلة لتحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات. يتم تحقيق هذا النمو من خلال استراتيجيات تشمل توسيع الأسواق، وزيادة الإنتاجية، وتطوير القدرة التنافسية للصناعات المحلية.

عند النظر إلى دور استراتيجيات الصادرات والواردات في التنمية الاقتصادية، يتضح أن هناك ترابطًا وثيقًا بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي. يمكن استراتيجيات الصادرات أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات وتحسين ميزان المدفوعات. على سبيل المثال، تعزيز القدرة التنافسية للسلع السعودية في الأسواق العالمية يمكن أن يساهم في زيادة الصادرات وتحقيق توازن إيجابي في ميزان التجارة، وهو ما يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني.

من ناحية أخرى، تسهم استراتيجيات الواردات في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال استيراد التكنولوجيا المتقدمة والمعدات التي تسهم في تحسين الإنتاجية المحلية. من خلال استيراد المعرفة التكنولوجية والابتكارات، يمكن للصناعات السعودية أن ترتقي بمستويات إنتاجها وجودتها، مما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية على الصعيدين الإقليمي والدولي. يمكن أن يؤدي هذا إلى تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف، وهو ما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي من خلال زيادة القدرة على التصدير وتحقيق أرباح أعلى.

تتجلى أهمية هذه الاستراتيجيات في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية بشكل خاص في سياق رؤية السعودية 2030. تسعى رؤية السعودية 2030 إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تعزيز القطاع الصناعي، وتحقيق نمو مستدام. في هذا الإطار، تعتبر السياسات التجارية أداة رئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الطموحة. تشجع الحكومة على تطوير صناعة متقدمة من خلال تقديم حوافز للتصدير، وتحسين بيئة الاستثمار، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية.

رغم الفوائد الكبيرة التي يمكن أن يحققها استراتيجيات الصادرات والواردات، هناك تحديات لا بد من مواجهتها. تشمل هذه التحديات الحاجة إلى تحقيق توازن بين حماية الصناعات المحلية وتشجيع الانفتاح على الأسواق العالمية. في بعض الأحيان، يمكن أن تواجه الصناعات المحلية منافسة شديدة من الواردات الرخيصة، مما يتطلب

استراتيجيات حماية فعالة من جهة، واستراتيجيات لتحسين القدرة التنافسية من جهة أخرى. علاوة على ذلك، يتطلب تعزيز التنمية الاقتصادية تحسين البنية التحتية، وتطوير رأس المال البشري، وتعزيز الابتكار التكنولوجي. توفر نظرية التنمية الاقتصادية إطاراً نظرياً متكاملًا لفهم كيفية تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. من خلال تبني سياسات تجارية تدعم التوسع في الأسواق الخارجية، وتحسين الإنتاجية، وتطوير القدرة التنافسية، يمكن للمملكة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة. هذا النهج يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030، ويعزز من قدرة المملكة على تحقيق النمو المستدام وتحسين مستوى المعيشة (Alkhateeb T., 2016).

6. نظرية الاقتصاد الإقليمي

تشكل نظرية الاقتصاد الإقليمي نقطة انطلاق رئيسية لفهم كيفية تأثير السياسات التجارية على التنمية الاقتصادية الإقليمية، وتعزيز النمو الصناعي، وتحقيق التوازن التجاري. تركز هذه النظرية على دراسة كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية في مناطق محددة ضمن إطار اقتصادي أوسع، وتحديد العوامل التي تسهم في تعزيز النمو والتطور الاقتصادي في سياق إقليمي (Cherif, 2022).

تتمحور نظرية الاقتصاد الإقليمي حول دراسة كيفية توزيع النشاط الاقتصادي والموارد بين المناطق المختلفة ضمن بلد معين أو على مستوى عالمي. تتعامل هذه النظرية مع مسألة تحسين توزيع الفوائد الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة في المناطق الإقليمية المختلفة. تشدد نظرية الاقتصاد الإقليمي على أهمية تحقيق التوازن بين المناطق لتقليل الفجوات الاقتصادية والتنموية، وتعزيز التنافسية الإقليمية من خلال استراتيجيات متكاملة.

وفقاً لهذه النظرية، فإن التنمية الإقليمية تتطلب النظر في مجموعة من العوامل التي تشمل التوزيع الجغرافي للموارد، وتنوع الأنشطة الاقتصادية، والبنية التحتية، والقدرات التنافسية المحلية. تعتبر استراتيجيات الصادرات والواردات جزءاً أساسياً من هذه الديناميكية، حيث تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي من خلال تحسين قدرة المناطق على التصدير، وزيادة وصولها إلى الأسواق العالمية، وتحفيز الصناعات المحلية.

تؤثر استراتيجيات الصادرات والواردات بشكل كبير على التنمية الاقتصادية الإقليمية من خلال عدة قنوات. من خلال تعزيز القدرة التنافسية للصادرات، يمكن للمناطق الإقليمية تحقيق فوائد اقتصادية مثل زيادة الإيرادات،

وخلق فرص العمل، وتحفيز النمو الصناعي. على سبيل المثال، قد تساهم زيادة الصادرات في تحسين أداء الشركات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في تلك الشركات وتوسيع الأنشطة الاقتصادية في المنطقة.

من ناحية أخرى، تلعب الواردات دوراً مهماً في تعزيز التنمية الإقليمية من خلال توفير التكنولوجيا المتقدمة، والمعدات، والمواد الخام التي تعزز من قدرة الصناعات المحلية على تحسين الإنتاجية والابتكار. من خلال استيراد هذه الموارد، يمكن للمناطق الإقليمية تحسين جودة منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية، مما يساهم في تعزيز صادراتها وزيادة نموها الاقتصادي.

في سياق المملكة العربية السعودية، يمكن لنظرية الاقتصاد الإقليمي أن توفر رؤى هامة حول كيفية تعزيز النمو الصناعي وتحقيق التنمية الاقتصادية عبر استراتيجيات الصادرات والواردات. تعتبر المملكة، في إطار رؤية 2030، حريصة على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة من خلال دعم الصناعات المحلية وتعزيز التصدير، وخلق فرص عمل جديدة في مختلف المناطق.

يمكن أن تساهم السياسات التجارية في تحقيق التنمية الإقليمية من خلال تحسين القدرات التنافسية للمناطق المختلفة. على سبيل المثال، من خلال دعم الصناعات المحلية في مناطق معينة، يمكن تعزيز قدرتها على تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية، مما يساهم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق وتعزيز التوازن الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم الاستثمارات في تطوير البنية التحتية، مثل الموانئ والطرق، في تسهيل عمليات التصدير والاستيراد، مما يعزز من القدرة التنافسية الإقليمية ويحفز النمو الاقتصادي.

رغم الفوائد المحتملة التي يمكن تحقيقها من خلال استراتيجيات الصادرات والواردات، هناك تحديات يجب مراعاتها. من أبرز هذه التحديات تحقيق التوازن بين دعم الصناعات المحلية وتعزيز الانفتاح على التجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تعزيز التنمية الإقليمية تحسين البنية التحتية وتطوير القدرات التنافسية للمناطق المختلفة، وهو ما يتطلب تنسيقاً فعالاً بين السياسات الحكومية والمبادرات الخاصة.

توفر استراتيجيات التنمية الإقليمية فرصاً هائلة لتحقيق النمو المستدام. من خلال تعزيز قدرة المناطق على التصدير، وتحسين الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية، يمكن تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة. تسعى رؤية

السعودية 2030 إلى تعزيز النمو الإقليمي من خلال دعم الصناعات المحلية، وتحسين بيئة الاستثمار، وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

توفر نظرية الاقتصاد الإقليمي إطارًا نظريًا متكاملًا لفهم كيفية تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. من خلال تبني سياسات تجارية تدعم التوسع في الأسواق العالمية، وتحسين الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية، يمكن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة ومستدامة. يتماشى هذا النهج مع أهداف رؤية السعودية 2030، ويعزز من قدرة المملكة على تحقيق النمو الشامل وتقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق (Almughairy، 2019).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يلعب الفصل الثالث دوراً حيوياً في تقديم إطار عمل منهجي منظم يساهم في تحقيق أهداف البحث بدقة وموضوعية. يمثل هذا الفصل الخطوة الأساسية التي تحدد كيفية جمع البيانات، وتحليلها، وتحديد المجتمع المستهدف، وتوضيح الحدود البشرية والزمانية والمكانية للبحث. يتمحور الهدف الرئيسي لهذا الفصل حول ضمان أن تكون عملية البحث دقيقة، منظمة، وقادرة على تقديم نتائج موثوقة تعكس واقع تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع والتجارة الدولية في المملكة.

في هذا الفصل، سيتم تقديم المنهجية وطرق البحث التي ستعتمدها الدراسة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالموضوع. يعتبر اختيار المنهجية المناسبة أمراً أساسياً لتحقيق نتائج دقيقة وشاملة. المنهجية توضح كيف سيتم تنظيم البحث، بدءاً من تحديد الأدوات والطرق المناسبة لجمع البيانات، وصولاً إلى تحليل هذه البيانات بطرق تضمن تحقيق الأهداف البحثية. ستستعرض الدراسة مختلف الطرق الممكنة مثل الأساليب الكمية والنوعية، مع تقديم مبررات لاختيار المنهجية المناسبة لدراسة تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات.

سيتناول الفصل أيضاً كيفية تصميم أدوات البحث مثل الاستبيانات، والمقابلات، والملاحظة، وطرق جمع البيانات الأخرى. ستتم مناقشة كيفية تصميم الاستبيانات بحيث تكون شاملة ومناسبة لجمع المعلومات المطلوبة، وكيفية إجراء المقابلات بفعالية للحصول على رؤى معمقة حول الموضوع. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم شرح حول كيفية اختيار العينة وتحديد الأساليب المناسبة لجمع البيانات، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى ضمان دقة المعلومات وموثوقيتها.

جانب آخر حاسم في هذا الفصل هو تحديد مجتمع البحث. يعتبر مجتمع البحث هو المجموعة التي ستتم دراسة أفرادها أو الكيانات الخاصة بها، وهي ضرورية لضمان أن تكون الدراسة ممثلة للواقع. سيتم تقديم شرح مفصل حول كيفية تحديد مجتمع البحث ومعايير الاختيار المستخدمة. يشمل ذلك توضيح كيفية اختيار المشاركين في الدراسة، والأسباب وراء اختيارهم، والتحديات التي قد تواجهها الدراسة أثناء عملية جمع البيانات. سيوفر هذا الجزء من الفصل فهماً حول كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بتمثيل العينة وضمان أن تكون النتائج تعكس بدقة الوضع القائم في القطاع المعني.

أما بالنسبة لحدود البحث، فسيتم تناول هذا الجزء بتفصيل لتوضيح نطاق الدراسة بشكل دقيق. ستشمل حدود البحث ثلاثة جوانب رئيسية: الحدود البشرية، الزمانية، والمكانية. تحديد الحدود البشرية يتضمن شرح الفئات المستهدفة في الدراسة مثل العاملين في قطاع التصنيع، ومديري الشركات، وصناع السياسات. هذا يساهم في فهم التركيبة البشرية التي يتم إجراء البحث عليها وكيفية اختيار هذه الفئات.

الحدود الزمانية ستتعلم بالإطار الزمني الذي يتم فيه إجراء البحث وجمع البيانات. سيوضح هذا الجزء من الفصل لماذا تم اختيار فترة زمنية معينة، وكيف أن هذه الفترة تعكس الظروف الحالية للتجارة الدولية واستراتيجيات الصادرات والواردات. سيساعد هذا التوضيح في ضمان أن تكون النتائج ذات صلة بالوضع الراهن وتساهم في تقديم رؤى دقيقة حول تأثير السياسات التجارية في الوقت المحدد.

أما الحدود المكانية، فستتضمن تحديد المواقع الجغرافية التي تشملها الدراسة، سواء كانت مناطق معينة داخل المملكة العربية السعودية أو مناطق محددة ذات أهمية خاصة. تحديد هذه الحدود المكانية يساهم في فهم نطاق الدراسة وكيفية تطبيق النتائج على السياق الجغرافي الذي يتم دراسته.

يقدم الفصل الثالث من الدراسة إطاراً منهجياً متكاملاً يحدد كيفية إجراء البحث وضمان جودته. من خلال تقديم تفاصيل حول المنهجية وطرق البحث، تحديد مجتمع البحث، وتوضيح الحدود البشرية، الزمانية، والمكانية، يضمن هذا الفصل أن تكون الدراسة منظمة ومنهجية، مما يعزز من قدرة البحث على تقديم نتائج دقيقة وموثوقة. هذا الإطار يمكن الباحثين والقارئ من فهم كيفية تحقيق أهداف الدراسة وتفسير النتائج بطريقة فعالة، مما يساهم في تحقيق أهداف البحث وتحقيق رؤى دقيقة حول دور استراتيجيات الصادرات والواردات في قطاع التصنيع والتجارة الدولية في المملكة العربية السعودية.

المنهجية وطرق البحث

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الكمية لتحليل دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. تتضمن المنهجية الكمية جمع البيانات الكمية وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية لتقديم نتائج موثوقة وقابلة للتعميم. تتيح هذه المنهجية فهمًا دقيقًا للتأثيرات المختلفة وتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات. وفيما يلي تفصيل للمنهجية وطرق البحث المستخدمة:

1. تصميم البحث

يعتمد تصميم البحث على منهجية وصفية تحليلية تهدف إلى وصف الوضع الحالي لقطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية وتحليل تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات عليه. يتضمن التصميم الوصفي تحليل البيانات الكمية المتعلقة بالصادرات والواردات والإنتاج الصناعي، بينما يتضمن الجزء التحليلي استخدام الأساليب الإحصائية لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقات بين المتغيرات.

2. جمع البيانات

- مصادر البيانات الأولية:

سيتم جمع البيانات الأولية من خلال استطلاعات الرأي والاستبيانات الموجهة إلى الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية. ستضمن الاستبيانات أسئلة متعلقة بتأثير سياسات الصادرات والواردات على الإنتاج والجودة والتكاليف والتحديات التي تواجهها الشركات. كما سيتم إجراء مقابلات مع مسؤولين حكوميين وخبراء اقتصاديين للحصول على رؤى متعمقة حول السياسات الحالية وأثارها.

- مصادر البيانات الثانوية:

سيتم جمع البيانات الثانوية من تقارير المؤسسات الحكومية مثل وزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للإحصاء، ومنظمات التجارة الدولية. ستضمن هذه البيانات معلومات حول حجم الصادرات والواردات، والقيمة الاقتصادية للقطاعات الصناعية المختلفة، والاتفاقيات التجارية، والسياسات الحكومية المتعلقة بالتجارة.

3. أدوات البحث

- الاستبيانات:

تم تصميم استبيانات شاملة تحتوي على أسئلة مغلقة ومفتوحة للحصول على بيانات كمية ونوعية حول تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع. سيتم توزيع الاستبيانات على عينة عشوائية من الشركات الصناعية في مختلف القطاعات.

- المقابلات:

ستتم مقابلات مع مسؤولين حكوميين وخبراء في مجال التجارة والاقتصاد للحصول على رؤى نوعية مكمل للبيانات الكمية. ستساعد هذه المقابلات في فهم السياسات والإجراءات الحالية وتأثيرها على قطاع التصنيع.

4. تحليل البيانات

- التحليل الوصفي:

سيتم استخدام التحليل الوصفي لتقديم صورة واضحة عن البيانات المجمعة، وذلك من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية لتوضيح حجم الصادرات والواردات، والنمو في قطاع التصنيع، وتوزيع الصناعات المختلفة. سيساعد التحليل الوصفي في فهم الاتجاهات العامة والعلاقات الأولية بين المتغيرات.

- التحليل الإحصائي:

سيتم استخدام التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات. سيتم استخدام تقنيات التحليل الإحصائي المتقدمة مثل الانحدار الخطي المتعدد، وتحليل التباين (ANOVA)، واختبارات T للتحقق من الفرضيات الفرعية. سيساعد هذا التحليل في تحديد مدى تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على الأداء الصناعي والتجارة الدولية.

5. اختيار العينة

ستتم عملية اختيار العينة بشكل عشوائي لضمان تمثيل جميع القطاعات الصناعية في المملكة العربية السعودية. سيتم تحديد حجم العينة بناءً على المعايير الإحصائية لضمان الحصول على نتائج موثوقة ودقيقة. سيتراوح حجم العينة بين 200 و300 شركة لضمان التنوع والشمولية.

6. الإجراءات التنفيذية

- جمع البيانات:

سيتم توزيع الاستبيانات عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية لبعض الشركات للحصول على استجابات مباشرة. ستم متابعة المشاركين للتأكد من استكمال الاستبيانات في الوقت المحدد.

- تحليل البيانات:

سيتم استخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS لتحليل البيانات. سيتم تنظيف البيانات والتحقق من دقتها قبل إجراء التحليلات الإحصائية.

- التحقق من الفرضيات:

سيتم اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتأكد من وجود دلالات إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. سيساعد هذا في تحديد تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع والتجارة الدولية بشكل دقيق.

7. تفسير النتائج وتقديم التوصيات

بعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات، سيتم تفسير النتائج في ضوء الأطر النظرية والمفاهيم الاقتصادية. سيساعد هذا التفسير في تقديم توصيات عملية لصانعي القرار حول كيفية تحسين سياسات الصادرات والواردات لتعزيز قطاع التصنيع وزيادة القدرة التنافسية في التجارة الدولية.

مجتمع البحث

يعد تحديد مجتمع البحث من أهم الخطوات التي تضمن دقة وموثوقية نتائج البحث. يمثل مجتمع البحث الأفراد أو الكيانات التي يتم دراسة تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات عليها، وهو العنصر الأساسي الذي سيعكس نتائج البحث ويساهم في تحقيق أهدافه. يشمل هذا المجتمع مجموعة متنوعة من الفئات، تتراوح بين الشركات الصناعية الكبرى والمتوسطة إلى الجهات الحكومية والخبراء الاقتصاديين، كل منها يلعب دوراً مهماً في تشكيل وتحليل الاستراتيجيات التجارية.

تبدأ عملية تحديد مجتمع البحث بفهم شامل للقطاعات الرئيسية التي يتعين دراستها. في سياق هذه الدراسة، يمكن أن يتضمن مجتمع البحث الشركات التي تزاوّل الأنشطة الصناعية ولها دور مباشر في التصدير والاستيراد. هذه الشركات تمثل المحور المركزي للبحث لأنها تنفذ استراتيجيات الصادرات والواردات التي يتم دراستها. إلى جانب

الشركات، تشمل الجهات الحكومية المعنية بوضع السياسات التجارية والتشريعات التي تؤثر على هذه الاستراتيجيات. هؤلاء المسؤولون يلعبون دوراً حاسماً في تشكيل البيئة التي تعمل فيها الشركات، ويقدمون رؤى حول كيفية تأثير السياسات الحالية على القطاع الصناعي والتجارة الدولية.

يعتبر الخبراء الاقتصاديون جزءاً أساسياً من مجتمع البحث، حيث يساهمون في تقديم تحليلات ورؤى متعمقة حول الاتجاهات الاقتصادية والتجارية. هؤلاء الخبراء يمتلكون خلفيات معرفية واسعة حول تأثير الاستراتيجيات التجارية على النمو الاقتصادي والتنافسية الدولية، مما يضيف قيمة تحليلية للدراسة. علاوة على ذلك، يمكن أن تشمل الدراسة الاستشاريين والمستشارين التجاريين الذين يقدمون نصائح استراتيجية للشركات بشأن التوسع في الأسواق الدولية وتطوير استراتيجيات التصدير والاستيراد.

تحديد مجتمع البحث بدقة يتطلب وضع معايير واضحة لاختيار الأفراد أو الكيانات التي سيتم دراستها. من الضروري أن تكون هذه المعايير شاملة لضمان أن يتم تمثيل جميع الأطراف ذات الصلة بطريقة عادلة. تشمل المعايير التي يجب أخذها في الاعتبار نوعية الكيانات المشاركة، مثل الشركات الكبرى، المتوسطة، والصغيرة، وكذلك فئات المسؤولين الحكوميين والخبراء الاقتصاديين. يتعين أيضاً مراعاة التنوع الجغرافي لضمان تمثيل جميع المناطق الاقتصادية المهمة في المملكة العربية السعودية. على سبيل المثال، يجب دراسة الشركات في المناطق الكبرى مثل الرياض وجدة والدمام لضمان شمولية النتائج.

من التحديات التي قد تواجهها الدراسة أثناء تحديد مجتمع البحث هو ضمان تمثيل كافة الفئات المعنية بشكل عادل وموثوق. يتطلب ذلك التعامل مع مسائل تتعلق بالوصول إلى المعلومات من الشركات أو الأفراد، وضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية بفعالية. يمكن أن تسهم معايير اختيار واضحة في تقليل هذه التحديات وتحقيق نتائج دقيقة. أهمية تحديد مجتمع البحث تكمن في كونه أساساً لتحقيق أهداف الدراسة بدقة وموضوعية. النتائج التي يتم الحصول عليها تعتمد بشكل كبير على دقة تمثيل هذا المجتمع. من خلال دراسة الفئات ذات الصلة، يمكن أن تقدم الدراسة رؤى قيمة حول تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع والتجارة الدولية. هذه المعلومات تكون أساساً لتطوير سياسات تجارية فعالة، تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

يمثل مجتمع البحث عنصراً جوهرياً في دراسة "دور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية". من خلال تحديد المجتمع بدقة وتطبيق معايير اختيار مناسبة،

تضمن الدراسة تقديم نتائج موثوقة وشاملة تعكس الواقع الفعلي في القطاع. هذا يساعد في تحقيق أهداف البحث ويعزز من قدرة الدراسة على تقديم توصيات فعالة وقابلة للتنفيذ لتحسين استراتيجيات الصادرات والواردات وتعزيز التجارة الدولية.

• حدود البحث

توضح حدود الدراسة المتمثلة في الجوانب البشرية، الزمانية، والمكانية لدور استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع وتأثيرها على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية، وهي كما يلي:

• الحدود البشرية

- يتمثل العامل البشري في الدراسة في العينة المستهدفة من الأفراد المشاركين، والذين يشملون:
 - المديرين التنفيذيين والمسؤولين في الشركات الصناعية؛ يتم استطلاع آرائهم ومشاهداتهم حول تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على أداء قطاع التصنيع وكفاءته في السوق العالمية.
 - الخبراء الاقتصاديين والمستشارين الاستراتيجيين يقدمون رؤى متخصصة حول السياسات التجارية والآثار المترتبة على التجارة الدولية والصناعات المحلية.
 - المسؤولين الحكوميين يقدمون معلومات حول السياسات الحكومية المتعلقة بالتجارة الدولية والدعم لقطاع التصنيع، بما في ذلك التحفيزات والقوانين التجارية.

• الحدود الزمانية

يركز البحث على السياق الحالي (2024) للمملكة العربية السعودية، والتحوللات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على قطاع التصنيع والتجارة الدولية.

• الحدود المكانية

- تركز الحدود المكانية على النطاق الجغرافي للدراسة، ويتضمن ذلك:
 - تتمركز الدراسة حول السياق السعودي، وتأثير سياسات الصادرات والواردات على الصناعات المحلية والتجارة الدولية بهذا البلد.

- الحدود الموضوعية

- يتم اختيار قطاعات صناعية محددة ضمن المملكة العربية السعودية لتحليل تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات عليها، مما يساهم في تقييم الفروق بين القطاعات وتوجيه السياسات بشكل أكثر دقة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يشكل الفصل الرابع نقطة محورية تكتمل فيها عملية البحث بتقديم نتائج واضحة مبنية على تحليل البيانات المستخلصة، واستعراض النتائج التي تم التوصل إليها، وصياغة التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين السياسات والإستراتيجيات ذات الصلة. يعد هذا الفصل أساسيًا لأنه يربط بين جمع البيانات وتحليلها، ويقدم استنتاجات عملية تستند إلى المعلومات التي تم جمعها، مما يعزز من قدرة الدراسة على تقديم رؤى قابلة للتنفيذ.

تحليل البيانات هو المرحلة التي يتم فيها فحص المعلومات التي تم جمعها خلال عملية البحث وتفسيرها لتحديد الأنماط والاتجاهات الرئيسية. تعتبر هذه المرحلة جوهرية لأنها تحول البيانات الخام إلى معلومات قيمة يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات مستنيرة. في هذا الفصل، سيتم عرض كيفية تحليل البيانات بطريقة منهجية لضمان أن تكون النتائج دقيقة وموثوقة. يتضمن ذلك استخدام أدوات وتقنيات تحليلية مختلفة لمعالجة المعلومات، مثل الإحصائيات الوصفية والتحليل المتقدم، لضمان تقديم صورة شاملة حول تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع.

تتطلب عملية تحليل البيانات فهماً عميقاً للأدوات والأساليب المستخدمة، وتحديد كيفية تفسير النتائج بشكل يعكس الواقع بدقة. من خلال تقديم شرح مفصل لأساليب التحليل المستخدمة، يتم ضمان أن يكون القارئ قادرًا على فهم كيف تم التوصل إلى النتائج، وأهمية هذه النتائج في سياق الدراسة. كما يساعد تحليل البيانات في تحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة، مما يساهم في تقديم رؤى واضحة حول كيف تؤثر استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع والتجارة الدولية في المملكة.

بعد تحليل البيانات، يتم تقديم النتائج التي تلخص ما توصلت إليه الدراسة. تعد هذه المرحلة حاسمة لأنها تقدم الأدلة والحقائق التي تدعم الاستنتاجات والتوصيات التي سيتم عرضها لاحقًا. في هذا الجزء من الفصل، سيتم عرض النتائج بطريقة منظمة وموضحة، مما يعزز من فهم القارئ لكيفية تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع.

تتضمن نتائج الدراسة معلومات حول كيفية تأثير السياسات التجارية على النمو الصناعي، التنافسية الإقليمية، والتجارة الدولية. يتم تقديم النتائج بشكل يعكس دقة التحليل ويدعم التفسيرات التي تم تقديمها. من خلال عرض

النتائج بشكل مفصل، يتمكن القارئ من رؤية كيف ترتبط البيانات بالأهداف البحثية، وما هي الدروس المستفادة من هذه النتائج.

استنادًا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، يقوم الفصل الرابع بصياغة التوصيات التي تستند إلى التحليل والنتائج. تعتبر هذه التوصيات خطوة مهمة لأنها تقدم مقترحات عملية يمكن أن تساعد في تحسين استراتيجيات الصادرات والواردات، وتعزيز قطاع التصنيع، وتحقيق تأثير إيجابي على التجارة الدولية. تهدف التوصيات إلى تقديم إرشادات واضحة للسياسات وصناع القرار بناءً على الأدلة والنتائج التي تم الحصول عليها.

تتضمن التوصيات في هذا الفصل اقتراحات حول كيفية تحسين السياسات التجارية، تعزيز التنافسية الإقليمية، وتطوير استراتيجيات تصدير واستيراد فعالة. كما قد تتناول التوصيات تحسينات في البنية التحتية، سياسات الدعم الحكومي، واستراتيجيات التوسع في الأسواق الدولية. من خلال تقديم توصيات مستندة إلى بيانات قوية، يتم تمكين صناع القرار والجهات المعنية من اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الأداء التجاري والصناعي.

يعد الفصل الرابع بمثابة حلقة وصل بين البيانات التي تم جمعها والأثر الذي يمكن أن يحدثه البحث. من خلال تحليل البيانات، تقديم النتائج، وصياغة التوصيات، يتم تقديم إطار شامل يسمح بفهم تأثير استراتيجيات الصادرات والواردات على قطاع التصنيع والتجارة الدولية. هذا الفصل يعزز من قيمة الدراسة من خلال تقديم معلومات عملية وموثوقة يمكن استخدامها لتحسين السياسات واستراتيجيات العمل.

يساهم هذا الفصل في توفير رؤية قيمة حول كيفية تحسين استراتيجيات الصادرات والواردات من خلال تقديم تحليل مفصل للبيانات، عرض النتائج بدقة، وتقديم توصيات عملية. يساهم هذا الفصل في تحقيق أهداف البحث وتقديم معلومات قابلة للتنفيذ، مما يعزز من قدرة الدراسة على تقديم إسهامات فعالة في تحسين قطاع التصنيع وتأثيره على التجارة الدولية في المملكة العربية السعودية.

تحليل البيانات

• جمع وحصر البيانات

لقد تم الاستعانة بالعديد من الدراسات السابقة من اجل انشاء الاستبانة وتوزيعه على أصحاب المصالح. لقد تم الحصول على 162 من الردود من المستجيبين في التجربة. سيتم الاستعانة ببرنامج SPSS من اجل التحليل والتوصل الى النتائج.

• أهمية الوصف الإحصائي للبيانات

غالبا ما يشتمل الوصف الإحصائي للبيانات على مقاييس الاتجاه المركزي (المتوسط والوسيط والوضع)، والتشتت (المدى، والانحراف المعياري)، وشكل التوزيع (التواء، والتفرطح). تلخص الإحصائيات الوصفية الخصائص الأساسية لمجموعة البيانات وتساعد في فهم أنماطها واتجاهاتها الواسعة. وصف البيانات الإحصائية هو عملية تلخيص وتفسير ميزات جمع البيانات باستخدام القياسات الرقمية (Cooksey, 2020).

فيما يلي بعض الأوصاف الإحصائية المتكررة:

- المتوسط هو متوسط قيمة جميع نقاط البيانات في المجموعة.
- عندما يتم فرز البيانات بترتيب تصاعدي، فإن الوسيط هو القيمة التي تقسم النصفين العلوي والسفلي.
- الوضع: قيمة تحدث غالبًا في مجموعة بيانات.
- يقيس التباين مدى انتشار أو تشتت نقاط البيانات حول متوسطها.
- الانحراف المعياري: يمثل الجذر التربيعي للتباين متوسط انحراف نقاط البيانات عن المتوسط.
- النطاق هو الفرق بين القيم القصوى والدنيا لمجموعة البيانات، مما يشير إلى التشتت.
- النسب المئوية هي القيم التي تقسم مجموعة البيانات إلى 100 جزء متساوٍ، مما يساعد على فهم التشتت.
- يشير الانحراف إلى التوزيع غير المتناسب للبيانات.
- يشير التفرطح إلى ما إذا كان توزيع البيانات مسطحًا أم في قمته.

باستخدام هذه المقاييس الإحصائية، يمكن للمرء الحصول على رؤية قيمة حول خصائص البيانات واتجاهاتها وتوزيعها، مما يسمح باتخاذ قرارات أكثر استنارة ومعرفة أكثر عمقًا بمجموعة البيانات.

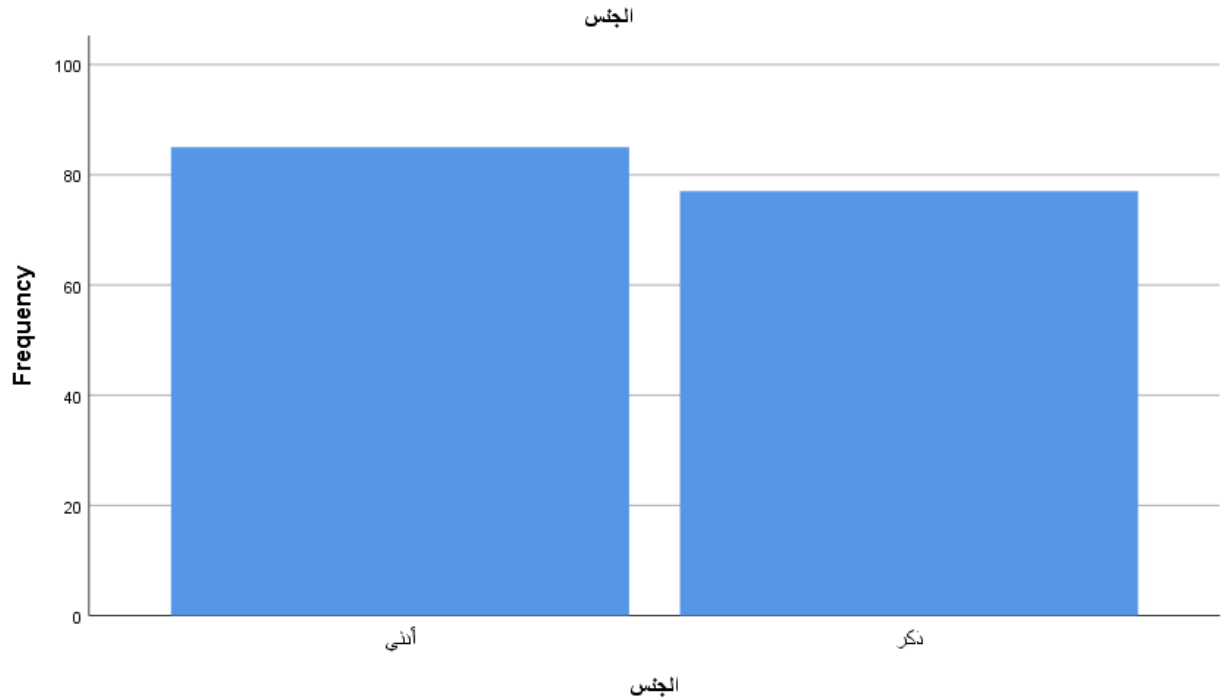
النتائج

• الجنس

اتضح من نتائج الدراسة أن نسبة الإناث سادت على نسبة الذكور، حيث مثلت الإناث 52.5% من إجمالي المشاركين في التجربة، مما يدل على تحولات ملحوظة في البنية السكانية للمشاركين في مجال التصنيع والتجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. هذه النتيجة تعكس التقدم الذي أحرزته النساء في الوصول إلى أدوار مؤثرة في قطاع الصناعات والأنشطة الاقتصادية التي كانت في الماضي هيمنة الذكور، وتؤكد على زيادة المشاركة النسائية في المجالات الاقتصادية التي كانت تقتصر تقليدياً على الرجال. يعكس هذا التغير اتجاهًا اجتماعيًا واقتصاديًا يعزز من تفعيل دور المرأة في المساهمة الفعالة في القطاع الصناعي والتجاري، وهو ما يتماشى مع السياسات الحالية التي تسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية. كما أن هذا التوازن بين الجنسين يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الأداء العام للقطاع الصناعي، إذ يُظهر أهمية التنوع في الفرق العاملة ويؤكد على أن النساء يمكن أن يقدمن إسهامات متميزة في تصميم وتطوير استراتيجيات الصادرات والواردات التي تؤثر بشكل مباشر على التجارة الدولية. بالتالي، فإن زيادة نسبة النساء بين المشاركين تعكس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المملكة وتبرز الحاجة إلى استمرار دعم وتعزيز مشاركة المرأة في قطاع التصنيع والتجارة لتلبية احتياجات السوق والمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية.

الجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أنثى	85	52.5	52.5	52.5
	ذكر	77	47.5	47.5	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 1: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين بالتجربة.



رسم توضيحي 2: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين بالتجربة

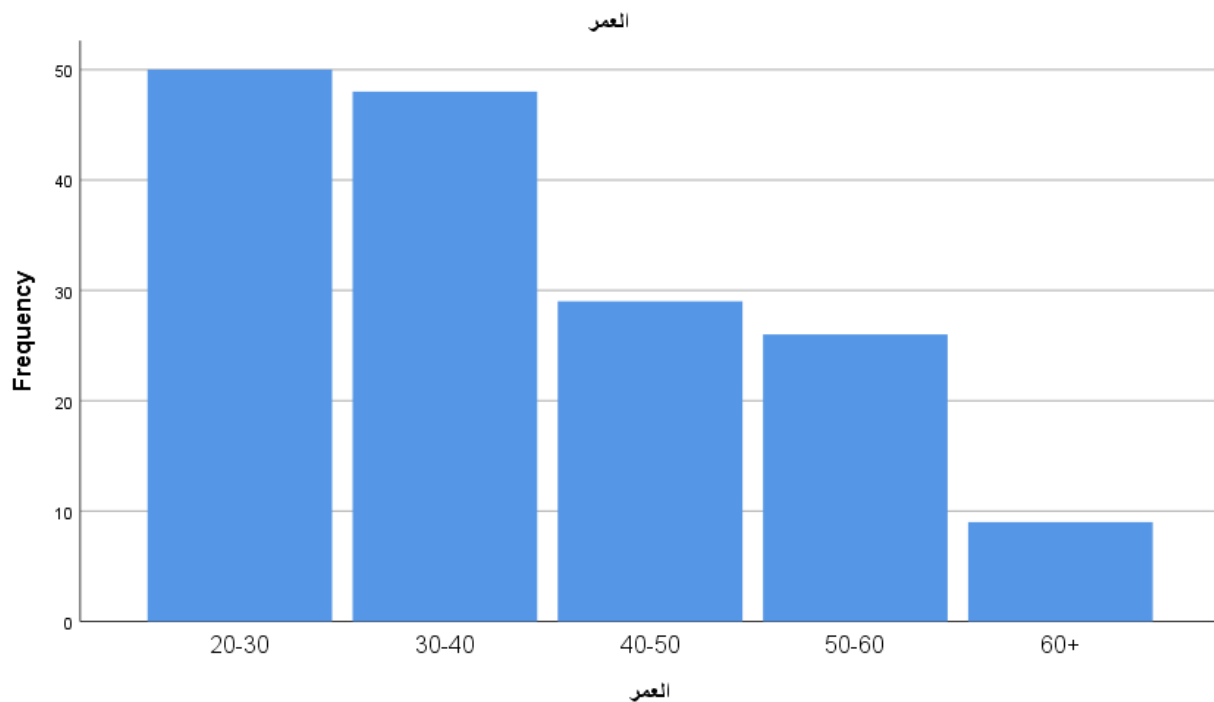
• العمر

اتضح من نتائج الدراسة أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً بين المشاركين في التجربة كانت تلك التي تتراوح أعمارهم بين 20 و30 عامًا، حيث مثلت هذه الفئة 30.9% من إجمالي المشاركين، مما يدل على أن الأفراد في هذه المرحلة العمرية هم الأكثر إسهامًا وتفاعلاً في مجالات الصادرات والواردات وتأثيراتها على قطاع التصنيع والتجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. تعكس هذه النتيجة تزايد اهتمام الشباب في هذه الفئة العمرية بالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية الحديثة، وهو ما يعكس تطوراً ملحوظاً في الديناميات الاقتصادية، حيث أصبحت الشركات والمؤسسات تركز بشكل متزايد على إدماج وتطوير القدرات الشابة في استراتيجياتها التصديرية والاستيرادية. يشير هذا الاتجاه إلى أن الأفراد في هذه المرحلة العمرية، الذين غالباً ما يكونون في بداية مسيرتهم المهنية أو في مراحلهم المبكرة من الحياة المهنية، يتسمون بالقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق العالمية ويتحلون بحماس وابتكار يسهمان في دفع نمو قطاع التصنيع والتجارة الدولية. كما يمكن أن يكون لذلك تأثير كبير على كيفية تطوير استراتيجيات الصادرات والواردات، حيث يتمتع هؤلاء الأفراد بقدرة على تبني التكنولوجيا الحديثة وتطبيق استراتيجيات تجارية جديدة تواكب الاتجاهات العالمية. إن وجود نسبة عالية من المشاركين في هذه الفئة العمرية يدل أيضاً على أهمية الاستثمار

في تدريب وتعليم الشباب في مجال التجارة الدولية والصناعة، حيث يمكنهم المساهمة بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والتوسع في الأسواق العالمية، مما يعزز من قدرة المملكة على المنافسة في الساحة الدولية.

العمر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30	50	30.9	30.9	30.9
	30-40	48	29.6	29.6	60.5
	40-50	29	17.9	17.9	78.4
	50-60	26	16.0	16.0	94.4
	60+	9	5.6	5.6	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 2: الوصف الإحصائي لعمر المشاركين بالتجربة.



رسم توضيحي 3: الوصف الإحصائي لعمر المشاركين بالتجربة

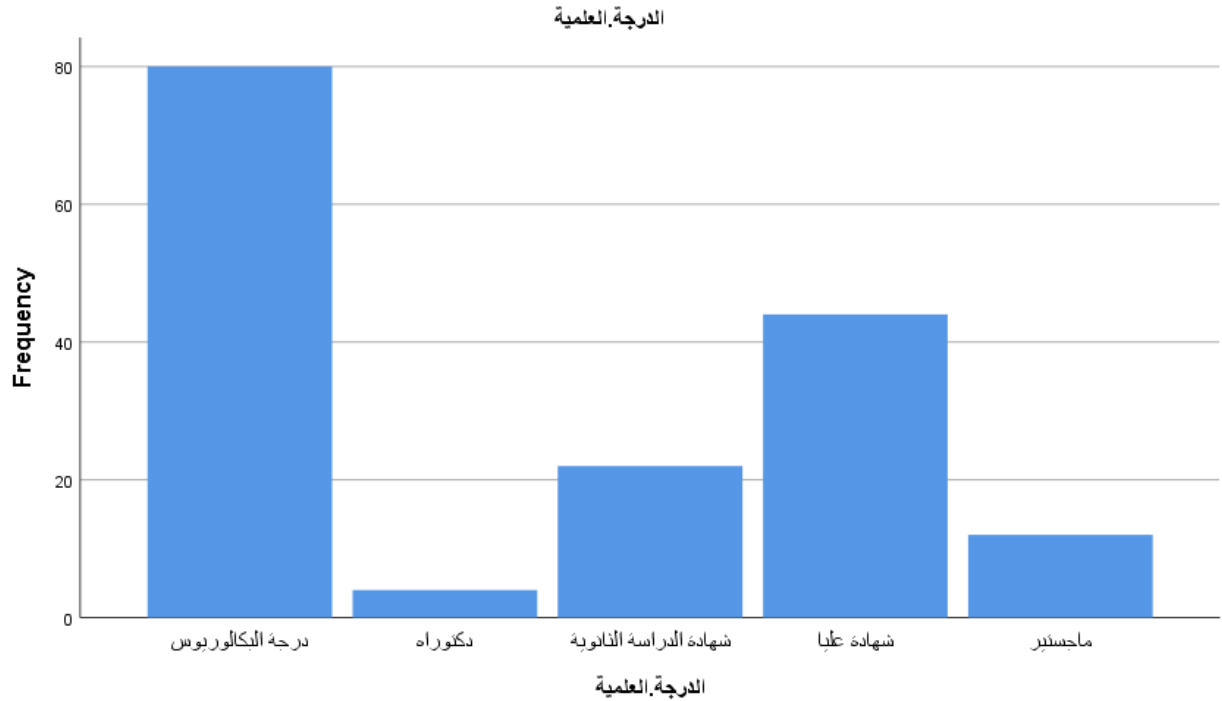
• الدرجة العلمية

اتضح من نتائج الدراسة أن الحاصلين على درجة البكالوريوس كانوا الأكثر مشاركة في التجربة مقارنةً بالدرجات العلمية الأخرى، حيث مثلت هذه الفئة 49.4% من إجمالي المشاركين، مما يدل على أن درجة البكالوريوس تعد المستوى الأكاديمي الأكثر شيوعاً بين الأفراد المشاركين في الأنشطة المتعلقة باستراتيجيات الصادرات والواردات وتأثيرها على قطاع التصنيع والتجارة الدولية في المملكة العربية السعودية. هذه النتيجة تشير إلى أن الأفراد الحاصلين

على درجة البكالوريوس يتمتعون بقدرات أكاديمية ومعرفية متوافقة مع متطلبات سوق العمل في هذا المجال، ويعكس ذلك تزايد أهمية التعليم الجامعي في تأهيل الأفراد للمشاركة الفعالة في استراتيجيات التجارة الدولية. بوجود هذه النسبة العالية من حاملي درجة البكالوريوس، يمكن استنتاج أن هذه الفئة تتمتع بفهم أساسي قوي للمواضيع المتعلقة بالتجارة الدولية والاقتصاد، مما يجعلهم مرشحين رئيسيين للمساهمة في تطوير وتحليل استراتيجيات الصادرات والواردات. كما قد يدل ذلك أيضاً على أن المؤسسات والشركات في قطاع التصنيع والتجارة الدولية تفضل التعامل مع الأفراد الحاصلين على درجة البكالوريوس نظراً لما توفره من معرفة نظرية وتطبيقية ذات صلة بالمجال. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الوجود الواسع للحاصلين على درجة البكالوريوس يشير إلى أهمية الاستثمار في التعليم العالي كوسيلة لتعزيز قدرات القوى العاملة في قطاع التصنيع، مما يعزز من قدرة المملكة على تحسين استراتيجياتها التجارية وتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. هذا التوزيع يعكس أيضاً الدور الحيوي للتعليم الجامعي في تجهيز الأفراد بالمهارات اللازمة للتعامل مع التحديات والفرص التي تطرأ في سوق التجارة العالمية، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتجارية للمملكة.

الدرجة العلمية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	درجة البكالوريوس	80	49.4	49.4	49.4
	دكتوراه	4	2.5	2.5	51.9
	شهادة الدراسة الثانوية	22	13.6	13.6	65.4
	شهادة عليا	44	27.2	27.2	92.6
	ماجستير	12	7.4	7.4	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 3: الوصف الإحصائي للدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة.



رسم توضيحي 4: الوصف الإحصائي للدرجة العلمية لدى المشاركين بالتجربة

• استراتيجيات الصادرات تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي لقطاع التصنيع في المملكة العربية

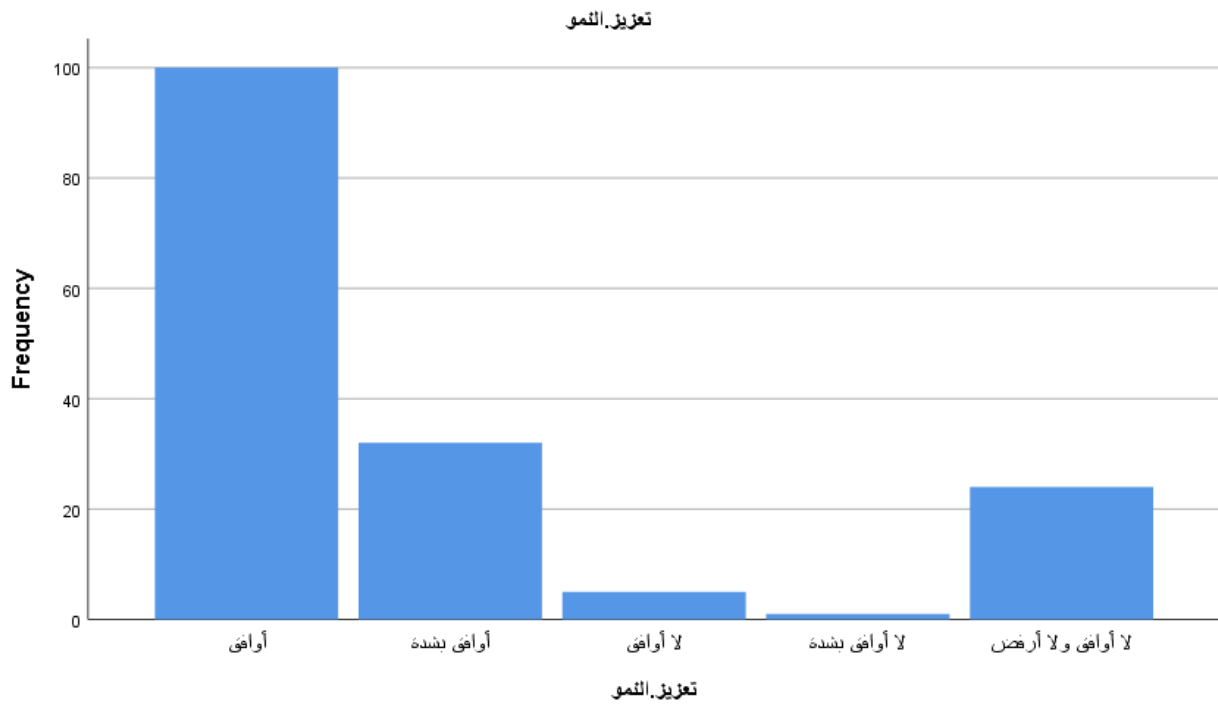
السعودية؟

اتضح من نتائج الدراسة أن استراتيجيات الصادرات تلعب دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي لقطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية، حيث مثلت نسبة الموافقة على هذا الدور 61.7% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على أن الغالبية العظمى من المشاركين تعتبر أن هذه الاستراتيجيات تسهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي. تعكس هذه النسبة المرتفعة إدراكاً واسع النطاق لأهمية الاستراتيجيات التصديرية في تحسين أداء قطاع التصنيع، إذ يعتبر المشاركون أن توسيع أسواق الصادرات يفتح أبواباً جديدة لفرص النمو وزيادة الإيرادات، مما يسهم في تعزيز القوة الاقتصادية للقطاع. إن التأكيد على فعالية استراتيجيات الصادرات في دعم النمو الاقتصادي يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تطوير قطاع التصنيع وجعله أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي المستدام. المشاركون في الدراسة يعتقدون أن تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية يعزز من قدرة الشركات على زيادة حجم صادراتها، مما يؤدي إلى تحسين الاقتصاد الكلي من خلال زيادة الدخل القومي وتوفير فرص عمل جديدة. كما يشير هذا التوجه إلى أن السياسات والإجراءات التي تدعم الصادرات يمكن أن تسهم في تحقيق تكامل أفضل بين القطاع الصناعي والأسواق الدولية، مما يعزز من استدامة النمو

الاقتصادي ويعزز من قدرة المملكة على المنافسة عالميًا. إن هذه النتيجة توضح أيضًا أهمية التركيز على تطوير استراتيجيات تصديرية فعالة تدعم قطاع التصنيع، وهو ما يعكس التزام الشركات والمؤسسات بإيجاد حلول مبتكرة لزيادة التصدير وتعظيم الاستفادة من الفرص التجارية الدولية.

استراتيجيات الصادرات تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي لقطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	100	61.7	61.7	61.7
	أوافق بشدة	32	19.8	19.8	81.5
	لا أوافق	5	3.1	3.1	84.6
	لا أوافق بشدة	1	.6	.6	85.2
	لا أوافق ولا أرفض	24	14.8	14.8	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 4: الوصف الإحصائي لتعزيز النمو.



رسم توضيحي 5: الوصف الإحصائي لتعزيز النمو

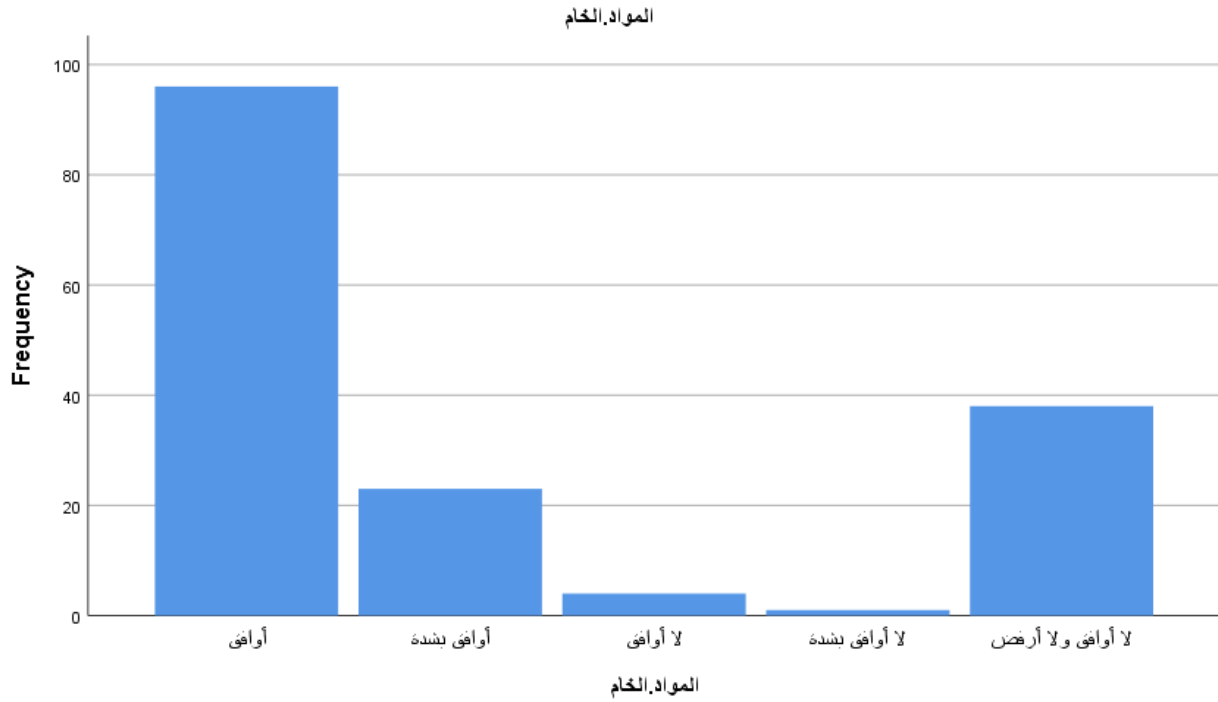
• الواردات تلعب دورًا حيويًا في تزويد الشركات الصناعية بالمواد الخام والتكنولوجيا الحديثة؟

اتضح من نتائج الدراسة أن الواردات تلعب دورًا حيويًا في تزويد الشركات الصناعية بالمواد الخام والتكنولوجيا الحديثة، حيث مثلت نسبة الموافقة على هذا الدور 59.3% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على

الوعي الكبير بأهمية الواردات في دعم النمو والابتكار داخل قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية. هذه النسبة المرتفعة تعكس توافقاً واسعاً بين المشاركين على أن الواردات ليست مجرد عنصر داعم، بل تمثل جزءاً أساسياً من استراتيجية الإنتاج والتطوير في الشركات الصناعية. يشير هذا الإدراك إلى أن المواد الخام المستوردة والتكنولوجيا المتقدمة تعزز من قدرة الشركات على تحسين جودة منتجاتها وكفاءتها الإنتاجية، مما يساهم بشكل مباشر في تعزيز قدرتها التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي. كما أن الواردات تتيح للشركات الوصول إلى أحدث الابتكارات والتقنيات التي قد لا تكون متوفرة محلياً، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة قدرتها على تلبية متطلبات السوق العالمي وتلبية احتياجات العملاء بكفاءة أعلى. كذلك، تدل هذه النسبة على أن الشركات تدرك بوضوح كيف أن توفر المواد الخام والتكنولوجيا عبر الواردات يمكن أن يساعد في تحقيق أهدافها الإنتاجية، وتحسين عملياتها الصناعية، وزيادة قدرتها على التوسع في الأسواق الجديدة. تساهم الواردات أيضاً في توفير الموارد اللازمة لدعم مشاريع التحديث والتطوير في المصانع، مما يعزز من قدرة المملكة على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتعزيز موقعها كمركز صناعي عالمي. بالتالي، تعكس هذه النتيجة الأهمية الاستراتيجية للواردات في دعم استدامة النمو الصناعي وتعزيز التجارة الدولية، وتؤكد على ضرورة تبني سياسات تجارية فعالة تدعم تدفق الواردات اللازمة لتلبية احتياجات القطاع الصناعي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

الواردات تلعب دوراً حيوياً في تزويد الشركات الصناعية بالمواد الخام والتكنولوجيا الحديثة؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	96	59.3	59.3	59.3
	أوافق بشدة	23	14.2	14.2	73.5
	لا أوافق	4	2.5	2.5	75.9
	لا أوافق بشدة	1	.6	.6	76.5
	لا أوافق ولا أرفض	38	23.5	23.5	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 5: الوصف الإحصائي للمواد الخام.



رسم توضيحي 6: الوصف الإحصائي للمواد الخام

• تعتبر الصادرات وسيلة فعالة لتعزيز تنافسية الصناعات السعودية في الأسواق العالمية؟

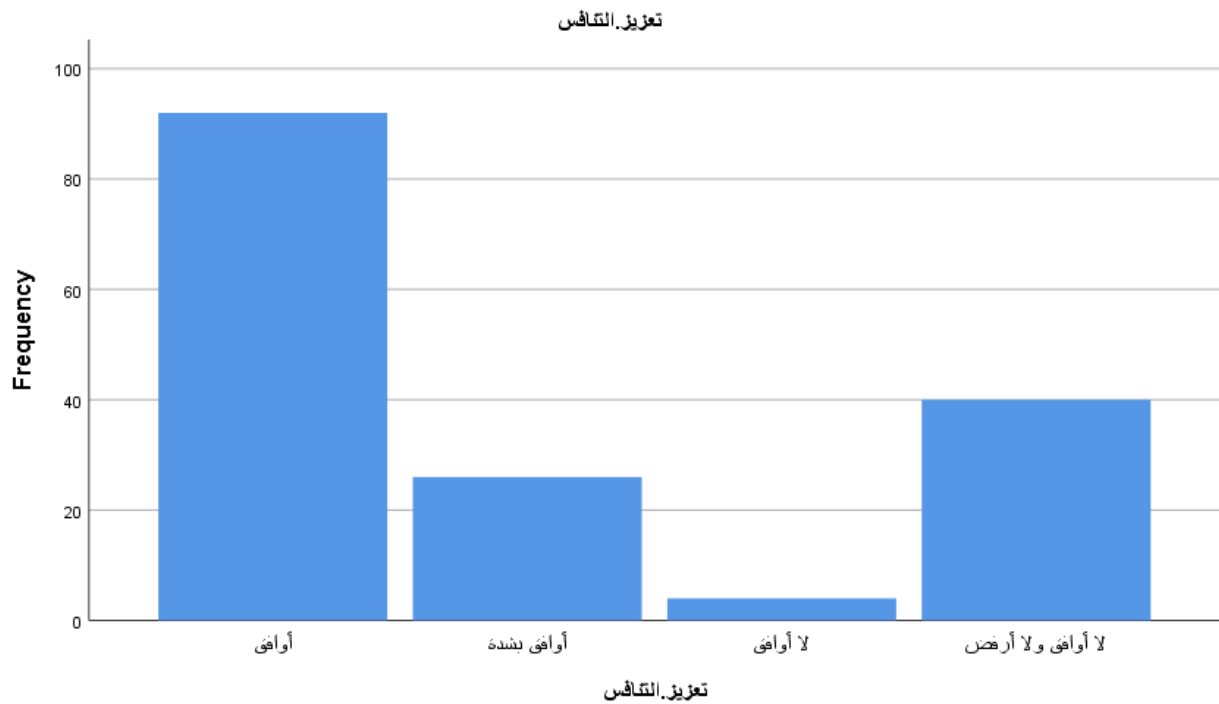
اتضح من نتائج الدراسة أن الصادرات تُعتبر وسيلة فعالة لتعزيز تنافسية الصناعات السعودية في الأسواق العالمية، حيث مثلت نسبة الموافقة على هذا الدور 56.8% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على تأكيد واسع بين المشاركين على الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه استراتيجيات الصادرات في تحسين قدرة الصناعات السعودية على التنافس عالميًا. تعكس هذه النسبة المرتفعة الوعي المتزايد بأهمية التوسع في الأسواق الدولية كوسيلة لزيادة الحصة السوقية وتعزيز السمعة العالمية للمنتجات السعودية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمملكة. إن التصديق على فعالية الصادرات كأداة لتحسين التنافسية يدل على إدراك المشاركين أن زيادة حجم الصادرات يمكن أن يعزز من قدرة الشركات السعودية على الوصول إلى أسواق جديدة وتحقيق نمو مستدام. من خلال تصدير المنتجات إلى الأسواق العالمية، تتمكن الصناعات السعودية من الاستفادة من الطلب العالمي المتزايد وتوسيع قاعدة عملائها، وهو ما يساعد في تحسين الأداء المالي للشركات وتعزيز قدرتها على التوسع والتطوير. كما أن هذا الوعي يعكس فهمًا لكيفية تأثير الصادرات على تحسين معايير الجودة والابتكار في المنتجات، حيث تتيح المنافسة العالمية للشركات السعودية فرصة لتبني أفضل الممارسات وتطوير منتجات تتماشى مع معايير السوق الدولية.

بالتالي، تبرز أهمية استراتيجيات الصادرات في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن التجاري، وتعزز من قدرة

المملكة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في مجال التجارة الدولية، مما يساهم في تعزيز مكانتها كوجهة صناعية متقدمة ومنافسة على الصعيد العالمي.

تعتبر الصادرات وسيلة فعالة لتعزيز تنافسية الصناعات السعودية في الأسواق العالمية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	92	56.8	56.8	56.8
	أوافق بشدة	26	16.0	16.0	72.8
	لا أوافق	4	2.5	2.5	75.3
	لا أوافق ولا أرفض	40	24.7	24.7	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 6: الوصف الإحصائي لتعزيز التنافس.



رسم توضيحي 7: الوصف الإحصائي لتعزيز التنافس

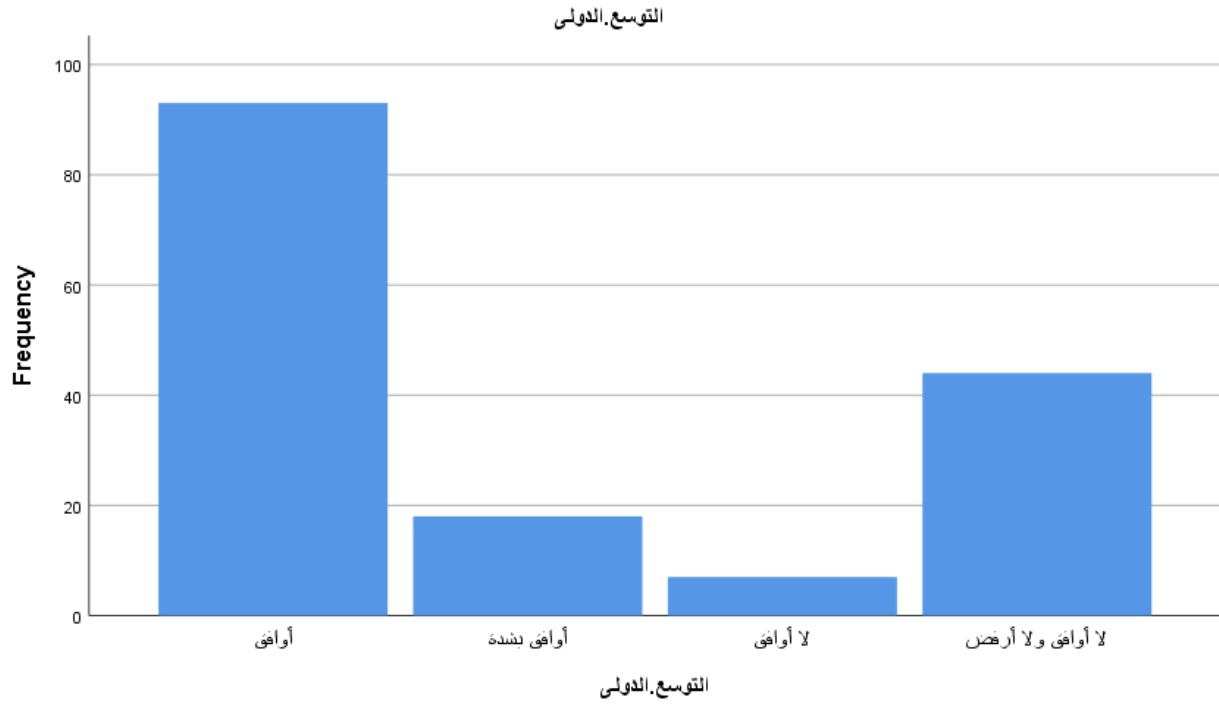
• السياسات الحكومية المتعلقة بالتصدير تدعم الشركات السعودية في التوسع الدولي؟

اتضح من نتائج الدراسة أن السياسات الحكومية المتعلقة بالتصدير تدعم الشركات السعودية في التوسع الدولي، حيث مثلت نسبة الموافقة على هذا التأثير 57.4% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على اعتراف واسع بأهمية السياسات الحكومية في تعزيز قدرات الشركات السعودية على الدخول إلى الأسواق العالمية. تعكس هذه النسبة المرتفعة مدى إدراك المشاركين لدور السياسات الحكومية في تسهيل عملية التوسع الدولي للشركات من خلال

توفير بيئة داعمة ومشجعة للتجارة الخارجية. إن هذه السياسات، التي قد تشمل تقديم حوافز تصديرية، تخفيف الأعباء الجمركية، وتوفير الدعم المالي والاستشاري، تسهم بشكل مباشر في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات السعودية وتعزز من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. تبرز هذه النتيجة أهمية الاستراتيجيات الحكومية في تقديم الدعم اللازم للشركات لتجاوز التحديات المرتبطة بالدخول إلى أسواق جديدة، مثل القوانين التجارية المعقدة، المنافسة العالمية، والتكاليف المرتفعة. كما تشير إلى أن الشركات السعودية تعترف بدور الحكومة في تسهيل الوصول إلى الموارد والبنية التحتية التي تحتاجها لتحقيق النجاح في الأسواق الدولية. بوجود سياسات داعمة، تتمكن الشركات من استغلال الفرص التجارية بشكل أفضل، مما يساهم في تعزيز نموها وزيادة صادراتها، وهو ما يعزز من تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية للمملكة. بالتالي، تعكس هذه النسبة كيف أن دعم السياسات الحكومية يمكن أن يكون له تأثير كبير في تحسين قدرة الشركات على التوسع والابتكار في الأسواق الدولية، مما يساهم في تعزيز مكانة المملكة كقوة صناعية وتجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

السياسات الحكومية المتعلقة بالتصدير تدعم الشركات السعودية في التوسع الدولي؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	93	57.4	57.4	57.4
	أوافق بشدة	18	11.1	11.1	68.5
	لا أوافق	7	4.3	4.3	72.8
	لا أوافق ولا أرفض	44	27.2	27.2	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 7: الوصف الإحصائي للتوسع الدولي.



رسم توضيحي 8: الوصف الإحصائي للتوسع الدولي

- الصادرات تسهم في تعزيز سمعة المملكة العربية السعودية كمصدر موثوق للمنتجات الصناعية عالية

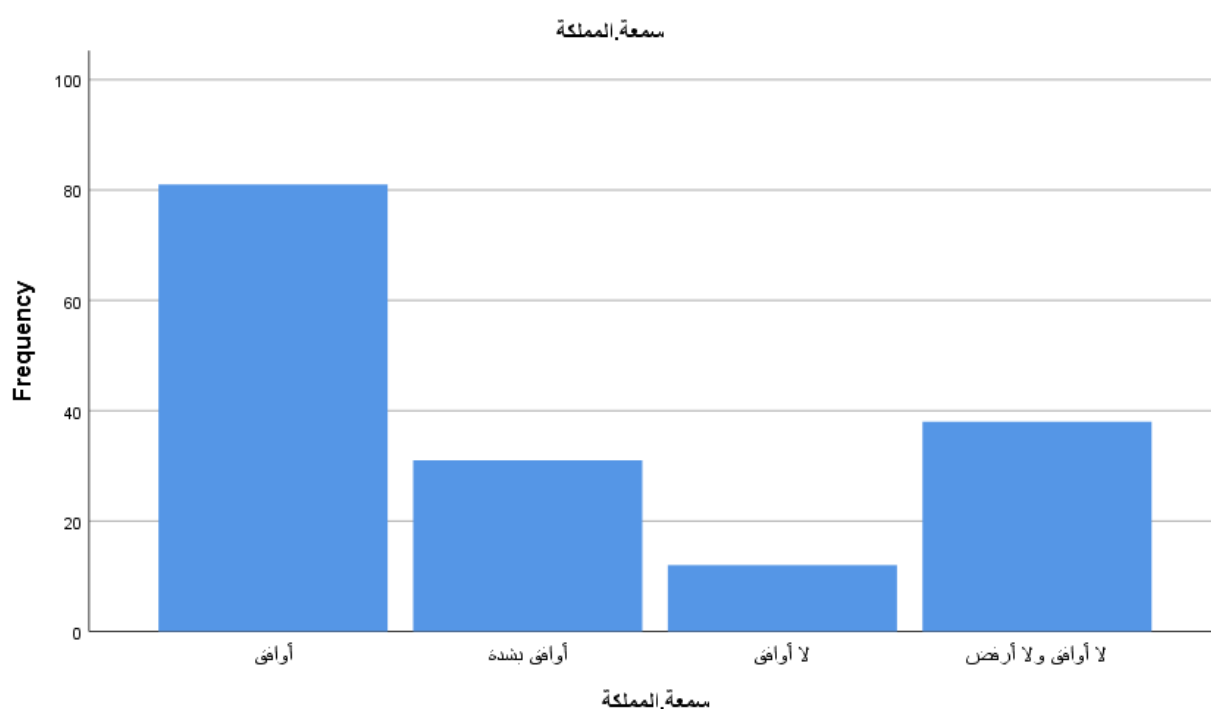
الجودة؟

اتضح من نتائج الدراسة أن الصادرات تسهم بشكل كبير في تعزيز سمعة المملكة العربية السعودية كمصدر موثوق للمنتجات الصناعية عالية الجودة، حيث مثلت نسبة الموافقة على هذا التأثير 50% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على إدراك واسع بين المشاركين للدور الحيوي الذي تلعبه الصادرات في تحسين الصورة العالمية للمنتجات السعودية. تعكس هذه النسبة المتوازنة أهمية الصادرات في بناء سمعة قوية للمملكة كمورد موثوق به في الأسواق العالمية، مما يعزز من قدرتها على تحقيق التميز والريادة في قطاع التصنيع. إن تصدير المنتجات إلى الأسواق الدولية يتطلب التزامًا بالجودة والابتكار، وهو ما يعكس قدرة الشركات السعودية على تلبية معايير الجودة العالمية بشكل فعال. عندما يتم قبول منتجات المملكة على نطاق واسع في الأسواق العالمية، فإن ذلك يعزز من ثقة المستهلكين والمستوردين في جودة هذه المنتجات ويقوي من موقف المملكة كمركز صناعي موثوق به. إضافة إلى ذلك، يساهم تعزيز سمعة المملكة كمصدر موثوق في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز العلاقات التجارية الدولية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ويعزز من قدرة المملكة على التنافس في الأسواق العالمية. كما يشير هذا التوافق

إلى أن المشاركين يرون في الصادرات وسيلة فعالة لتمثيل المملكة بشكل إيجابي على الصعيد الدولي، مما يعزز من قدرتها على الارتقاء بمكانتها كمورد رائد في القطاع الصناعي. بالتالي، فإن هذه النسبة تسلط الضوء على الدور المحوري للصادرات في تحسين سمعة المملكة وتعزيز قوتها التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي والتوسع التجاري للمملكة.

الصادرات تسهم في تعزيز سمعة المملكة العربية السعودية كمصدر موثوق للمنتجات الصناعية عالية الجودة؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	81	50.0	50.0	50.0
	أوافق بشدة	31	19.1	19.1	69.1
	لا أوافق	12	7.4	7.4	76.5
	لا أوافق ولا أرفض	38	23.5	23.5	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 8: الوصف الإحصائي لسمعة المملكة.



رسم توضيحي 9: الوصف الإحصائي لسمعة المملكة

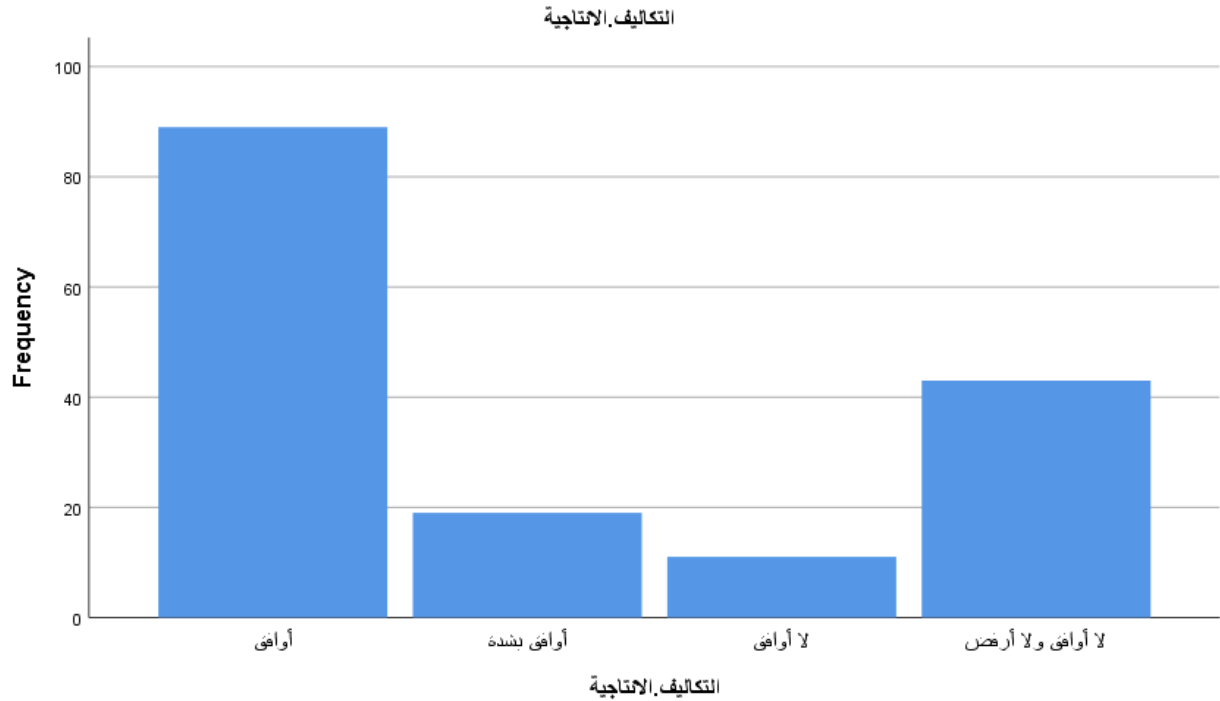
• الواردات قد تؤدي إلى التخلص من التكاليف الإنتاجية العالية في الصناعات المحلية؟

اتضح من نتائج الدراسة أن الواردات قد تؤدي إلى التخلص من التكاليف الإنتاجية العالية في الصناعات المحلية، حيث مثلت نسبة الموافقة على هذا التأثير 54.9% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على فهم واسع

النطاق لأهمية الواردات في تحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع الصناعي. تعكس هذه النسبة المرتفعة إدراك المشاركين للدور الحيوي الذي تلعبه الواردات في تخفيف الضغوط المالية التي تواجهها الشركات المحلية، خاصة في ظل التكاليف المرتفعة المرتبطة بالتصنيع والإنتاج. عندما تستورد الشركات المواد الخام أو التكنولوجيا المتقدمة، فإنها غالباً ما تستطيع تقليل تكاليف الإنتاج المحلية من خلال الاستفادة من الأسعار التنافسية أو الكفاءات الإنتاجية التي توفرها المصادر الدولية. هذه العملية لا تقتصر على تخفيض التكاليف فحسب، بل تساهم أيضاً في تحسين جودة المنتجات وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. المشاركون في الدراسة يرون أن الواردات توفر بدائل أكثر اقتصادية، مما يمكن الشركات من تقليل النفقات التشغيلية وتحسين هوامش الربح، وبالتالي يعزز من استدامة العمليات الإنتاجية. كما أن القدرة على الوصول إلى المواد الخام والتكنولوجيا المتقدمة بأسعار مناسبة من خلال الواردات تتيح للشركات المحلية تحقيق مزيد من الابتكار والتطوير، مما يساهم في تحسين قدرتها التنافسية. بالتالي، تشير هذه النتيجة إلى أن الواردات تلعب دوراً استراتيجياً في تقليل التكاليف الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي، مما يعزز من قدرة الصناعات المحلية على التوسع والتفوق في الأسواق الدولية، ويعزز من كفاءة الاقتصاد الوطني بشكل عام.

الواردات قد تؤدي إلى التخلص من التكاليف الإنتاجية العالية في الصناعات المحلية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	89	54.9	54.9	54.9
	أوافق بشدة	19	11.7	11.7	66.7
	لا أوافق	11	6.8	6.8	73.5
	لا أوافق ولا أرفض	43	26.5	26.5	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 9: الوصف الإحصائي للتكاليف الإنتاجية.



رسم توضيحي 10: الوصف الإحصائي للتكاليف الإنتاجية

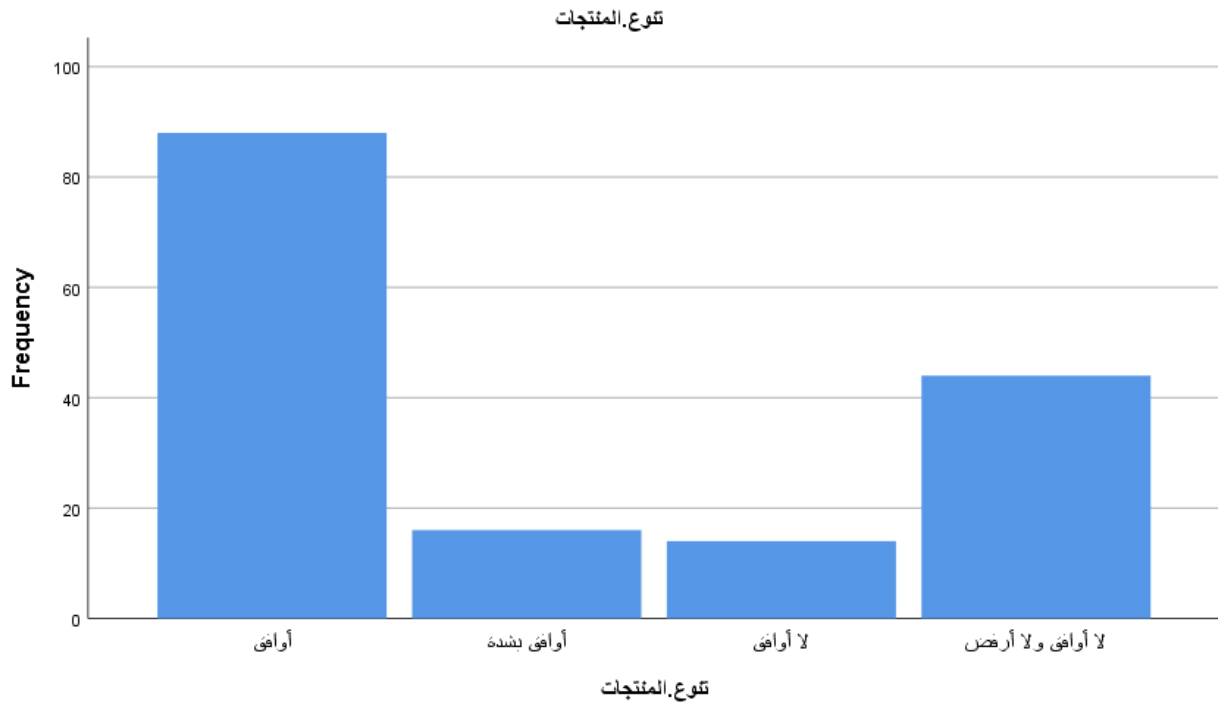
• توجه الشركات السعودية نحو السوق العالمي يزيد من تنوع منتجاتها وخدماتها؟

اتضح من نتائج الدراسة أن توجه الشركات السعودية نحو السوق العالمي يزيد من تنوع منتجاتها وخدماتها، حيث مثلت نسبة الموافقة على هذا التأثير 54.3% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على اعتراف واسع النطاق بأهمية التوسع الدولي في تعزيز تنوع العرض التجاري للشركات السعودية. تعكس هذه النسبة المرتفعة إدراك المشاركين لفوائد التوسع في الأسواق العالمية كوسيلة لزيادة الابتكار والتنوع في المنتجات والخدمات المقدمة. عندما تدخل الشركات السعودية إلى أسواق جديدة، فإنها تواجه تحديات ومتطلبات مختلفة، مما يدفعها إلى تطوير منتجات وخدمات تتناسب مع احتياجات وتفضيلات العملاء في تلك الأسواق. هذه العملية لا تقتصر على تحسين جودة المنتجات فحسب، بل تساهم أيضاً في توسيع نطاق العروض التجارية لتلبية توقعات ومتطلبات متنوعة، مما يعزز من قدرتها على الاستجابة للتغيرات في السوق. إن التوسع في الأسواق العالمية يتطلب من الشركات تبني استراتيجيات جديدة وابتكارية لتلبية احتياجات العملاء المختلفين، مما يدفعها إلى تطوير وتحسين عروضها بشكل مستمر. كما أن التفاعل مع أسواق متعددة يمكن أن يفتح أبواباً جديدة للابتكار ويحفز الشركات على استكشاف أفكار جديدة وتحسين استراتيجياتها التجارية. بالتالي، تشير هذه النتيجة إلى أن التوسع الدولي ليس فقط وسيلة

لتعزيز النمو الاقتصادي، بل يعد أيضًا محفزًا أساسيًا لتنويع المنتجات والخدمات، مما يعزز من قدرة الشركات السعودية على التنافس في الأسواق العالمية ويعزز من مكانتها كمصدر رئيسي للتنوع والابتكار في القطاع الصناعي.

توجه الشركات السعودية نحو السوق العالمي يزداد من تنوع منتجاتها وخدماتها؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	88	54.3	54.3	54.3
	أوافق بشدة	16	9.9	9.9	64.2
	لا أوافق	14	8.6	8.6	72.8
	لا أوافق ولا أرفض	44	27.2	27.2	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 10: الوصف الإحصائي لتنوع المنتجات.



• العلاقات التجارية مع الدول الأخرى تساهم في تعزيز فرص الصادرات للشركات السعودية؟

اتضح من نتائج الدراسة أن العلاقات التجارية مع الدول الأخرى تساهم بشكل كبير في تعزيز فرص الصادرات للشركات السعودية، حيث مثلت نسبة الموافقة على هذا التأثير 61.7% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على الوعي الواسع بمدى أهمية العلاقات التجارية الدولية في فتح الأبواب أمام الشركات السعودية للوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع نطاق صادراتها. تعكس هذه النسبة المرتفعة إدراك المشاركين للدور الحاسم الذي تلعبه

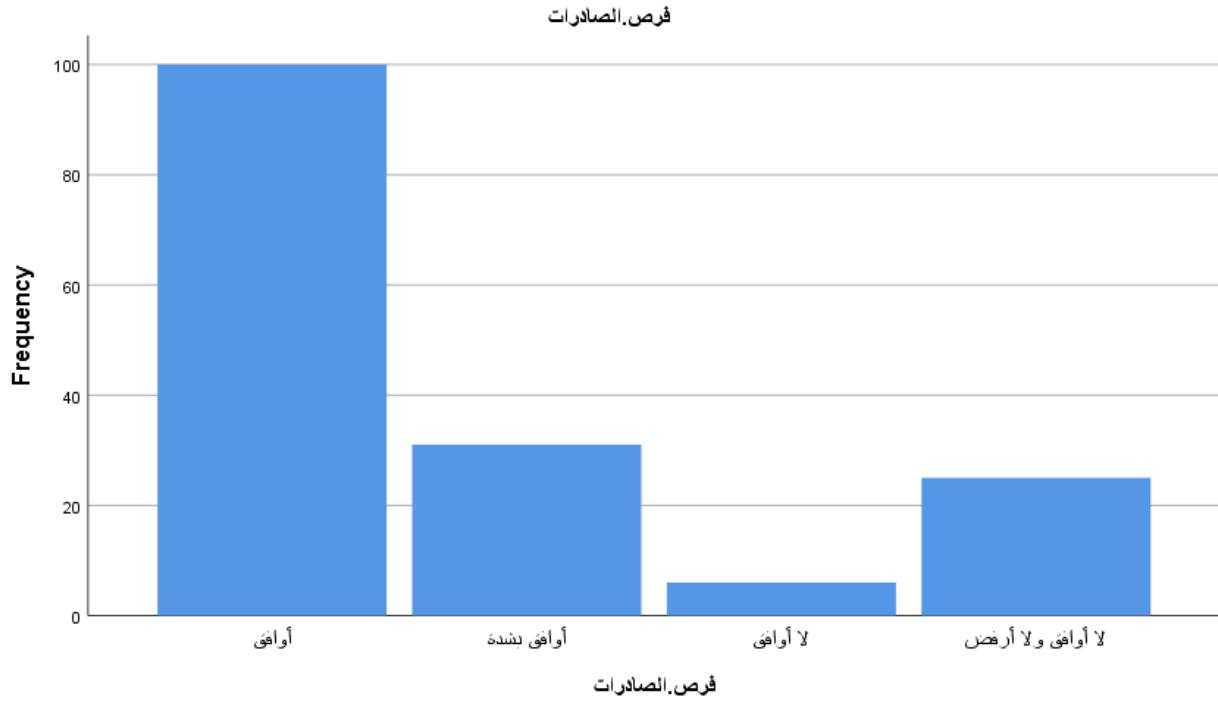
العلاقات التجارية في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية للشركات المحلية على الصعيد الدولي.

العلاقات التجارية القوية مع دول مختلفة تتيح للشركات السعودية الاستفادة من الاتفاقيات التجارية والامتيازات الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في تقليل الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود التجارية، مما يعزز من قدرتها على تصدير منتجاتها إلى أسواق جديدة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز هذه العلاقات من فرص التعاون التجاري والشراكات الاستراتيجية التي يمكن أن تؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وتحسين جودة الإنتاج، مما يسهم في زيادة جاذبية المنتجات السعودية في الأسواق العالمية. بفضل هذه العلاقات، تتمكن الشركات من استكشاف فرص جديدة للتوسع والنمو، مما يساعد في تحقيق أهدافها التصديرية وتوسيع قاعدة عملائها. كذلك، تدعم هذه العلاقات الشركات في التكيف مع متطلبات السوق الدولية وتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق الخارجية بشكل أكثر فعالية.

بالتالي، تعكس هذه النسبة العالية مدى أهمية تعزيز العلاقات التجارية الدولية في تعزيز فرص الصادرات وزيادة قدرة الشركات السعودية على تحقيق النجاح والنمو في الأسواق العالمية، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتجارة الدولية للمملكة وتعزيز موقعها كمركز تجاري وصناعي عالمي.

العلاقات التجارية مع الدول الأخرى تساهم في تعزيز فرص الصادرات للشركات السعودية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	100	61.7	61.7	61.7
	أوافق بشدة	31	19.1	19.1	80.9
	لا أوافق	6	3.7	3.7	84.6
	لا أوافق ولا أرفض	25	15.4	15.4	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 11: الوصف الإحصائي لفرص الصادرات.



رسم توضيحي 12: الوصف الإحصائي لفرص الصادرات

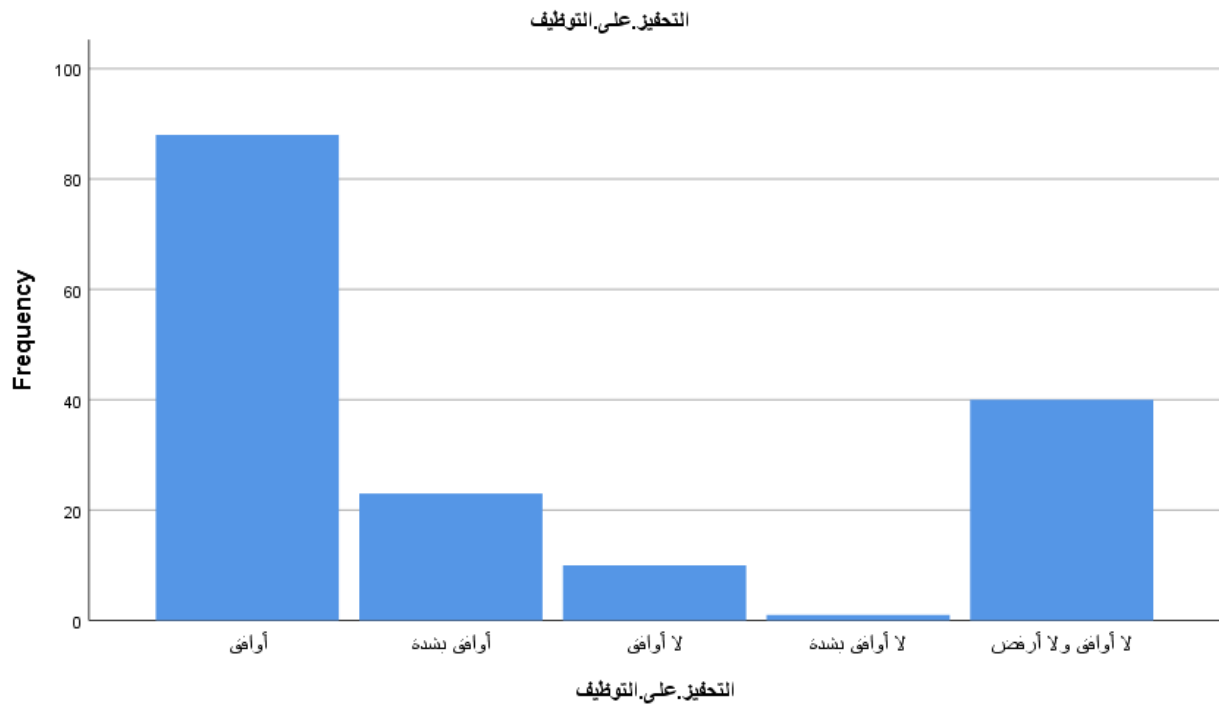
• الصادرات تعزز من فرص العمل وتحفز على التوظيف في الصناعات المحلية؟

اتضح من نتائج الدراسة أن الصادرات تعزز من فرص العمل وتحفز على التوظيف في الصناعات المحلية، حيث مثلت نسبة الموافقة على هذا التأثير 54.3% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على إدراك متزايد من قبل المشاركين لأهمية الصادرات في دعم سوق العمل وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي. تعكس هذه النسبة المرتفعة الاعتراف الواسع بالدور الحيوي الذي تلعبه الصادرات في تحفيز الطلب على المنتجات الصناعية، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى القوى العاملة في القطاع الصناعي. عندما تتمكن الشركات من توسيع نطاق صادراتها، فإنها غالبًا ما تتطلب توسيع عملياتها الإنتاجية وزيادة قدرتها التشغيلية، مما يتطلب توظيف المزيد من العاملين. هذا النمو في التوظيف لا يقتصر على توفير فرص عمل جديدة، بل يساهم أيضًا في تحسين المهارات والكفاءات المحلية، ويعزز من قدرات القوى العاملة في مجال التصنيع. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الصادرات تساعد في تحسين استقرار الأعمال، حيث يمكن للشركات تحقيق نمو مستدام من خلال الأسواق الدولية، مما يدعم الاستمرارية الوظيفية ويساهم في تقليل معدل البطالة. كما أن تعزيز الصادرات يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية المحلية عبر توفير مزيد من الموارد المالية التي يمكن استثمارها في تطوير البنية التحتية والابتكار في الصناعات المحلية. بالتالي، تشير هذه النسبة العالية إلى أن الصادرات تلعب دورًا مهمًا في تحسين الوضع الوظيفي والاقتصادي في المملكة، من خلال توفير فرص

عمل جديدة وتحفيز النمو في القطاع الصناعي، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ويعزز من استدامة الاقتصاد الوطني بشكل عام.

الصادرات تعزز من فرص العمل وتحفز على التوظيف في الصناعات المحلية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	88	54.3	54.3	54.3
	أوافق بشدة	23	14.2	14.2	68.5
	لا أوافق	10	6.2	6.2	74.7
	لا أوافق بشدة	1	.6	.6	75.3
	لا أوافق ولا أرفض	40	24.7	24.7	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 12: الوصف الإحصائي للتحفيز على التوظيف.



رسم توضيحي 13: الوصف الإحصائي للتحفيز على التوظيف

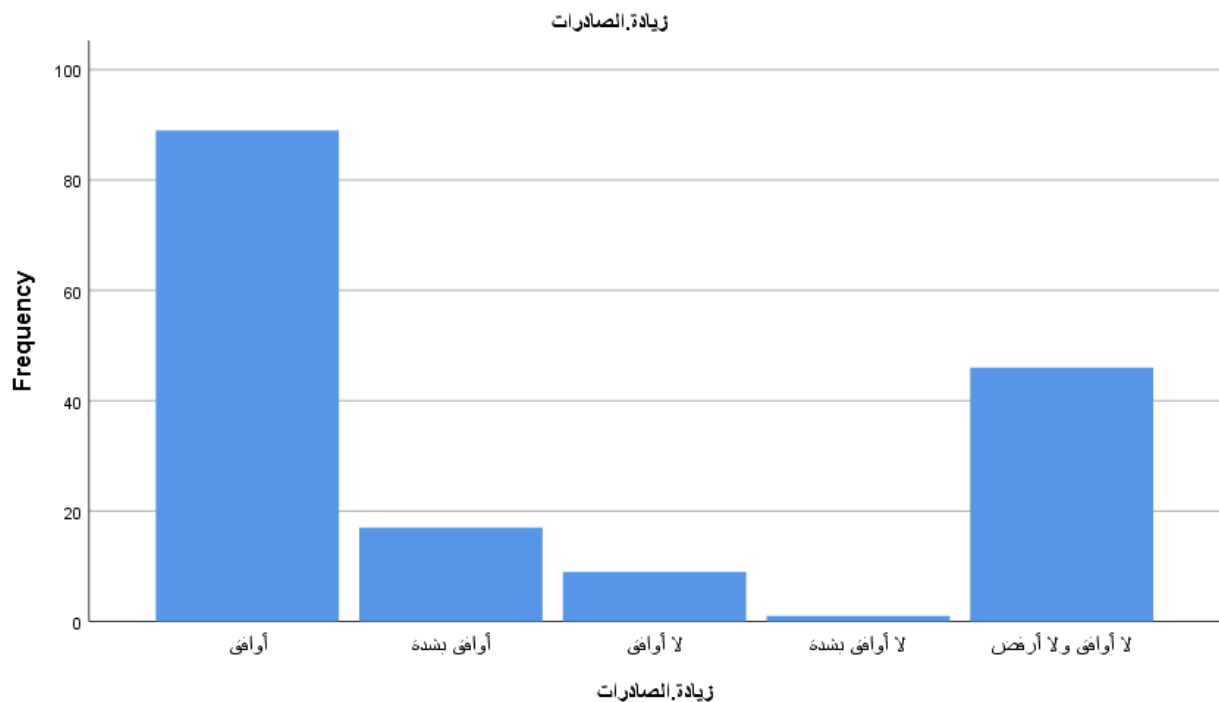
• الواردات تؤدي إلى تقليل الاعتماد على الموارد المحلية وزيادة الاستيرادات؟

اتضح من نتائج الدراسة أن الواردات تؤدي إلى تقليل الاعتماد على الموارد المحلية وزيادة الاستيرادات، حيث مثلت نسبة الموافقة على هذا التأثير 54.9% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على إدراك عميق لتأثير الواردات على هيكل الإمدادات والإنتاج في القطاع الصناعي السعودي. تعكس هذه النسبة المرتفعة فهم المشاركين للدور الحيوي الذي تلعبه الواردات في تنويع مصادر الإمداد وتخفيف الاعتماد على الموارد المحلية التي قد تكون

محدودة أو مكلفة. بتقليل الاعتماد على الموارد المحلية، تتمكن الشركات من تحسين قدرتها التنافسية من خلال الاستفادة من المواد الخام والتكنولوجيا المتقدمة التي قد تكون غير متوفرة محليًا. هذا التحسن يعزز من كفاءة الإنتاج ويخفض التكاليف، مما يعزز من قدرة الشركات على التوسع والنمو. كما أن زيادة الاستيرادات تسهم في توسيع خيارات الشركات وتلبية احتياجات السوق بشكل أكثر فعالية، مما يعكس أهمية استراتيجيات الاستيراد في تعزيز القدرة التنافسية والابتكار في القطاع الصناعي السعودي.

الواردات تؤدي إلى تقليل الاعتماد على الموارد المحلية وزيادة الاستيرادات؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	89	54.9	54.9	54.9
	أوافق بشدة	17	10.5	10.5	65.4
	لا أوافق	9	5.6	5.6	71.0
	لا أوافق بشدة	1	.6	.6	71.6
	لا أوافق ولا أرفض	46	28.4	28.4	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 13: الوصف الإحصائي لزيادة الصادرات.



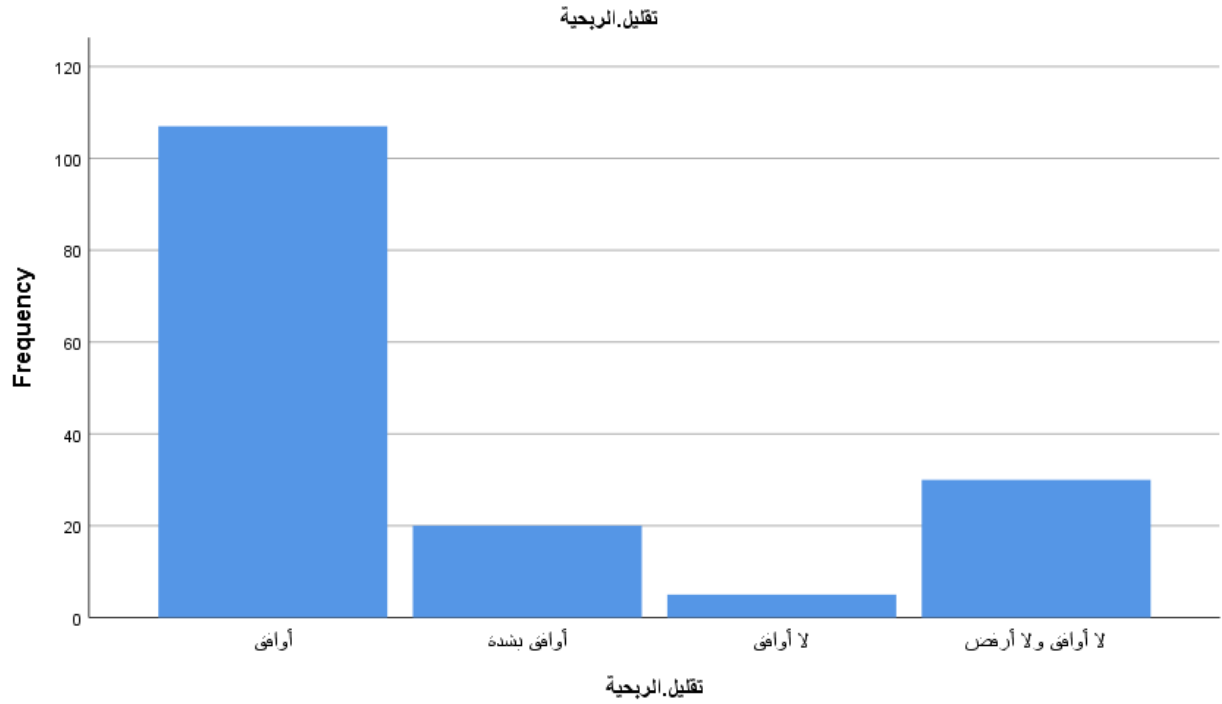
رسم توضيحي 14: الوصف الإحصائي لزيادة الصادرات

• توجه الشركات الصناعية نحو الواردات يمكن أن يؤدي إلى زيادة التكاليف وتقليل الربحية؟

اتضح من نتائج الدراسة أن توجه الشركات الصناعية نحو الواردات يمكن أن يؤدي إلى زيادة التكاليف وتقليل الربحية، حيث مثلت نسبة الموافقة على هذا التأثير 66% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على وعي عميق بالتحديات المالية المرتبطة بالاعتماد على الاستيراد. تعكس هذه النسبة المرتفعة إدراك المشاركين للأعباء المالية الإضافية التي قد تنشأ نتيجة تكاليف الشحن والجمارك والتقلبات في أسعار الصرف، والتي قد تؤدي إلى زيادات غير متوقعة في التكاليف التشغيلية. بالتالي، يمكن أن يؤدي هذا إلى تقليل هوامش الربح وزيادة الضغط على الأسعار، مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للشركات. كما تشير النسبة إلى أن الشركات تدرك التحديات المتعلقة بإدارة التكاليف المرتبطة بالاستيراد، مما يبرز أهمية الاستراتيجيات الفعالة في إدارة المخاطر لضمان استدامة الربحية وتحسين كفاءة العمليات.

توجه الشركات الصناعية نحو الواردات يمكن أن يؤدي إلى زيادة التكاليف وتقليل الربحية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	107	66.0	66.0	66.0
	أوافق بشدة	20	12.3	12.3	78.4
	لا أوافق	5	3.1	3.1	81.5
	لا أوافق ولا أرفض	30	18.5	18.5	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 14: الوصف الإحصائي لتقليل الربحية.

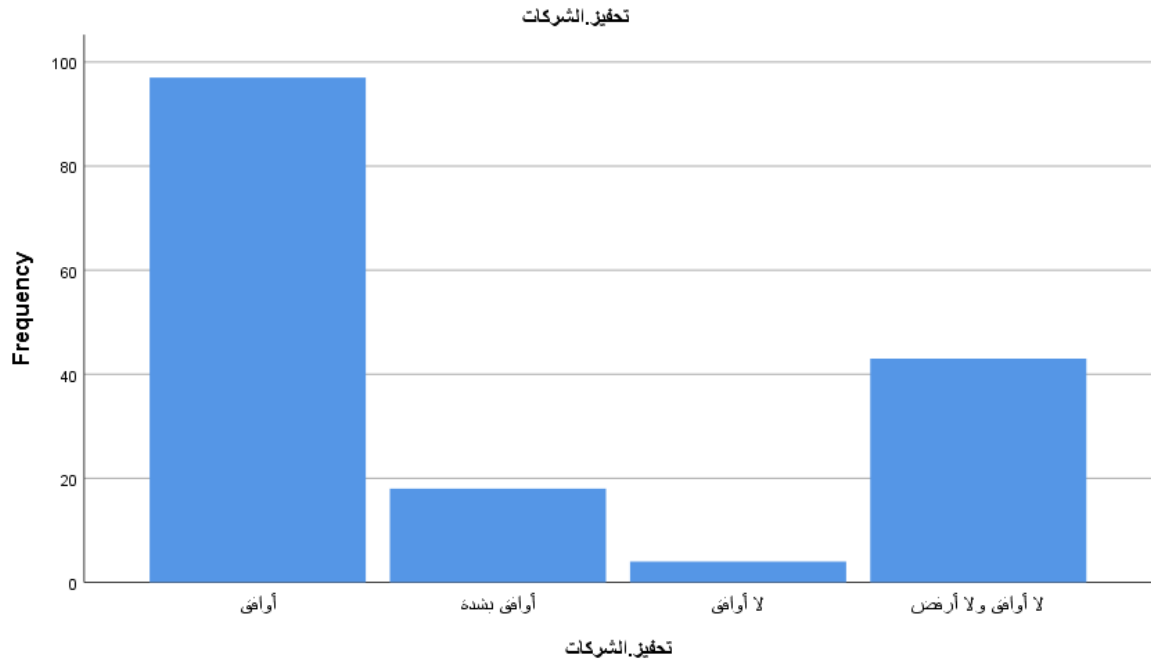


• السياسات الحكومية تلعب دورا هاما في تحفيز الشركات على الصادرات والواردات؟

اتضح من نتائج الدراسة أن السياسات الحكومية تلعب دورًا حاسمًا في تحفيز الشركات على الصادرات والواردات، حيث مثلت نسبة الموافقة على هذا التأثير 59.9% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على إدراك واضح لأهمية الدعم الحكومي في تعزيز الأنشطة التجارية الدولية. تعكس هذه النسبة المرتفعة الوعي بالتأثير الإيجابي للسياسات الحكومية في تسهيل وتوسيع نطاق الأنشطة التجارية، من خلال توفير حوافز مالية، وتحسين البنية التحتية، وتقديم التسهيلات القانونية والإجرائية. إن هذا الدعم يمكن أن يخفف من التحديات المرتبطة بالتوسع في الأسواق العالمية، مثل التكاليف المرتفعة والتعقيدات التنظيمية، مما يعزز قدرة الشركات على النمو والتنافس في الأسواق الدولية بشكل أكثر فعالية.

السياسات الحكومية تلعب دورا هاما في تحفيز الشركات على الصادرات والواردات؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	97	59.9	59.9	59.9
	أوافق بشدة	18	11.1	11.1	71.0
	لا أوافق	4	2.5	2.5	73.5
	لا أوافق ولا أرفض	43	26.5	26.5	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 15: الوصف الإحصائي لتحفيز الشركات.



رسم توضيحي 16: الوصف الإحصائي لتحفيز الشركات

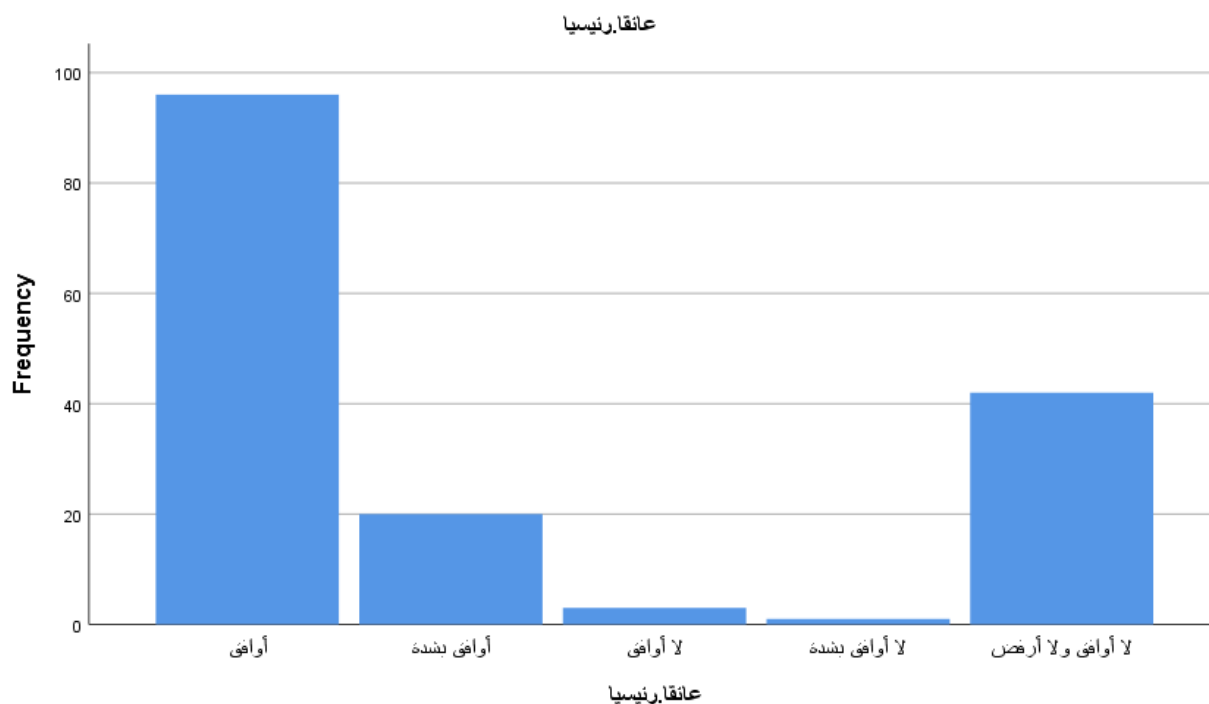
• التحديات اللوجستية تشكل عائقاً رئيسياً أمام الشركات الصناعية السعودية لزيادة حجم الصادرات؟

اتضح من نتائج الدراسة أن التحديات اللوجستية تشكل عائقاً رئيسياً أمام الشركات الصناعية السعودية لزيادة حجم الصادرات، حيث مثلت نسبة الموافقة على ذلك 59.3% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على إدراك شامل للمشكلات التي تعوق نمو الصادرات. تعكس هذه النسبة المرتفعة الوعي العميق بالصعوبات التي تواجهها الشركات في مجالات مثل ضعف البنية التحتية للنقل والتأخيرات في الشحن والتفريغ، وارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية، التي تؤثر سلباً على قدرة الشركات على توسيع حجم صادراتها بكفاءة. يشمل ذلك مشاكل في إدارة سلسلة الإمداد مثل نقص المرافق التخزينية الحديثة وتعقيدات الإجراءات الجمركية، مما يضيف أعباء إضافية ويزيد من تعقيد عمليات التصدير. وتظهر النسبة المرتفعة أن المشاركين يدركون كيف يمكن لهذه العوائق أن تعيق الأداء التصديري، مما يستدعي تحسين البنية التحتية وتطوير الأنظمة والإجراءات لتسهيل عمليات التصدير، وتعزيز كفاءة إدارة سلسلة الإمداد لضمان قدرة الشركات على التوسع في الأسواق العالمية بشكل أكثر فعالية.

التحديات اللوجستية تشكل عائقاً رئيسياً أمام الشركات الصناعية السعودية لزيادة حجم الصادرات؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	96	59.3	59.3	59.3
	أوافق بشدة	20	12.3	12.3	71.6
	لا أوافق	3	1.9	1.9	73.5

	لا أوافق بشدة	1	.6	.6	74.1
	لا أوافق ولا أرفض	42	25.9	25.9	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 16: الوصف الإحصائي للعائق الرئيسي.



رسم توضيحي 17: الوصف الإحصائي للعائق الرئيسي.

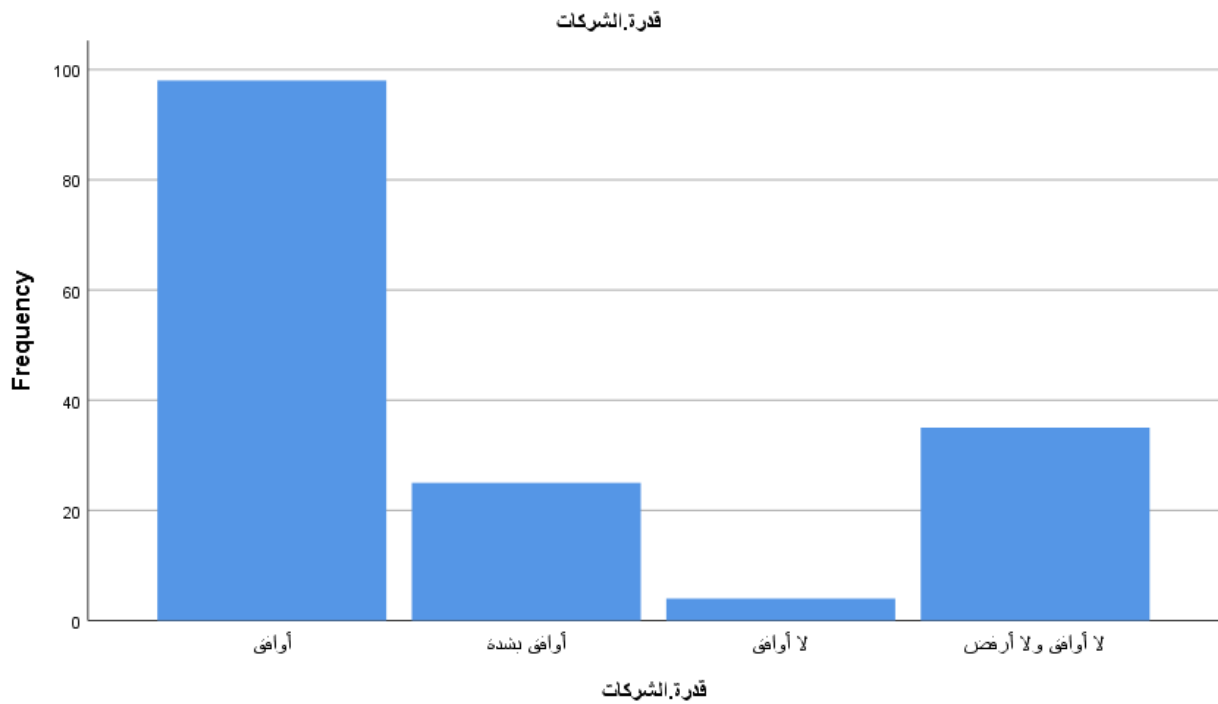
• الابتكار في استراتيجيات الصادرات يمكن أن يعزز من قدرة الشركات على التنافس العالمي؟

اتضح من نتائج الدراسة أن الابتكار في استراتيجيات الصادرات يمكن أن يعزز من قدرة الشركات على التنافس العالمي، حيث مثلت نسبة الموافقة على ذلك 60.5% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على فهم عميق لأهمية الابتكار كعناصر استراتيجية في تحقيق ميزة تنافسية على الساحة الدولية. تعكس هذه النسبة المرتفعة إدراكاً واضحاً من قبل الشركات لأهمية تطوير استراتيجيات تصدير مبتكرة تشمل تحسين المنتجات والخدمات، واعتماد تكنولوجيا جديدة، وتطبيق أساليب تسويق حديثة تتماشى مع المتغيرات العالمية. إن الابتكار لا يقتصر على تحسين جودة المنتجات أو تطوير خطوط إنتاج جديدة فحسب، بل يتضمن أيضاً تحسين طرق التوزيع، وتعزيز تجارب العملاء، وتوسيع أسواق التصدير، مما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية في أسواق متعددة ومتنوعة. بفضل هذه الاستراتيجيات المبتكرة، يمكن للشركات السعودية أن تميز نفسها عن المنافسين الدوليين وتحقق نجاحاً أكبر في الأسواق العالمية. إن الوعي المرتفع لدى المشاركين بأهمية الابتكار في استراتيجيات الصادرات يشير إلى التزامهم بالبحث

والتطوير، وتجربة حلول جديدة لتحسين الأداء التصديري، مما يعزز قدرة الشركات على التكيف مع المتغيرات السوقية العالمية ويعزز قدرتها على تحقيق أهدافها التصديرية بفعالية.

الابتكار في استراتيجيات الصادرات يمكن أن يعزز من قدرة الشركات على التنافس العالمي؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	98	60.5	60.5	60.5
	أوافق بشدة	25	15.4	15.4	75.9
	لا أوافق	4	2.5	2.5	78.4
	لا أوافق ولا أرفض	35	21.6	21.6	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 17: الوصف الإحصائي لقدرة الشركات.



رسم توضيحي 18: الوصف الإحصائي لقدرة الشركات.

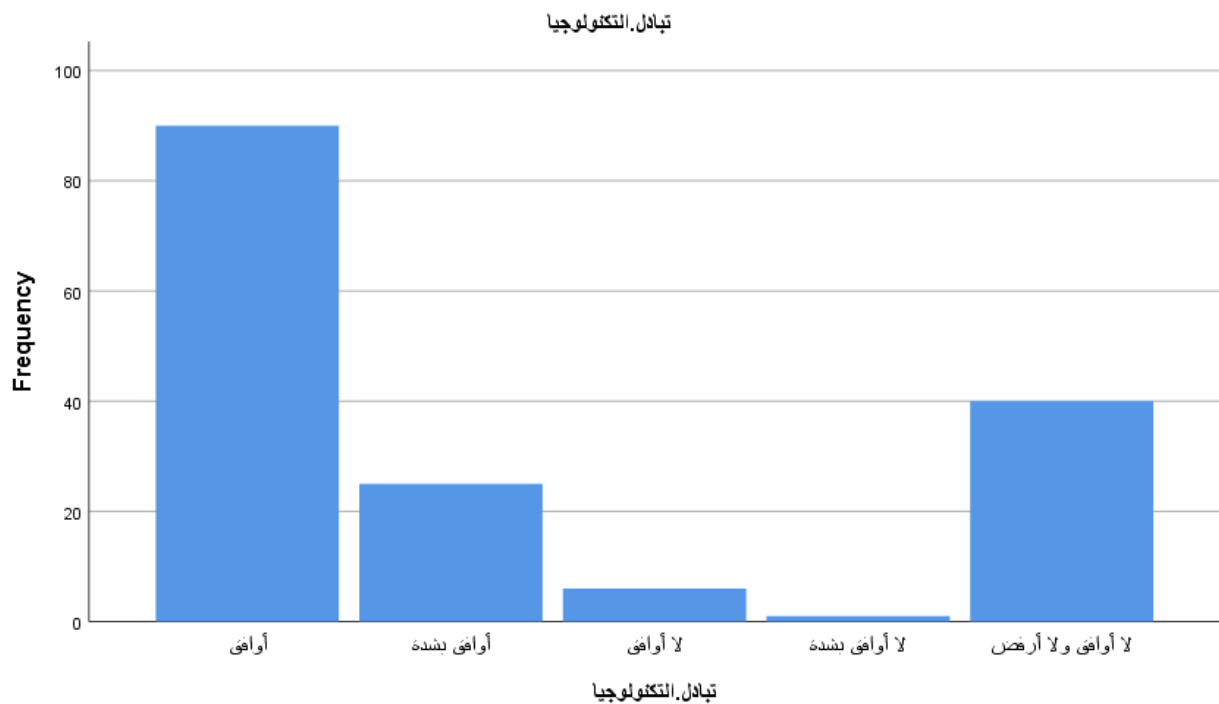
• الشراكات الدولية تساهم في تبادل التكنولوجيا والمعرفة وتعزيز قدرات الصادرات السعودية؟

اتضح من نتائج الدراسة أن الشراكات الدولية تساهم بشكل كبير في تبادل التكنولوجيا والمعرفة وتعزيز قدرات الصادرات السعودية، حيث مثلت نسبة الموافقة على ذلك 55.6% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على إدراك عميق للدور المحوري الذي تلعبه هذه الشراكات في تعزيز الأداء التصديري. تعكس هذه النسبة المرتفعة فهمًا مهمًا لمدى تأثير التعاون الدولي على تحسين قدرة الشركات السعودية على الابتكار وتحديث عملياتها، حيث يتيح

الشراكات الدولية تبادل التكنولوجيا المتقدمة وأساليب التصنيع الحديثة، مما يعزز من جودة المنتجات وكفاءتها. علاوة على ذلك، تسهم الشراكات في نقل المعرفة المتخصصة وتوفير التدريب الفني الذي يساعد الشركات على تبني أفضل الممارسات العالمية، مما يساهم في تحسين تنافسيتها في الأسواق العالمية. كما أن هذه الشراكات يمكن أن تفتح أبواباً لأسواق جديدة وتساعد في بناء شبكة علاقات تجارية واسعة، مما يعزز من قدرة الشركات على الوصول إلى عملاء دوليين جدد وتوسيع نطاق عملياتها التصديرية. إن النسبة العالية لموافقة المشاركين تدل على اعترافهم بأهمية الشراكات الدولية كأداة استراتيجية لزيادة فعالية الصادرات وتحقيق نمو مستدام في قطاع التصنيع السعودي، مما يعكس التزامهم بتبني أساليب متقدمة لتحسين تنافسيتهم على الصعيد العالمي.

الشراكات الدولية تساهم في تبادل التكنولوجيا والمعرفة وتعزيز قدرات الصادرات السعودية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	90	55.6	55.6	55.6
	أوافق بشدة	25	15.4	15.4	71.0
	لا أوافق	6	3.7	3.7	74.7
	لا أوافق بشدة	1	.6	.6	75.3
	لا أوافق ولا أرفض	40	24.7	24.7	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 18: الوصف الإحصائي لتبادل التكنولوجيا.



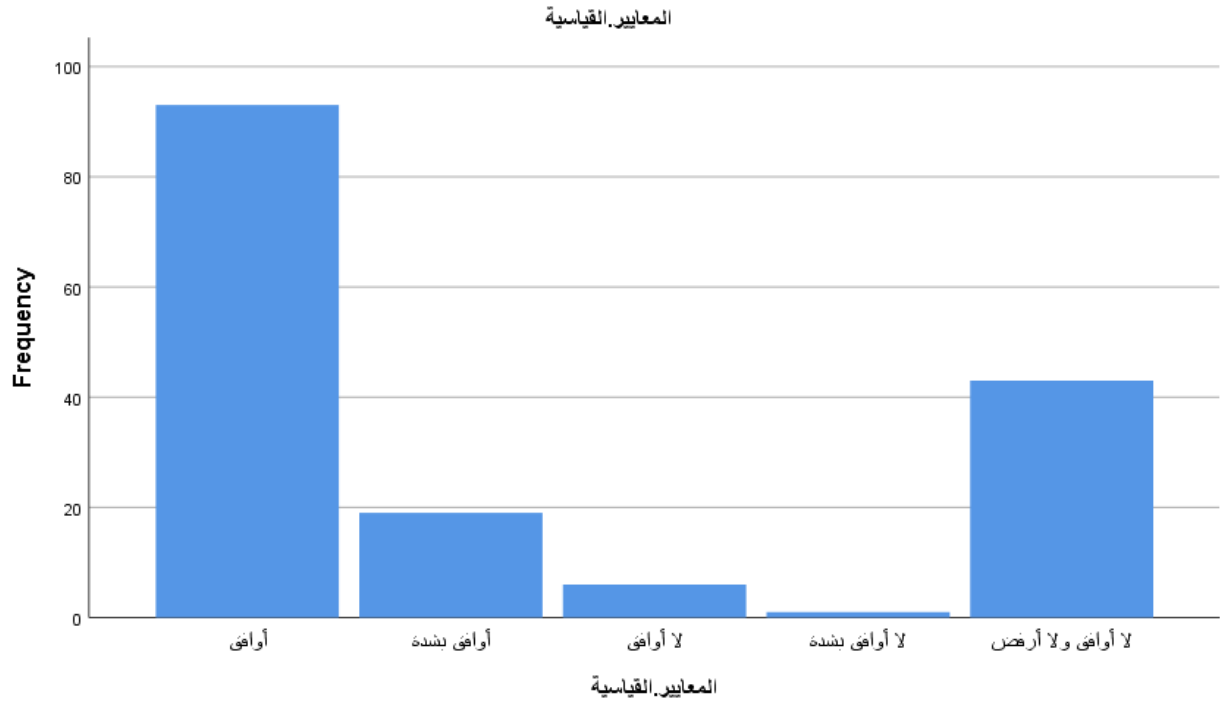
رسم توضيحي 19: الوصف الإحصائي لتبادل التكنولوجيا

• الشهادات الدولية والمعايير القياسية تزيد من اعتمادية المنتجات السعودية في الأسواق الدولية؟

اتضح من نتائج الدراسة أن الشهادات الدولية والمعايير القياسية تزيد من اعتمادية المنتجات السعودية في الأسواق الدولية، حيث مثلت نسبة الموافقة على ذلك 57.4% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يدل على إدراك عميق لأهمية هذه الشهادات والمعايير في تعزيز قدرة المنتجات السعودية على المنافسة في الأسواق العالمية. تعكس هذه النسبة المرتفعة قناعة المشاركين بأن الحصول على شهادات دولية معترف بها ومعايير قياسية صارمة يعد من العوامل الحاسمة التي تساهم في رفع مستوى الثقة في جودة المنتجات السعودية. الشهادات الدولية مثل ISO وCE، التي تعتمد عليها الشركات، تُعتبر مؤشرات قوية على التزامها بأعلى مستويات الجودة والسلامة، مما يرفع من مستوى مصداقية منتجاتها أمام العملاء الدوليين. هذه الشهادات والمعايير لا تقتصر على تحسين جودة المنتجات فحسب، بل تسهم أيضاً في تحقيق التوافق مع متطلبات الأسواق العالمية، مما يسهل دخول المنتجات إلى أسواق جديدة ويعزز من فرص التصدير. بفضل هذه الاعتمادات، تستطيع الشركات السعودية إثبات قدرتها على تلبية معايير الجودة العالمية، مما يعزز من سمعتها كموفر موثوق للمنتجات المتميزة ويزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. النسبة العالية لموافقة المشاركين تدل على أنهم يعون أهمية هذه الشهادات في تحقيق النجاح في الأسواق العالمية، ويعكس التزامهم بتحقيق التميز وفقاً للمعايير العالمية، مما يعزز قدرتهم على التوسع والنمو في الأسواق الدولية.

الشهادات الدولية والمعايير القياسية تزيد من اعتمادية المنتجات السعودية في الأسواق الدولية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	93	57.4	57.4	57.4
	أوافق بشدة	19	11.7	11.7	69.1
	لا أوافق	6	3.7	3.7	72.8
	لا أوافق بشدة	1	.6	.6	73.5
	لا أوافق ولا أرفض	43	26.5	26.5	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 19: الوصف الإحصائي للمعايير القياسية.

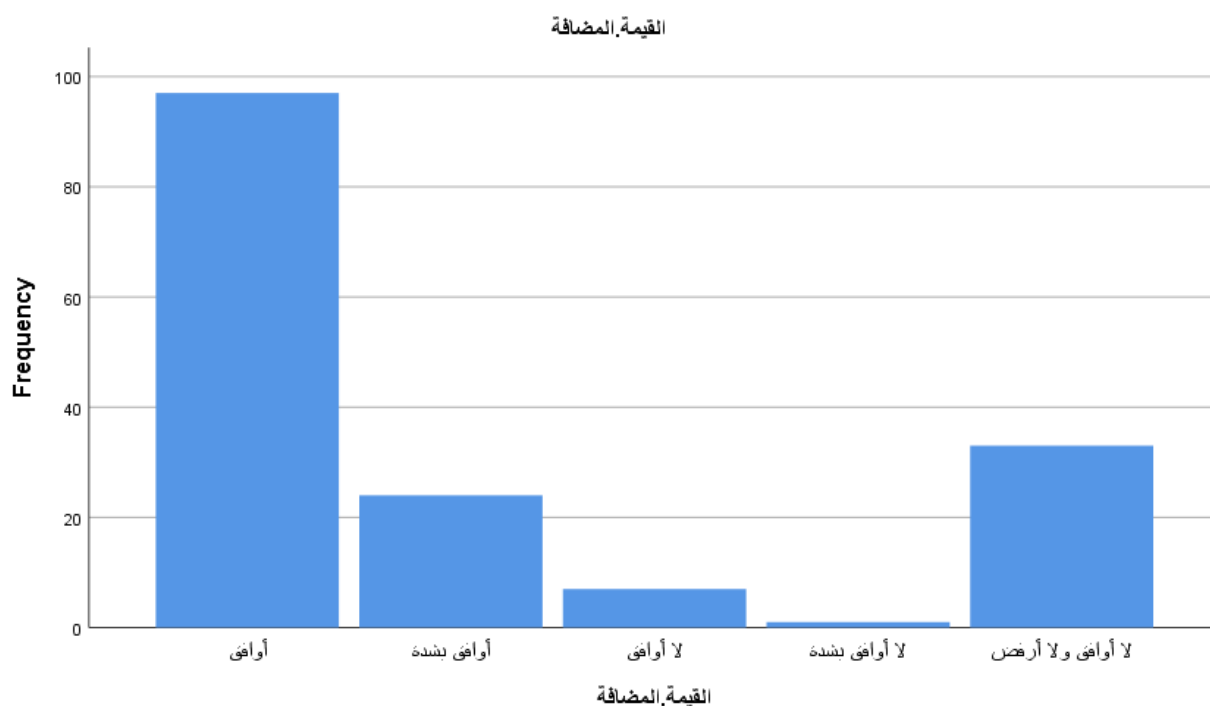


رسم توضيحي 20: الوصف الإحصائي للمعايير القياسية

- توجه الشركات نحو الصادرات يمكن أن يساعد في تعزيز القيمة المضافة للمنتجات السعودية؟
- توضح النتائج أن توجه الشركات نحو الصادرات يمكن أن يساعد في تعزيز القيمة المضافة للمنتجات السعودية، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذه الفكرة 59.9% من بين استجابات المشاركين في التجربة، مما يشير إلى أهمية متزايدة لهذه الاستراتيجية في تعزيز تنافسية المنتجات في الأسواق الدولية. تعكس هذه النسبة العالية فناعة المشاركين بالدور المحوري الذي تلعبه الصادرات في تحسين قيمة المنتجات المحلية. الصادرات ليست مجرد وسيلة لتوسيع الأسواق، بل تعد أيضاً وسيلة فعالة لتحسين الجودة والابتكار داخل قطاع التصنيع. عندما تتوجه الشركات إلى الأسواق العالمية، فإنها تواجه متطلبات ومعايير أعلى مما يعزز من جودة منتجاتها. هذا التوجه يدفع الشركات إلى الاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير، مما يزيد من القيمة المضافة للمنتجات المحلية. كما أن التوسع في الأسواق العالمية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم، وتحسين كفاءة الإنتاج، ورفع مستوى التنافسية. كل هذه العوامل تساهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية. النسبة المرتفعة للموافقة تدل على إدراك المشاركين لأهمية الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الميزة التنافسية للمنتجات السعودية، مما يعزز من قدرة الشركات على تحقيق أهدافها التوسعية وتحقيق النجاح في الأسواق العالمية.

توجه الشركات نحو الصادرات يمكن أن يساعد في تعزيز القيمة المضافة للمنتجات السعودية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	97	59.9	59.9	59.9
	أوافق بشدة	24	14.8	14.8	74.7
	لا أوافق	7	4.3	4.3	79.0
	لا أوافق بشدة	1	.6	.6	79.6
	لا أوافق ولا أرفض	33	20.4	20.4	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 20: الوصف الإحصائي للقيمة المضافة.



رسم توضيحي 21: الوصف الإحصائي للقيمة المضافة

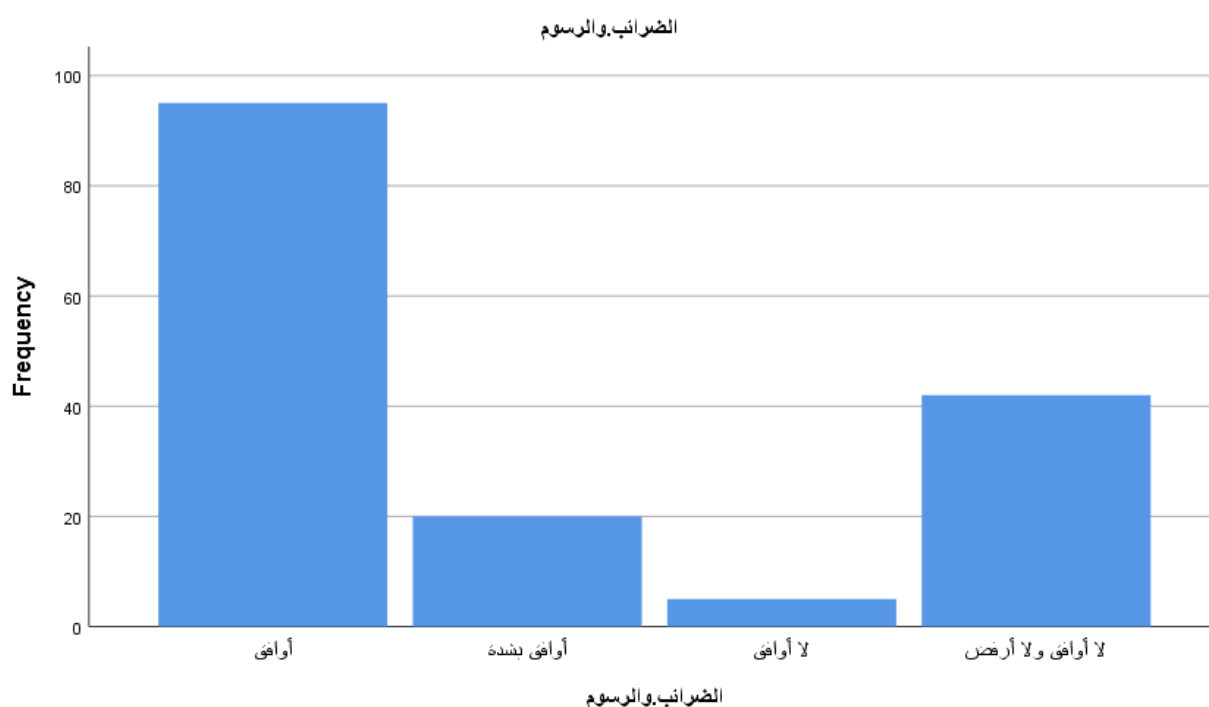
• الضرائب والرسوم على الصادرات تؤثر سلباً على قدرة الشركات على التنافس في الأسواق العالمية؟

تشير النتائج إلى أن الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات تؤثر سلباً على قدرة الشركات على التنافس في الأسواق العالمية، حيث أظهرت نسبة الموافقة على هذا التأثير 58.6% من بين المشاركين في التجربة. هذه النسبة المرتفعة تعكس مدى وعي المشاركين بالعبء المالي الذي تفرضه هذه الرسوم على الشركات المصنعة، والذي يمكن أن يحد من قدرتها على التوسع في الأسواق الدولية. الضرائب والرسوم الإضافية تُعدُّ من بين العقبات الرئيسية التي

تواجهها الشركات في سعيها للتمويل وتحقيق الأرباح من خلال التصدير. عندما تتعرض الشركات لهذه التكاليف الإضافية، فإنها تضطر إما إلى زيادة أسعار منتجاتها، مما يقلل من قدرتها التنافسية أمام الشركات العالمية، أو تقليل حجم الصادرات لتفادي الخسائر المحتملة. هذا العبء المالي يضع الشركات في موقف غير مواتٍ مقارنةً بمنافسها الدوليين الذين قد يتمتعون بسياسات ضريبية أكثر تساهلاً. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي هذه الرسوم إلى تقليص الأرباح التشغيلية، مما يؤثر سلباً على الاستثمار في تحسين الجودة والابتكار، وهو ما يعد أساسياً لتعزيز التنافسية في الأسواق العالمية. النسبة المرتفعة للموافقة تدل على إدراك واسع بين المشاركين للتحديات التي تفرضها السياسات الضريبية على القدرة التنافسية للشركات، مما يؤكد الحاجة إلى مراجعة هذه السياسات وتقديم الدعم المناسب للشركات السعودية لتخفيف تأثير هذه الرسوم وتعزيز قدرتها على المنافسة بفعالية في الأسواق العالمية.

الضرائب والرسوم على الصادرات تؤثر سلباً على قدرة الشركات على التنافس في الأسواق العالمية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	95	58.6	58.6	58.6
	أوافق بشدة	20	12.3	12.3	71.0
	لا أوافق	5	3.1	3.1	74.1
	لا أوافق ولا أرفض	42	25.9	25.9	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 21: الوصف الإحصائي للضرائب والرسوم.

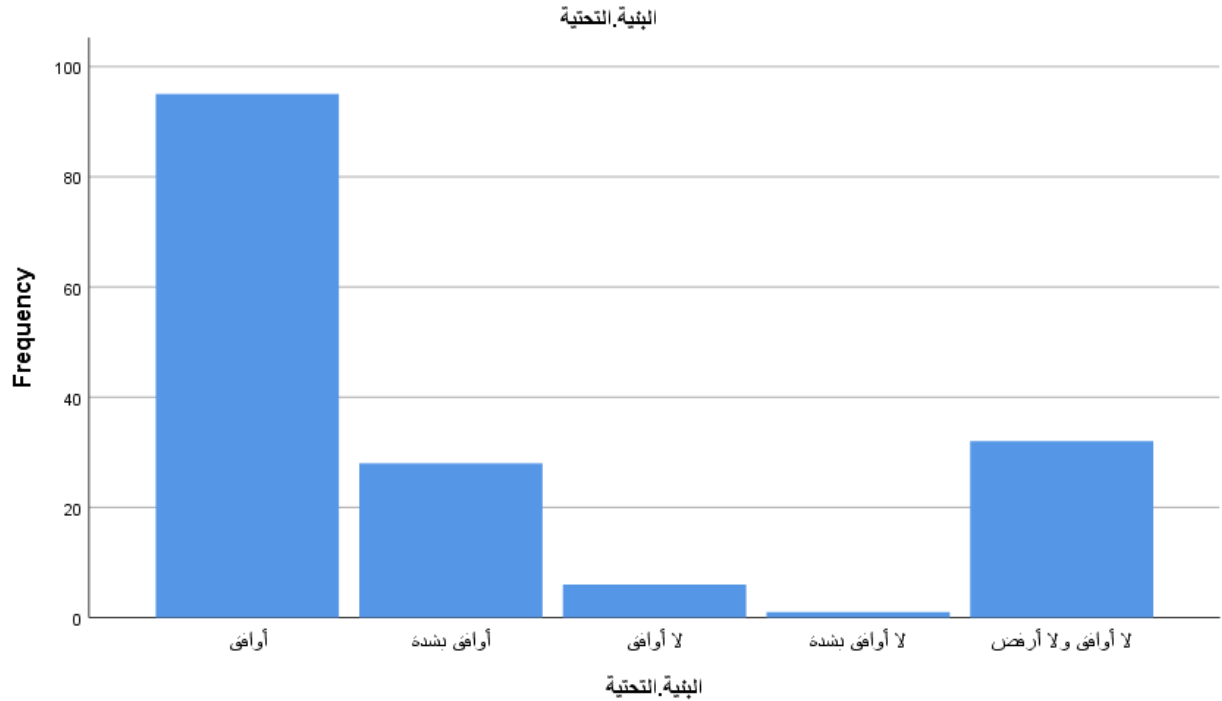


• تحسين البنية التحتية اللوجستية يعزز من قدرة الشركات السعودية على زيادة حجم الصادرات؟

أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين البنية التحتية اللوجستية يعزز بشكل كبير من قدرة الشركات السعودية على زيادة حجم الصادرات، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذا التأثير 58.6% من بين المشاركين في التجربة. تعكس هذه النسبة المرتفعة إدراكاً واسعاً لأهمية البنية التحتية اللوجستية في تعزيز القدرة التنافسية للشركات في الأسواق العالمية. البنية التحتية اللوجستية تشمل مجموعة من العناصر الأساسية مثل الموانئ، وشبكات النقل، والمرافق التخزينية، التي تلعب دوراً حيوياً في تسهيل حركة البضائع وتخفيض التكاليف التشغيلية. عندما تكون البنية التحتية قوية وفعالة، فإنها تساهم في تسريع عمليات الشحن والتسليم، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات التجارية وخفض أوقات الانتظار. هذا التحسين في الكفاءة يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة القدرة التنافسية للشركات على الصعيد العالمي. علاوة على ذلك، فإن توفر بنية تحتية لوجستية متطورة يقلل من المشكلات المرتبطة بالتأخير في تسليم الشحنات، مما يعزز ثقة العملاء الدوليين في قدرة الشركات السعودية على الوفاء بالتزاماتها. ومن خلال تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، يمكن للشركات توسيع نطاق صادراتها والتنافس بشكل أكثر فاعلية في الأسواق الدولية، مما يدعم نموها وتوسعها. النسبة العالية من الموافقة تشير إلى إدراك المشاركين للأثر الإيجابي الكبير لتحسين البنية التحتية اللوجستية، مما يعكس ضرورة الاستثمار في تطوير هذه البنية كاستراتيجية رئيسية لتعزيز الصادرات وتعظيم الفرص التجارية الدولية للمملكة.

تحسين البنية التحتية اللوجستية يعزز من قدرة الشركات السعودية على زيادة حجم الصادرات؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	95	58.6	58.6	58.6
	أوافق بشدة	28	17.3	17.3	75.9
	لا أوافق	6	3.7	3.7	79.6
	لا أوافق بشدة	1	.6	.6	80.2
	لا أوافق ولا أرفض	32	19.8	19.8	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 22: الوصف الإحصائي للبنية التحتية.



رسم توضيحي 23: الوصف الإحصائي للبنية التحتية

• التدريب والتطوير للكوادر البشرية يمكن أن يسهم في تحسين استراتيجيات الصادرات والواردات

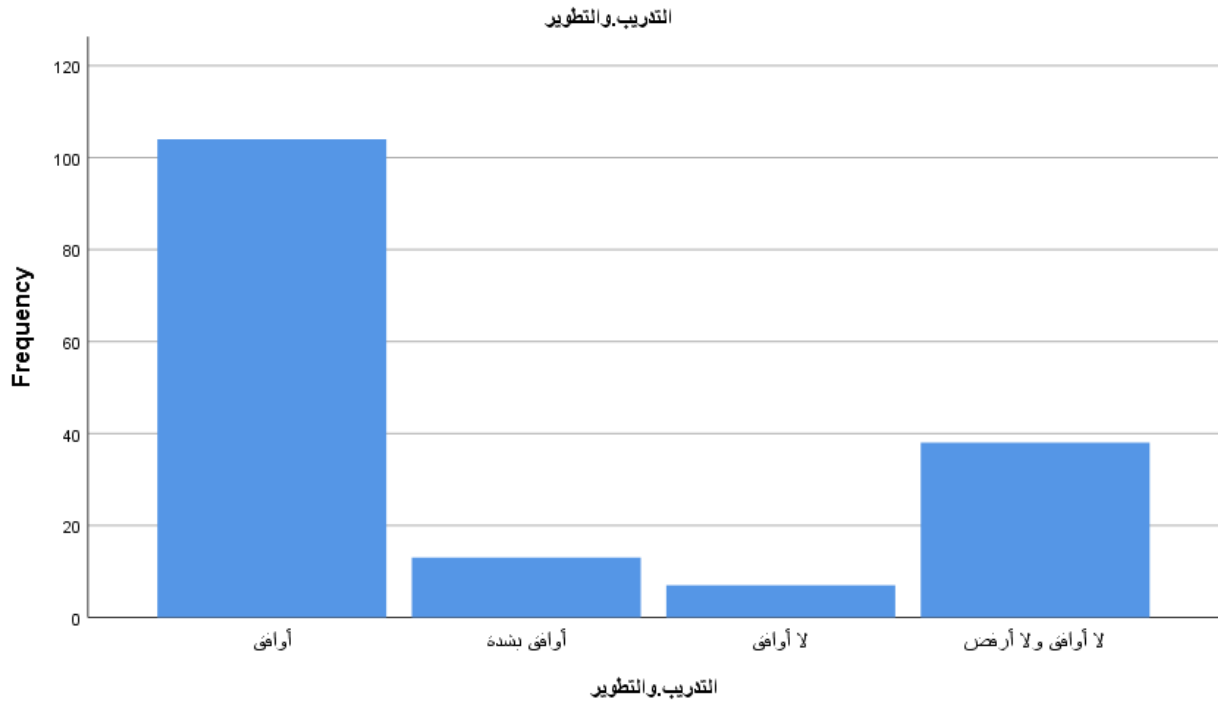
للشركات الصناعية السعودية؟

أظهرت نتائج الدراسة أن التدريب والتطوير للكوادر البشرية يمكن أن يسهم بشكل ملحوظ في تحسين استراتيجيات الصادرات والواردات للشركات الصناعية السعودية، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذا التأثير 64.2% من بين المشاركين في التجربة. تشير هذه النسبة المرتفعة إلى أن هناك فهماً واسعاً لأهمية تأهيل وتدريب الأفراد في تعزيز فعالية استراتيجيات التصدير والاستيراد. إن الاستثمار في تدريب الكوادر البشرية لا يقتصر على تحسين مهاراتهم الفنية والإدارية فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز فهمهم للأسواق الدولية ومتطلبات التجارة العالمية، مما يساعدهم على تطوير استراتيجيات أكثر فعالية ومبنية على أسس علمية وسوقية. من خلال التدريب والتطوير، يمكن للشركات أن تزود موظفيها بالمعرفة اللازمة حول أحدث تقنيات التجارة، وإدارة سلاسل الإمداد، والاستراتيجيات التسويقية العالمية، مما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للشركات في الأسواق الدولية. كما يساهم التدريب في تحسين القدرة على التفاوض والتعامل مع الشركاء الدوليين، مما يعزز من فعالية استراتيجيات التصدير والتمكن من الحصول على شروط تجارية أفضل. إضافةً إلى ذلك، فإن تحسين مهارات الكوادر البشرية يمكن أن يؤدي إلى تقليل الأخطاء التشغيلية وزيادة كفاءة إدارة الموارد والعمليات، مما يؤدي إلى تحسين الربحية وتقليل التكاليف. النسبة العالية من

الموافقة تعكس وعيًا عميقًا بأهمية تدريب الكوادر البشرية كعامل رئيسي في تحقيق النجاح في استراتيجيات الصادرات والواردات، مما يؤكد على ضرورة استمرار الشركات في الاستثمار في تنمية مهارات موظفيها كجزء أساسي من استراتيجياتها لتحقيق أهدافها التجارية الدولية.

التدريب والتطوير للكوادر البشرية يمكن أن يسهم في تحسين استراتيجيات الصادرات والواردات للشركات الصناعية السعودية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	104	64.2	64.2	64.2
	أوافق بشدة	13	8.0	8.0	72.2
	لا أوافق	7	4.3	4.3	76.5
	لا أوافق ولا أرفض	38	23.5	23.5	100.0
	Total	162	100.0	100.0	

جدول 23: الوصف الإحصائي للتدريب والتطوير.



رسم توضيحي 24: الوصف الإحصائي للتدريب والتطوير

• متغيرات الدراسة

✓ دور التكنولوجيا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية

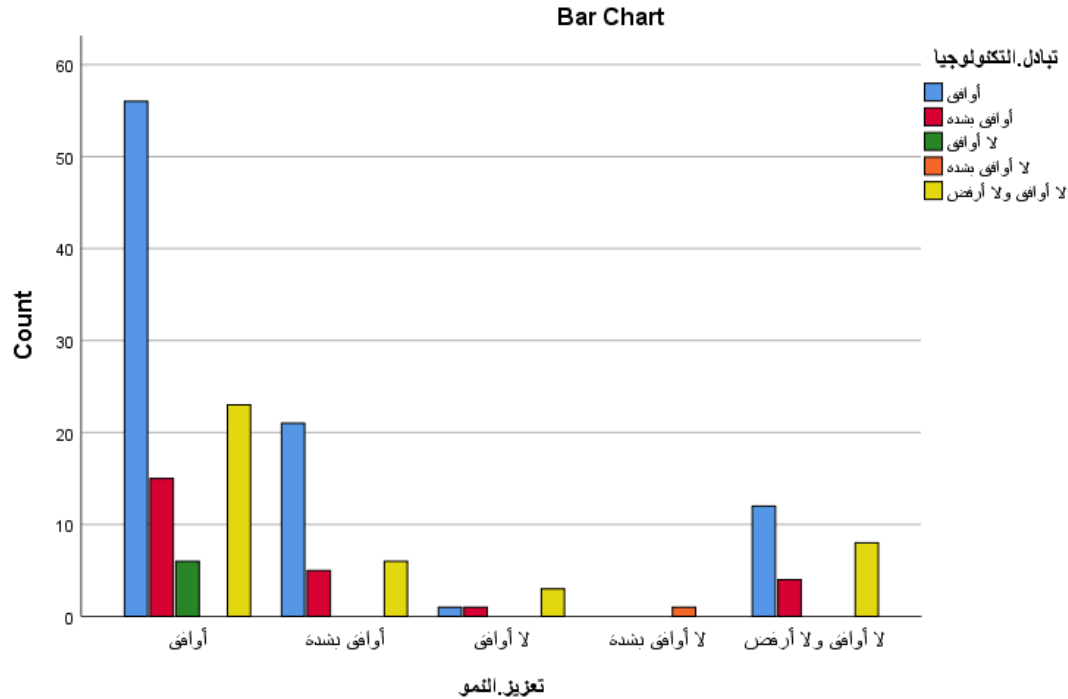
تعتبر التكنولوجيا أمرًا بالغ الأهمية لدفع النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الصادرات والواردات. وقد تساعد الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية، ورقمنة العمليات، ومنصات التجارة الإلكترونية، مؤسسات التجارة الدولية على تعزيز الكفاءة، وخفض التكاليف، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق. كما تعمل الاستفادة من التكنولوجيا على تحسين إدارة سلسلة التوريد، وتبسيط العمليات الجمركية، وتسمح بتواصل أفضل مع الشركاء والعملاء في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم التجارة والقدرة التنافسية. وفي المملكة العربية السعودية، تلعب التكنولوجيا دورًا حاسمًا في تغيير الممارسات التجارية القديمة وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات. إنها ليست مجرد أداة، إنها عقلية القدرة على التكيف. فيما يلي بعض العوامل الحاسمة لتوضيح هذا الموقف:

- **الكفاءة والإنتاجية:** من خلال دمج التكنولوجيا في العديد من عناصر عمليات الاستيراد والتصدير، يمكن للشركات تبسيط العمليات وزيادة الكفاءة وتعزيز الإنتاجية. قد تؤدي إدارة المخزون الآلي ومعالجة الطلبات والتقنيات اللوجستية إلى تحسين عمليات الشركة وكفاءتها.
- **التوسع في السوق:** تتيح منصات التجارة الإلكترونية وأساليب التسويق الرقمي وقنوات البيع عبر الإنترنت للشركات السعودية الوصول إلى جمهور أكبر في جميع أنحاء العالم. ومن الممكن أن تؤدي زيادة الرؤية وإمكانية الوصول إلى زيادة الصادرات والواردات، مما يعزز النمو الاقتصادي.
- **تحسين سلسلة التوريد:** توفر التكنولوجيا أدوات لمراقبة وتحسين شبكات التوريد، وتقصير المهل الزمنية، وخفض التكاليف، وزيادة الكفاءة الإجمالية لسلسلة التوريد. ومن شأن هذا التقدم أن يساعد الشركات السعودية على المنافسة بنجاح أكبر في السوق العالمية.
- **تيسير الجمارك والتجارة:** يمكن لرقمنة العمليات الجمركية، مثل الوثائق الإلكترونية وأنظمة التخليص الجمركي عبر الإنترنت، أن تجعل إجراءات الاستيراد والتصدير أسهل، وتقليل التأخير، وتحسين تيسير التجارة. تتمتع هذه التقنية التكنولوجية بالقدرة على تحسين كفاءة وفعالية التجارة عبر الحدود من حيث التكلفة.

- تحليلات البيانات ورؤى السوق: لا تعمل التكنولوجيا على تمكين الشركات فحسب، بل تغذي نموها. فهو يسمح لهم بتحليل البيانات المتعلقة باتجاهات السوق وسلوك العملاء والمناظر الطبيعية التنافسية. قد تستخدم الشركات تحليلات البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استراتيجية التصدير والاستيراد الخاصة بها، وإيجاد إمكانيات النمو، والبقاء في صدارة اتجاهات الصناعة.
- بشكل عام، يعد تبني التكنولوجيا أمرًا بالغ الأهمية للمؤسسات السعودية المشاركة في التجارة الدولية للتكيف مع المشهد العالمي المتغير، واستيعاب الإمكانيات الجديدة، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات. يمكن للشركات التي تستخدم التكنولوجيا بكفاءة التغلب على القيود وتحسين الكفاءة التشغيلية وتنمية حضورها في السوق العالمية.
- اتضح من النتائج أن درجة الحرية (df) لمتغير دور التكنولوجيا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية تساوي 3، مما يعكس جوانب هامة في تحليل العلاقة بين التكنولوجيا والنمو الاقتصادي. درجة الحرية هنا تشير إلى عدد القيم المستقلة التي يمكن أن تتغير دون المساس بالقيود المفروضة على النموذج الإحصائي المستخدم. قيمة df البالغة 3 تعني أن هناك ثلاثة أبعاد يمكن أن تنفصل أو تتغير بشكل مستقل، وهذا يعزز من فهمنا لمدى قوة الترابط بين متغيرات الدراسة. بوجود ثلاث درجات حرية، نحن نضمن أن البيانات التي يتم تحليلها توفر إطارًا كافيًا لدراسة العلاقة بين التكنولوجيا والنمو الاقتصادي عبر الصادرات والواردات، مما يعزز من دقة النتائج. علاوة على ذلك، تعكس درجة الحرية كيفية توزيع البيانات ومدى التشتت حول المتوسط، مما يساعد في تحديد مدى استقرار أو تباين النتائج. إذا كان التشتت ضيقًا، فإن البيانات تكون متقاربة حول المتوسط، مما يعني استنتاجات قوية حول تأثير التكنولوجيا. أما إذا كان التشتت واسعًا، فيشير إلى تفاوت كبير يتطلب تحليلًا أعمق. بشكل عام، تساهم درجة الحرية في فهم كيفية تأثير التكنولوجيا على النمو الاقتصادي وتقديم رؤية شاملة حول فعالية استراتيجيات الصادرات والواردات في تعزيز الاقتصاد السعودي.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	171.464 ^a	4	.000
Likelihood Ratio	23.249	4	.107
Linear-by-Linear Association	1.275	1	.259
N of Valid Cases	162		
a. 18 cells (72.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .01.			

جدول 24: اختبار كاي اسكوير لدور التكنولوجيا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية.



رسم توضيحي 25: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة بين دور التكنولوجيا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية

✓ دور تنوع المنتجات والخدمات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة

العربية السعودية

يستلزم تنوع المنتجات والخدمات في المملكة العربية السعودية التوسع إلى ما هو أبعد من الصناعات التقليدية مثل

النفط والغاز لتشمل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة والرعاية الصحية والتصنيع. ومن خلال تنوع

عروضها، تستطيع المملكة العربية السعودية تقليل اعتمادها الاقتصادي على دخل النفط، وهو ما قد لا يمكن التنبؤ

به بسبب التقلبات في الأسعار العالمية.

وقد يساعد التنوع أيضاً المملكة العربية السعودية على تعزيز اقتصادها وخلق موجة من فرص العمل الجديدة،

الأمر الذي يمكن أن يجلب التفاؤل بشأن التأثير الاجتماعي للتنوع. ويمكنها أيضاً جذب الاستثمار الدولي وتشجيع

الابتكار ونقل المعرفة. علاوة على ذلك، فمن خلال تقديم خيارات أوسع من المنتجات والخدمات، قد تتوسع المملكة

العربية السعودية في أسواق محلية وأجنبية جديدة، مما يعزز إمكاناتها التصديرية.

ولتعزيز جهود التنويع، أطلقت الحكومة السعودية مشاريع مثل رؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، وتحفيز نمو القطاع الخاص. ويجري تنفيذ العديد من التغييرات والحوافز الاقتصادية لتشجيع الشركات على تنويع عروض منتجاتها وخدماتها ودخول أسواق جديدة.

يعد تنويع المنتجات والخدمات في المملكة العربية السعودية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، وخلق فرص العمل، والاستقرار في مواجهة الاتجاهات والصعوبات الاقتصادية العالمية.

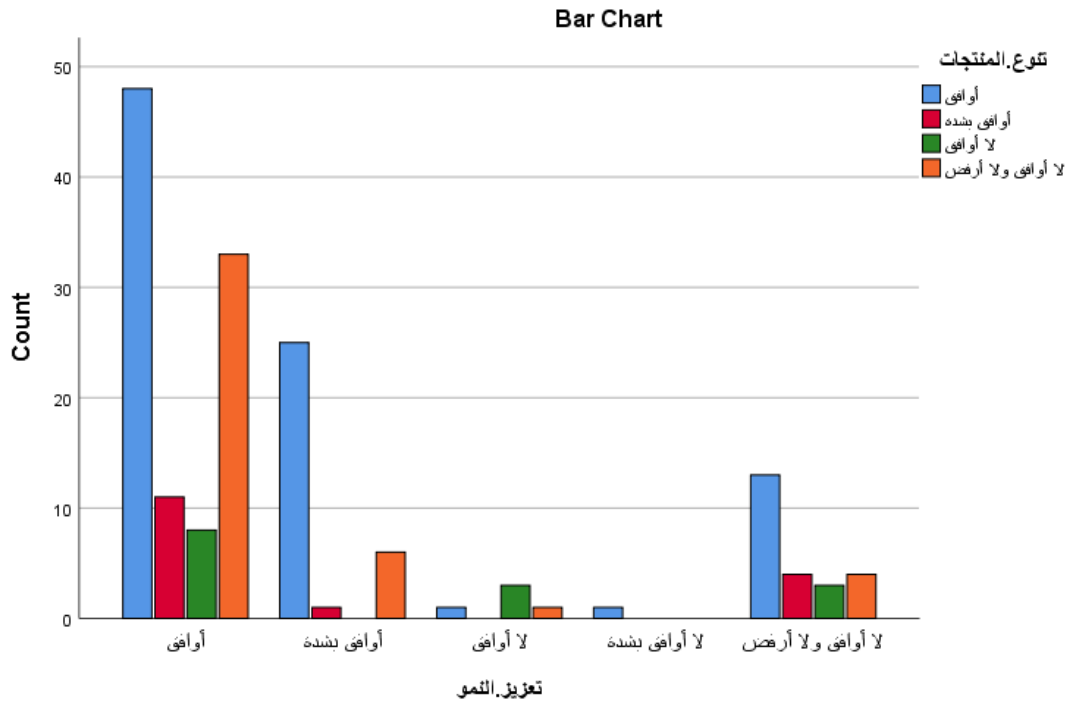
اتضح من التحليل أن درجة الحرية (df) لمتغير "دور تنويع المنتجات والخدمات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية" تساوي 3، مما يقدم رؤية هامة حول قوة الترابط بين متغيرات الدراسة ودرجة التشبث. درجة الحرية هنا، التي تساوي 3، تعكس عدد القيم المستقلة التي يمكن تغييرها ضمن إطار النموذج الإحصائي دون التأثير على القيود المفروضة. هذا يشير إلى أن النموذج يستخدم ثلاث متغيرات أو أبعاد مستقلة لدراسة تأثير تنويع المنتجات والخدمات على النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات.

وجود ثلاث درجات حرية يعني أن هناك ثلاث طرق مختلفة يمكن من خلالها تقييم تأثير تنويع المنتجات والخدمات. هذا يساهم في تقوية الترابط بين المتغيرات المستقلة والتابعة، حيث يسمح بفحص أكثر دقة للعلاقة بين تنويع المنتجات والخدمات والنمو الاقتصادي عبر الصادرات والواردات. من حيث درجة التشبث، تساهم درجات الحرية في فهم كيف أن البيانات تتوزع حول المتوسط وكيف أن هذه التوزيعات تؤثر على قوة النتائج. إذا كانت البيانات تتركز بشكل كبير حول المتوسط، فإن هذا يشير إلى استقرار في العلاقة بين تنويع المنتجات والخدمات والنمو الاقتصادي، مما يعزز من دقة النتائج ويعطي مؤشراً قوياً على الترابط بين المتغيرات. أما إذا كان هناك تباين كبير في البيانات، فقد يدل ذلك على تأثيرات متنوعة ومتشعبة لتأثير تنويع المنتجات والخدمات، مما يستدعي تحليلاً أعمق لفهم كيفية مساهمة هذه الاستراتيجيات في تعزيز النمو الاقتصادي عبر الصادرات والواردات. بشكل عام، درجة الحرية تساهم في تحديد مدى قوة الروابط بين المتغيرات ومدى استقرار النتائج، مما يساعد في تقديم رؤية واضحة حول فعالية استراتيجيات تنويع المنتجات والخدمات في تحسين النمو الاقتصادي السعودي.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	30.861 ^a	3	.002
Likelihood Ratio	26.190	3	.010
Linear-by-Linear Association	1.434	1	.231
N of Valid Cases	162		

a. 12 cells (60.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .09.

جدول 25: اختبار كاي اسكوير لدور تنويع المنتجات والخدمات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية.



رسم توضيحي 26: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة بين دور تنويع المنتجات والخدمات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية

✓ دور اللوجستيات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية

تساهم الخدمات اللوجستية بشكل كبير في النمو الاقتصادي السعودي من خلال تمكين الصادرات والواردات. يمكن

للشركات التي تستخدم أنظمة لوجستية فعالة توفير المال وتحسين الأداء التشغيلي وزيادة قدرتها التنافسية في

التجارة العالمية. تستثمر الحكومة السعودية بشكل كبير في تطوير البنية التحتية، مثل الموانئ والمطارات وشبكات

النقل، لتعزيز صناعة الخدمات اللوجستية. وتساعد الخدمات اللوجستية، من خلال تبسيط سلاسل التوريد

وتحسين عمليات تسهيل التجارة، على تعزيز التجارة الدولية ودفع التنمية الاقتصادية في البلاد.

تشير درجة الحرية (df) التي تساوي 3 في تحليل "دور اللوجستيات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات

والواردات في المملكة العربية السعودية" إلى وجود ثلاث متغيرات مستقلة أو عوامل رئيسية يتم اختبارها لتقييم تأثير

اللوجستيات على النمو الاقتصادي. هذا الرقم يعكس الأبعاد الأساسية التي يتم تحليلها، مما يعزز فهم كيفية

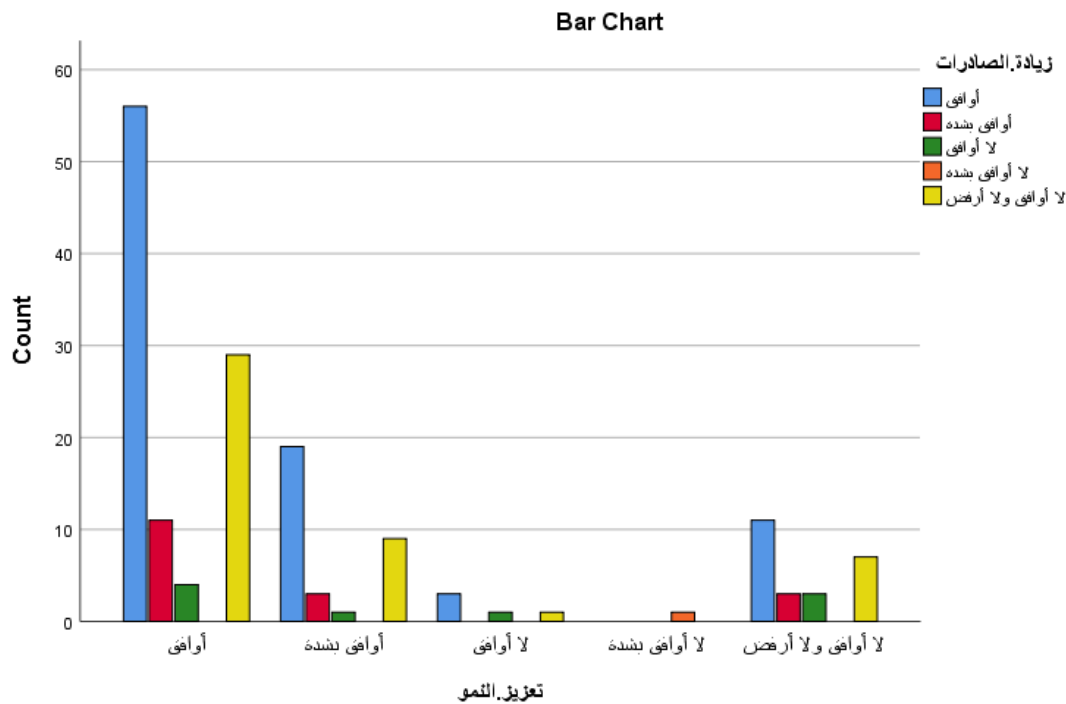
مساهمة اللوجستيات في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين الصادرات والواردات. من حيث قوة الترابط بين

متغيرات الدراسة، تشير درجة الحرية إلى أن هناك ثلاث جوانب يتم فحصها بشكل منفصل، مما يمكن أن يوضح مدى قوة العلاقة بين كل من اللوجستيات والنمو الاقتصادي. من جهة أخرى، توفر درجة الحرية هذه مؤشراً على درجة التشتت في البيانات. عندما تكون درجة الحرية ثلاثية، فإنها تشير إلى تحليل متعدد الأبعاد يمكن أن يُظهر مدى تباين النتائج، حيث يتم استكشاف مدى استقرار وتأثير اللوجستيات على النمو الاقتصادي من خلال تقييم عدة عوامل. بشكل عام، تساهم هذه الدرجة في تحديد مدى تنوع تأثير اللوجستيات على النمو الاقتصادي، مما يساعد في تقديم رؤى أعمق حول كيف يمكن استغلال استراتيجيات اللوجستيات بشكل فعال لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	168.074 ^a	3	.000
Likelihood Ratio	17.596	3	.348
Linear-by-Linear Association	.285	1	.594
N of Valid Cases	162		

a. 17 cells (68.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .01.

جدول 26: اختبار كاي اسكوير لدور اللوجستيات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية.



جدول 27: المقاييس المتمثلة في تحليل العلاقة بين دور اللوجستيات في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية

• تحليل التباين الأحادي

في هذا التحليل سنسعى الى قياس دول (أهمية التكنولوجيا، وأهمية اللوجستيات، وتنوع المنتجات والخدمات) والتي بدورها زيادة فعالية الصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية. إن تحليل قيمة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية وتنوع المنتجات/الخدمات قد يساعد في تحسين أداء صادرات وواردات المملكة العربية السعودية. وفيما يلي بعض الجوانب الأساسية التي يجب مراعاتها:

- تلعب التكنولوجيا دورًا حاسمًا في إدارة الشحنات وزيادة رؤية سلسلة التوريد وتحسين التواصل مع الشركاء: يمكن للتقنيات المتطورة مثل منصات التجارة الإلكترونية وأدوات التسويق الرقمي وأنظمة التشغيل الآلي تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد، مما يؤدي إلى عمليات تجارية أكثر كفاءة.
 - الخدمات اللوجستية: يعد بناء بنية تحتية لوجستية قوية، تشمل الموانئ وشبكات النقل ومرافق التخزين، أمرًا بالغ الأهمية لتحسين عمليات الشركة. قد تؤدي الأنظمة اللوجستية الفعالة إلى تقليل المهل الزمنية، وخفض التكاليف، وزيادة الاعتمادية على سلسلة التوريد، مما يعزز القدرة التنافسية للصادرات والواردات في المملكة العربية السعودية.
 - يعد تنوع المنتجات والخدمات أمرًا أساسيًا لتقليل الاعتماد على عدد صغير من العناصر: ومن خلال توسيع نطاق وتنوع المنتجات والخدمات المتاحة للتصدير، يمكن للمملكة العربية السعودية دخول أسواق جديدة والتخفيف من المخاطر المرتبطة بتغيرات الأسعار والطلب على بعض السلع الأساسية، وبالتالي تعزيز محافظتها التجارية.
- ومن خلال الاستخدام الاستراتيجي للتكنولوجيا، وتحسين القدرات اللوجستية، وتوسيع عروض المنتجات والخدمات، تستطيع المملكة العربية السعودية تعزيز فعالية صادراتها ووارداتها، وتسريع التنمية الاقتصادية، وتعزيز مكانتها في السوق العالمية. إن انخفاض درجة الحرية والتي تساوي 5، يمكن أن تدل على قلة التشتت بين المتغيرات وقوة تأثير المتغيرات على زيادة فعالية الصادرات والواردات.

ANOVA ^{a,b}					
Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	27.747	5	2.775	1.423	.175
Residual	294.531	151	1.951		
Total	322.278	156			

جدول 28: تحليل أنوفا^{أ،ب}.

- مصداقية وموثوقية بيانات الاستبانة

يعد ضمان صحة وموثوقية بيانات المسح أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق نتائج دقيقة وذات صلة. فيما يلي بعض الجوانب

المهمة لتحسين صحة وموثوقية بيانات المسح:

- قم بإعداد استبيان جيد التنظيم: إعداد أسئلة دقيقة ومختصرة وغير متحيزة تتناول أهداف الدراسة. تجنب طرح الأسئلة الاستدرجية أو استخدام لغة مربكة، مما قد يؤثر على الإجابات.
- الاختبار التجريبي: إجراء اختبار لمجموعة صغيرة لاكتشاف أي صعوبات تتعلق بوضوح السؤال أو ملاءمته أو تسلسله. وهذا يساعد على تحسين الاستبيان قبل إرساله على نطاق واسع.
- أخذ العينات العشوائية: استخدم إجراءات أخذ العينات العشوائية لضمان إرسال الاستبيان إلى عينة تمثيلية من السكان المستهدفين، مما يعزز إمكانية تعميم النتائج.
- التحقق من صحة البيانات: التحقق من صحة الردود داخل الاستبيان للتأكد من دقتها واتساقها. يمكن أن يساعد هذا في القضاء على الأخطاء وزيادة الاعتمادية على البيانات.
- تحليل البيانات: استخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لتقييم البيانات واستخلاص النتائج ذات الصلة بدقة. ويتطلب الحفاظ على الثقة الشفافية في منهجيات تحليل البيانات.

ومن خلال اتباع هذه الإرشادات، يمكن للباحثين زيادة صحة وموثوقية بيانات المسح، مما يؤدي إلى نتائج أكثر دقة

واتخاذ قرارات مستنيرة. ان قيمة معامل الفاكرونباخ والتي تساوى 768. تدل على مصداقية وموثوقية البيانات.

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	162	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	162	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 29: ملخص إنجاز القضية.

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.768	.759	23

جدول 30: الإحصاءات الموثوقية.

التوصيات

- يعد وجود سياسات حكومية واضحة وشفافة لدعم أنشطة الصادرات والواردات أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النجاح في هذا المجال. يجب على الحكومة وضع سياسات تجارية تسهل إجراءات الجمارك، وتخفض التعقيدات البيروقراطية التي تعوق العمليات التجارية. من الضروري أيضاً تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص لتحقيق تنسيق فعال في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف استراتيجية الصادرات والواردات. يمكن أن يشمل ذلك إنشاء لجان مشتركة لمراجعة وتحديث السياسات التجارية بانتظام، وضمان أن تكون هذه السياسات متوائمة مع متطلبات السوق العالمي.
- تعتبر البنية التحتية اللوجستية عنصراً حيوياً في دعم حركة البضائع داخل وخارج البلاد. لذلك، يجب على المملكة الاستثمار في تحسين الموانئ، المطارات، وشبكات الطرق لتسهيل عمليات النقل وتخفيض تكاليفه. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحسين شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتوفير بيئة أعمال داعمة تسهم في تسريع العمليات التجارية وتحسين كفاءتها. هذا التطوير في البنية التحتية سيعزز من قدرة الشركات المحلية على المنافسة في الأسواق الدولية.
- يتطلب القطاع الصناعي تبني التكنولوجيا الحديثة لتعزيز قدرته التنافسية. لذا، يجب دعم البحث والتطوير في مجال التصنيع لتبني الابتكارات التكنولوجية الحديثة التي يمكن أن تحسن من جودة المنتجات وتخفض من تكاليف الإنتاج. ينبغي تشجيع الشركات المحلية على استخدام التكنولوجيا المتقدمة من خلال تقديم حوافز مالية، وتوفير بيانات تجريبية لاختبار التقنيات الجديدة، وتطوير برامج تدريبية متخصصة للعاملين.
- لزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية، من المهم تقديم حوافز للشركات المحلية لتطوير منتجات جديدة وتوسيع نطاق الإنتاج. يمكن أن تشمل هذه الحوافز تقديم إعفاءات ضريبية، دعم مالي للمشروعات البحثية، وتوفير برامج تدريبية لتطوير المهارات الفنية للعاملين. علاوة على ذلك، يجب العمل على تحسين جودة المنتجات المحلية من خلال تبني معايير الجودة العالمية وضمان توافقها مع متطلبات الأسواق المستهدفة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الثقة في المنتجات السعودية وزيادة قبولها في الأسواق الدولية.

- تعزيز التعاون التجاري مع الدول الأخرى يعد أمراً ضرورياً لدعم الصادرات السعودية. يمكن تحقيق ذلك من خلال توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف، وتطوير شراكات استراتيجية مع الدول الأخرى. يجب العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يمكن أن تسهم في دعم قطاع التصنيع المحلي وتوفير فرص عمل جديدة. هذه الاستثمارات يمكن أن توفر أيضاً خبرات جديدة وتقنيات متقدمة تسهم في تحسين القدرات الإنتاجية للشركات السعودية.
- من المهم استكشاف أسواق جديدة لزيادة حجم الصادرات السعودية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير استراتيجيات تسويق مبتكرة تستهدف هذه الأسواق بفعالية. يجب العمل على تحسين العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدول المستهدفة لتسهيل دخول المنتجات السعودية إلى هذه الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الأدوات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الوعي بالمنتجات السعودية وجذب اهتمام المستهلكين في الأسواق الجديدة.
- تحقيق التنمية المستدامة يجب أن يكون جزءاً أساسياً من استراتيجيات التصدير والاستيراد. يجب على المملكة العمل على تبني استراتيجيات تصدير واستيراد تسهم في تنوع مصادر الدخل الوطني وتقلل من الاعتماد على قطاع واحد. يمكن تحقيق ذلك من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في تعزيز قطاع التصنيع وزيادة الصادرات. هذه المشروعات يمكن أن تكون مصدراً هاماً للابتكار والتنوع الاقتصادي.
- يعد تطوير مهارات العاملين في قطاع التصنيع والتجارة أمراً حيوياً لزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية. يجب تقديم برامج تدريبية متخصصة لتطوير مهارات العاملين، وتشجيع التعليم العالي والبحث العلمي في مجالات التجارة الدولية والتصنيع لتعزيز المعرفة والابتكار. يمكن أن تشمل هذه البرامج التدريب على أحدث التقنيات والعمليات الإنتاجية، وكذلك تطوير مهارات الإدارة والقيادة لضمان وجود كوادر مؤهلة قادرة على تحقيق أهداف الشركات وتعزيز مكانتها في الأسواق الدولية.

المراجع

المراجع العربية

أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد. محمد, أ. أ. الكلي. Retrieved from https://jsec.journals.ekb.eg/article_94580_b98bf684cb9013998eea5e839d83d391.pdf

المراجع الأجنبية

- Akadiri, A. C. (2019). The role of natural gas consumption in Saudi Arabia's output and its implication for trade and environmental quality. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0301421519300850>
- Akram, H. W. (2024). Do Trade Agreements Enhance Bilateral Trade? Focus on India and Sri Lanka. 16(2). Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/16/2/582>
- Alfalih, A. A. (2024). The impact of oil prices, foreign direct investment and trade openness on unemployment rates in an oil-exporting country: The case of Saudi Arabia. Retrieved from [https://www.cell.com/heliyon/fulltext/S2405-8440\(24\)01125-3](https://www.cell.com/heliyon/fulltext/S2405-8440(24)01125-3)
- Alhowaish, A. (2017). Exports, Imports and Economic Growth in Saudi Arabia: An Application of Cointegration and Error-Correction Modeling. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/266617552_Exports_Imports_and_Economic_Growth_in_Saudi_Arabia_An_Application_of_Cointegration_and_Error-Correction_Modeling
- AlJohani, B. A. (2024). Advantages and Challenges of Implementation and Strategies for Health Insurance in Saudi Arabia: A Systemic Review. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC10874142/>
- Alkhateeb, T. T. (2016). The Relationship between Exports and Economic Growth in Saudi Arabia. 16(4). Retrieved from <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/109459/>
- Alkhateeb, T. T. (2016). The Relationship between Exports and Economic Growth in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/299132475_The_Relationship_between_Exports_and_Economic_Growth_in_Saudi_Arabia
- Almughairy, A. (2019). Rethinking Regional Development Strategies in Saudi Arabia: Planning Processes, Governance, and Implementation. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/333495315_Rethinking_Regional_Development_Strategies_in_Saudi_Arabia_Planning_Processes_Governance_and_Implementation
- Alotaibi, M. E. (2020). The Impact of International Trade on Economic Growth. 16(11). Retrieved from <https://www.davidpublisher.com/Public/uploads/Contribute/605442283e613.pdf>
- Alshehry, A. (2020). The Impact of International Trade on Sustainable Development in Saudi Arabia. 12(13). Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/12/13/5421>
- Asiri, M. A. (2020). Trade Facilitation and Logistics Performance in Saudi Arabia: Lessons and Policy Directions for Nigeria in the Digital Age. Retrieved from https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-34552-5_3

- Barbary, M. M. (2024). The impact of foreign direct investment on exports in the kingdom of Saudi Arabia (an empirical study. Retrieved from <https://systems.enpress-publisher.com/index.php/jipd/article/view/4990>
- Bardesi, H. (2016). THE IMPACT OF FDI ON GROWTH OF SAUDI ECONOMY: AN EMPIRICAL EVALUATION OF MANUFACTURING SECTOR. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/305677253_THE_IMPACT_OF_FDI_ON_GROWTH_OF_SAUDI_ECONOMY_AN_EMPIRICAL_EVALUATION_OF_MANUFACTURING_SECTOR
- Belloumi, M. (2020). The Impact of International Trade on Sustainable Development in Saudi Arabia. 12(13). Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/12/13/5421>
- Blazquez, J. (2021). Effects of Saudi Arabia's economic reforms: Insights from a DSGE model. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0264999320312657>
- Bradshaw, M. (2019). Preparing for the new oil order? Saudi Arabia and Russia. 26. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2211467X19300677>
- Cherif, R. (2022). Industrial Policy for Growth and Diversification: A Conceptual Framework. Retrieved from <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/087/2022/017/article-A001-en.xml>
- Christoforidis, R. (2023). Building Prosperity and Growth through Economic Development. Retrieved from <https://www.govstack.com/resources/posts/building-prosperity-and-growth-through-economic-development/>
- Fernandez-Stark, K. (2019). Global Value Chain Analysis: A Primer (Second Edition). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/337170997_Global_value_chain_analysis_a_primer_second_edition
- Gouider, A. (2020). Manufactured goods' export diversification in Saudi Arabia: A spatial panel approach. 8(1). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/340790613_Manufactured_goods'_export_diversification_in_Saudi_Arabia_A_spatial_panel_approach
- Guendouz, A. (2020). The Economic Diversification in Saudi Arabia under the Strategic Vision 2030. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/346080275_The_Economic_Diversification_in_Saudi_Arabia_under_the_Strategic_Vision_2030
- Hadili, A. (2021). Trade Liberalisation, Measurements, and Theories of International Trade: An Empirical Evidence from Recent Studies. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/355440065_Trade_Liberalisation_Measurements_and_Theories_of_International_Trade_An_Empirical_Evidence_from_Recent_Studies
- Hanif, M. (2018). An Analysis of International Trade of Pakistan: With a Focus on Exports. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2702970
- Istaiteyeh, R. (2023). Exports- and Imports-Led Growth: Evidence from a Time Series Analysis, Case of Jordan. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2227-7099/11/5/135>
- Klaus, H. (2024). Enhancing Infrastructure for Competitiveness in the Logistics Sector: A Strategic Perspective. Retrieved from

- https://www.researchgate.net/publication/380394932_Enhancing_Infrastructure_for_Competitiveness_in_the_Logistics_Sector_A_Strategic_Perspective
- Murshed, M. (2022). The impacts of fuel exports on sustainable economic growth: The importance of controlling environmental pollution in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2352484722019114>
- Ouassaf, S. (2023). The export-economic growth nexus: The case of Saudi Arabia. *21*(2). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/372086502_The_export-economic_growth_nexus_The_case_of_Saudi_Arabia
- Petrakis, P. E. (2020). Theoretical Approaches to Economic Growth and Development: An Interdisciplinary Perspective. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/346436566_Theoretical_Approaches_to_Economic_Growth_and_Development_An_Interdisciplinary_Perspective
- RASURE, E. (2024). Protectionism: Examples and Types of Trade Protections. Retrieved from <https://www.investopedia.com/terms/p/protectionism.asp>
- Razek, N. H. (2021). Saudi Arabia's currency misalignment and international competitiveness, accounting for geopolitical risks and the super-contango oil market. *72*. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S030142072100074X>
- Sallam, M. A. (2022). The role of the manufacturing sector in promoting economic growth in the Saudi economy: A cointegration and VECM approach. *8*(7). Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5797208/>
- Sarwar, S. (2020). The role of non-oil exports, tourism and renewable energy to achieve sustainable economic growth: What we learn from the experience of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0954349X20303842>
- Tawfik, E. A. (2022). Localizing pharmaceuticals manufacturing and its impact on drug security in Saudi Arabia. *30*(1). Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8802089/>
- Waheed, R. (2020). The role of non-oil exports, tourism and renewable energy to achieve sustainable economic growth: What we learn from the experience of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0954349X20303842>
- Yusuf, N. (2023). Significance of International Trade and National GDP as Two Integral Components of Sustainable Economic Development in Saudi Arabia. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s13132-023-01245-5>
- Zhang, H. (2022). How Does New Infrastructure Investment Affect Economic Growth Quality? Empirical Evidence from China. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/14/6/3511>
- Zhang, S. (2023). Neglected negative consequences of using exports to earn foreign exchange. *6*. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2590051X23000382>

الملاحق

الاستبانة

● الاسئلة العامة

- العمر
- الجنس
- الدرجة

● أسئلة الاستبانة

- استراتيجيات الصادرات تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي لقطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية؟
- الواردات تلعب دورا حيويا في تزويد الشركات الصناعية بالمواد الخام والتكنولوجيا الحديثة؟
- تعتبر الصادرات وسيلة فعالة لتعزيز تنافسية الصناعات السعودية في الأسواق العالمية؟
- السياسات الحكومية المتعلقة بالتصدير تدعم الشركات السعودية في التوسع الدولي؟
- الصادرات تساهم في تعزيز سمعة المملكة العربية السعودية كمصدر موثوق للمنتجات الصناعية عالية

الجودة؟

- الواردات قد تؤدي إلى التخلص من التكاليف الإنتاجية العالية في الصناعات المحلية؟
- توجه الشركات السعودية نحو السوق العالمي يزيد من تنوع منتجاتها وخدماتها؟
- العلاقات التجارية مع الدول الأخرى تساهم في تعزيز فرص الصادرات للشركات السعودية؟
- الصادرات تعزز من فرص العمل وتحفز على التوظيف في الصناعات المحلية؟
- الواردات تؤدي إلى تقليل الاعتماد على الموارد المحلية وزيادة الاستيرادات؟
- توجه الشركات الصناعية نحو الواردات يمكن أن يؤدي إلى زيادة التكاليف وتقليل الربحية؟
- السياسات الحكومية تلعب دورا هاما في تحفيز الشركات على الصادرات والواردات؟
- التحديات اللوجستية تشكل عائقا رئيسيا أمام الشركات الصناعية السعودية لزيادة حجم الصادرات؟
- الابتكار في استراتيجيات الصادرات يمكن أن يعزز من قدرة الشركات على التنافس العالمي؟
- الشراكات الدولية تساهم في تبادل التكنولوجيا والمعرفة وتعزيز قدرات الصادرات السعودية؟
- الشهادات الدولية والمعايير القياسية تزيد من اعتمادية المنتجات السعودية في الأسواق الدولية؟
- توجه الشركات نحو الصادرات يمكن أن يساعد في تعزيز القيمة المضافة للمنتجات السعودية؟

- الضرائب والرسوم على الصادرات تؤثر سلباً على قدرة الشركات على التنافس في الأسواق العالمية؟
- تحسين البنية التحتية اللوجستية يعزز من قدرة الشركات السعودية على زيادة حجم الصادرات؟
- التدريب والتطوير للكوادر البشرية يمكن أن يسهم في تحسين استراتيجيات الصادرات والواردات للشركات الصناعية السعودية؟

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSfCIRhmihM9FMC5tAs7wUgwPY2UGtzfnofNMhQlBBuH2ewZUQ/viewform?usp=sf_link

This study aims to analyze the role of export and import strategies on the manufacturing sector and their impact on international trade in the Kingdom of Saudi Arabia, as it seeks to understand how government policies and incentive measures affect local companies to export their products, and the role of imports in providing raw materials and industrial components necessary for local production. Using a quantitative methodology based on data analysis using SPSS, the study collected data from a sample of 162 participants from stakeholders in the manufacturing and international trade sector. The results revealed that export promotion strategies have contributed significantly to increasing productivity and improving product quality, while imports played a vital role in supply chain integration and improving production efficiency by providing raw materials and importing advanced technology that helped improve industrial processes and develop the technical skills of the local workforce. . Based on these results, the study presented several important recommendations, including the need to improve government policies to be clear and transparent, develop the logistical infrastructure of ports, airports and roads, support research and development in the manufacturing sector to enhance technological innovation, in addition to providing incentives for local companies to improve the quality of their products and expand the scope of its production. It also stressed the importance of improving international trade relations through trade agreements and strategic partnerships, exploring new markets thanks to innovative marketing strategies, working to achieve sustainable development and diversifying sources of income by supporting small and medium enterprises, and finally improving human competencies by providing specialized training programs. These recommendations, if adopted and implemented effectively, would strengthen the manufacturing sector in the Kingdom and increase its positive impact on international trade, which contributes to achieving sustainable economic development.

Midocean University

College of Management

Department of Business Administration



Title in English

**The role of export and import strategies on the manufacturing sector and
their impact on international trade in the Kingdom of Saudi Arabia**

Prepared by:

Mohammad Abdulwohab Alkahtani

University number: 233000702

Supervised by:

Dr.Alfaisal Abdelhameed Mohammed

Dr.Fayez Ali Jrad

Year: 2024